رقم الترتيب ...../ ك ع إ ت ع ت/ج ب /2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير

شعبة: **علوم اقتصادية**
تخصص: **اقتصاد كمي**

سياسة الإصلاحات الزراعية و تطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990- 2012

من اعداد الطالب: عامر منصور احمد

تحت إشراف: بلوار علي نبيل

لجنة المناقشة:

رعاد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	رئيسا
بلوار علي نبيل	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة بومرداس	مشرفا
سعيج عبد الحكيم	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة بومرداس	ممتحنا
عرقوب نبيلة	أستاذة محاضرة قسم أ	جامعة بومرداس	ممتحنة

السنة الجامعية:2015 / 2016

بـــسم الله الرحمـن الرحيـــم

(...ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب...)

الآية 08 من سورة آل عمران

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقنا على إنهاء هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف علي نبيل بلوار الذي لم يبخل علي بنصائحه طوال السنة واشكر كذالك موظفي وزارة الفلاحة و الديوان الوطني للإحصائيات

كما لا يفوتني أن اشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إلى العاملين في ساحات الفكر والمعرفة،

و الحاملين لواء مشروع النهضة العلمية

إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

وأبي العزيز الذي أتمنى له كل الشفاء والهناء.

إلى رفيقة الدرب سعدية التي تقاسمت معي

الكثير من الصعاب أثناء هذه الرحلة العلمية

إلى كل إخوتي و أخواتي وكل عائلة البكوش

إلى كل من له فضل في تربيتي وتعليمي

إلى دفعة ماجستير 2013- 2014

محمد، نذير، عنتر، عبد الرزاق،

عبد الباسط ، عبد الحميد، وهيبة، كريمة

أهدي هذا المجهود

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات **رقم الصفحة**

الاهداء
شكر و عرفان
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسة الزراعية 1

تمهيد 1

المبحث الأول: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الاساسية 2

المطلب الأول: مختلف مفاهيم الأمن الغذائي 2

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي 4

المطلب الثالث: الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية وأمان الغذاء 8

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الزراعي 11

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الزراعي 11

المطلب الثاني: مفهوم الزراعة تطورها و اهميتها 13

المطلب الثالث:خصائص الزراعة و انواعها 17

المبحث الثالث: السياسات الزراعية 21

المطلب الأول: تعريف السياسة الزراعية 21

المطلب الثاني: أنواع السياسات الزراعية 26

المطلب الثالث: مؤشرات ومعايير تحليل سياسة زراعية 27

المبحث الرابع: حالة اسواق السلع الزراعية 29

المطلب الأول: كيفية تحديد اسعار السلع الزراعية 29

المطلب الثاني: اسباب ارتفاع اسعار الاغذية 33

المطلب الثالث: تأثيرات ارتفاع اسعار الاغذية 35

خلاصة الفصل 39

الفصل الثاني:
اصلاحات القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-2012

تمهيد 40

المبحث الأول: اهمية القطاع الفلاحي و الامكانات التي يزخر بها 41

المطلب الأول: الموارد الطبيعية 41

المطلب الثاني: الموارد البشرية 45

المطلب الثالث: الدعم المالي و التقني 46

المبحث الثاني: الاسعار و الدعم في القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-2001 وأثرها على أسعار المواد الزراعية 53
المطلب الأول: إصلاح نظام الدعم الخاص بالمواد الغذائية 53
المطلب الثاني: الصناديق المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر 57
االمطلب الثالث: السياسة السعرية ابتداء من سنة 1999 62

المبحث الثالث: بعض المؤشرات الاحصائية لاداء القطاع الزراعي في الفترة 1990 -2001 67
المطلب الأول: الناتج النباتي 67
المطلب الثاني: الإنتاجية الزراعية 71
المطلب الثالث: الصادرات والواردات الزراعية 72

المبحث الرابع: حزمة السياسات المطبقة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2000 -2012 75
المطلب الأول: المخطط الوطنى للتمية الفلاحية PNDA - RPNDA 75
المطلب الثاني: اهم السياسات المتبعة في ايطار PNDA .PNDAR 83
المطلب الثالث: المؤشرات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية 86
خلاصة الفصل 87

الفصل الثالث:

تقييم السياسات الزراعية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR (2000-2012) والانعكاسات على الواردات من المواد الاستهلاكية

تمهيد 89
المبحث الأول: تقييم السياسات الزراعية لـ PNDA وPNDAR 89
المطلب الأول: تقييم السياسات الزراعية لـ PNDA 89
المطلب الثاني: تقييم السياسات الزراعية لـ PNDAR (2005—2010) 93
المطلب الثالث: تقييم الدعم في مرحلة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 101
المطلب الرابع: مقارنة متوسطات الإنتاج الزراعي 108

المبحث الثاني: تحليل السياسات الزراعية الخاصة بدعم الحليب بتطبيق مصفوفة PAM 112
المطلب الأول: مفهوم مصفوفة تحليل السياسة الزراعية (PAM) 112
المطلب الثاني: معايير الكفاءة والتنافسية الاقتصادية 116
المطلب الثالث: تقييم السياسة الفلاحية المنتهجة في انتاج الحليب 118

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لدالة الواردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية) **124**
المطلب الأول: الدراسة الاقتصادية والقياسية لدالة الواردات **124**
المطلب الثاني: نظرية الاقتصاد القياسي. **125**
المطلب الثالث: النمذجة القياسية لدالة الواردات (السلع الزراعية) و تحليل النتائج **135**
خلاصة الفصل **149**
خاتمة **150**

قائمة الجداول

رقم	العنوان	صفحة
01	الأراضي المستعملة للزراعة	41
02	مجموع مساحة الأراضي	42
03	القروض الممنوحة للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية خلال 90 - 94	49
04	تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال فترة 1990 – 1994	49
05	تطور مبالغ القروض الطويلة المدى خلال الفترة 1991 - 1995	50
06	تطور مبالغ القروض المتوسطة الأجل خلال الفترة 1991 - 1995	50
07	تطور مبالغ القروض القصيرة الأجل خلال الفترة 1991 - 1995	50
08	مبيعات المعدات الفلاحية (1985 - 1997)	56
09	تطور أسعار بيع العتاد (التجهيزات)	56
10	دعم القمح الصلب في المناطق الشمالية خلال سنة 1999	58
11	دعم القمح الصلب في المناطق الجنوبية خلال سنة .1999	59
12	تخصيصات الميزانية	62
13	قيمة الدعم عند الإنتاج بالنسبة للقمح الصلب	63
14	تطور المساحات المستغلة في إطار تكثيف الحبوب	66
15	تطور المساحات الزراعية للزيتون، الكروم، الحمضيات وأنواع أخرى من المزروعات	67
16	تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر من 1996-2000	69
17	تطور إنتاج الخضروات في الجزائر من 1996-2000	69
18	تطور المساحة و الإنتاج للفواكه ذات الحبيبات والنواة في الجزائر 1996- 2000	70
19	تطور إنتاج العنب في الجزائر 1996- 2000	71

20	تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية في الجزائر:1996-2000	71
21	تطور الصادرات الزراعية في الجزائر 1996- 2000	72
22	تطور الواردات الزراعية في الجزائر 1996- 2000	73
23	تطور القيمة المضافة والإنتاج الداخلي الخام من 1990 إلى 1998	74
24	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الدخل القومي	74
25	تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004	77
26	تطور الإنتاج الزراعي في آفاق 2004	78
27	تصنيف المستثمرات الفلاحية حسب المساحات	86
28	تطور الأراضي المسقية في الجزائر خلال الفترة 2000— 2004	89
29	تطور القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2000— 2004	89
30	تطور مساحة وإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	91
31	معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر	94
32	تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر 2006—2008	95
33	تطور إنتاج محاصيل الخضروات في الجزائر 2006— 2008	96
34	تطور إنتاج العنب في الجزائر خلال الفترة 2006-2008	97
35	تطور صادرات المنتجات النباتية للسنتين 2007 و 2008	98
36	تطور واردات المنتجات النباتية للسنتين 2007 و 2008	99
37	بعض المنح المخصصة في إطار الدعم الفلاحي	102
38	انتاج الحليب السنوي حسب المزرعة	119
39	تكلفة إنتاج اللتر الواحد من الحليب حسب كل مزرعة (2003-2004)	120
40	تحليل تكاليف إنتاج الحليب الخام	121
41	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـLPAG	137

42	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـLKA	138
43	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـLIMP	138
44	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـLPG	139
45	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـLSAU	140
46	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـLIPIMP	141
47	نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية	142
48	نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية	142
49	نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية	142
50	نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية	143
51	نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية	143
52	ملخص لنتائج إختبار: student	145
53	ملخص لنتائج إختبار: student	146
54	ملخص لنتائج إختبار: student	147

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	صفحة
01	أهداف السياسات الزراعية في حالة سياسة الأمن الغذائي	25
02	العوامل المؤثرة في أسعار السلع الزراعية	31
03	مؤشرات FAO لأسعار الأغذية	32
04	مؤشرات الطاقة و أسعار الأغذية	33
05	العلاقة بين نسب مخزونات الحبوب و أسعارها	34
06	فواتير الواردات الغذائية للبلدان النامية و المتقدمة	37
07	أشكال الملكية الزراعية في الجزائر	43
08	تطور أسعار الإنتاج المقننة بواسطة المراسيم	63
09	تطور سعر اللتر الواحد من حليب البقر الطازج في الجزائر	64
10	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 1996-2000	68

11	تطور حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الزراعي خلال الفترة 2000— 2004	90
12	تطور إنتاج البقوليا ت خلال الفترة 2000— 2004	92
13	تطور إنتاج البطاطا في الجزائر خلال الفترة 2000- 2004	92
14	تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي 2005—2008	93
15	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 2006-2008	94
16	تطور الإنتاجية الزراعية 2006 - 2008	100
17	مخصصات FNRDA في إطار الدعم الفلاحي	102
18	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 2000-2010	104
19	تطور المحاصيل الحقلية بالجزائر من 2000-2010	105
20	تطور إنتاج الحمضيات بالجزائر من 2000-2010	105
21	منحنى تطور LPAG و DLPAG	137
22	منحنى تطور LKA و DLKA	138
23	منحنى تطور LIMP و DLIMP	139
24	منحنى تطور LPG و DDDLPG	139
25	منحنى تطور LSAU و DLSAU	140
26	منحنى تطور LIPIMP و DLIPIMP	141
27	المحاكاة التاريخية لقيم واردات المواد الاستهلاكية الزراعية	148

مقدمة

يعتبر موضوع الأمن الغذائي مسألة في غاية الأهمية حيث باتت تؤرق كثيرا من مسؤولي الدول والحكومات والمنظمات والجزائر واحدة من بين هاته الدول التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار مما يجعلها تسعى دائما إلى تلبية كل حاجيات مواطنيها من الغذاء .ولم يفض ذلك الدعم الحكومي المضطرد للقطاع الزراعي في سد كل حاجيات المزارعين والفلاحين والقضاء على الاستيراد كلية، ولكنه ساهم في الحد من الاعتماد بشكل نسبي على استيراد المواد الغذائية أو بعضها[1].

كما اتبعت الجزائر سياسة زراعية مركزية انفردت بها عن السياسات الزراعية المتبعة من قبل البلدان العربية الأخرى، وكان الغرض من وراء تلك السياسة الزراعية المركزية إحداث تغييرات جذرية في النظام والهيكل الإنتاجي قصد جعله يستجيب لمتطلبات الزراعة الحديثة. وفي هذا الإطار نجد أن سياسة الدعم الفلاحي تعتبر من الاهتمامات الأولى للحكومات المتعاقبة قصد النهوض بالقطاع الزراعي ووضعه في المسار الصحيح للتنمية الاقتصادية الشاملة التي ترمي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكان الأرياف والمدن على حد سواء، وجعل قطاع الزراعة قطاعا ذو فعالية اقتصادية مستمرة من خلال جعل المزرعة مؤسسة اقتصادية كباقي المؤسسات الأخرى ذات فعالية اقتصادية مستمرة تحافظ على مركزها المالي. غير أنه بعد الأزمة النفطية سنة 1986 وما ترتب عنها من انخفاض حاد في الإيرادات المالية للدولة أثر بالسلب على سياسة دعم هذا القطاع وما تبع ذلك من انخفاض في الصادرات و ارتفاع الواردات فزادت حدة عجز الميزان التجاري الغذائي أين توسعت

[1] **احمد عامر عامر، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة مستغانم، العدد رقم08، 2010.**

الفجوة الغذائية، وبالتالي استنزاف المدخرات الوطنية من العملات الصعبة[2]. هذا الوضع المرتدي دفع بمسؤولي وزارة الفلاحة إلى تطبيق إصلاحات في المجال الزراعي تمثلت في إعادة تنظيم الهيكل الإنتاجي الفلاحي عام 1987وهو يعتبر أول التدابير التي طبقت في القطاع الفلاحي، حيث قامت الحكومة بتقسيم مز ارع حكومية كبيرة إلى استغلالات جماعية وفردية، تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل.

ولهذا يعد هذا القطاع حيويا في التنمية الاقتصادية، لذلك فهو بحاجة إلى سياسات رشيدة، كونه يختلف عن القطاعات الأخرى خاصة مع التحولات التي عرفتها التوجهات الاقتصادية على المستوى الدولي، بظهور

تنظيمات تسعى إلى التقليل من شأن وأهمية القطاع الفلاحي، بالدعوة إلى رفع دعم الدولة للقطاع وتركه يسير وفق مبادئ السوق[3].

وتعد الجزائر من ضمن الدول التي يحتاج قطاعها الفلاحي إلى مراجعة، ولكنها تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذه الأخيرة لا تتفق أهدافها وحالة القطاع الفلاحي في الجزائر.

إن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء .وما زالت الواردات من المواد الغذائية تتزايد سنة بعد أخرى حيث انتقلت من 1984,8 مليون دولار في عام 1980 إلى 2600,2مليون دولار في عام 1996 ثم إلى 3007,44 عام 2006 ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة حجم العجز الغذائي من 1864,5 مليون دولار في عام 1980 إلى 2886,4 مليون دولار في عام 1994 ثم انخفضت نوعا ما إلى 2464,4 مليون دولار عام 1996 ثم بلغت3580,2 مليون دولار سنة 2006 لترتفع إلى 6530 مليون دولار عام 2012 أما نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمتمثلة في مساهمة الإنتاج المحلي في تلبية الطلب على الغذاء فقد تراوحت بين 58% عام 1980 وبين 66% عام 1996 هذه المؤشرات الرقمية توضح مدى المشكلة

---

[2] **يوم دراسي حول موضوع واقع ومؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.**
[3] **جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر و الاصلاحات الطارئة عليها، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص02.**

في تأمين الغذاء اللازم للسكان وما يتطلبه ذلك من تخصيص موارد بالعملات الأجنبية لاستيراد الغذاء اللازم وما يتبع ذلك من أعباء اقتصادية وسياسية ومالية[4].

الهدف من هذه الدراسة هو مسايرة تطور الإنتاج الزراعي و مختلف السياسات المتبعة من قبل الدولة من جهة و تطور واردات الجزائر من المنتجات الغذائية الزراعية من جهة أخرى، وارتأينا أن ندرس هذه المسألة بالأرقام والإحصائيات المتوفرة على مستوى المؤسسات الوطنية المعنية بالإحصاء، كما نحاول بعد ذلك التنبؤ بمسار تطور حجم الواردات واتجاهها في المستقبل، الأمر الذي يمكننا التعرف لاحقا على حجم الواردات من الغذاء لسد الحاجة من الطلب الإجمالي، ولعله يكون بالإمكان تبعا، التحكم في المشكلة الغذائية ومقابلتها بالتخطيط الجيد والتسيير الراشد.

إن ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية الأساسية التي بلغت 14.10% من الواردات الإجمالية خلال شهر أفريل 2013 و المقدرة بـ: 471 مليون دولار بالإضافة إلى زيادة حجم العجز الغذائي رغم السياسات

المنتهجة لرفع الإنتاج و تحسينه و من هذا المنطلق فان الإشكالية المراد الإجابة عنها في هذه الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

هل لسياسة الإصلاحات في القطاع الزراعي و خاصة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اثر على واردات الجزائر من المواد الاستهلاكية الأساسية؟

للإجابة على هذا السؤال قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الآتية**:**

1- ما هي السياسة الزراعية و أنواع هذه السياسات؟
2- كيف تحدد أسعار السلع الزراعية؟ و ماهي الآثار التي تحدثها؟
3- ما هي مختلف سياسات الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال فترة الدراسة؟
4- ما هو النموذج اقتصادي الأنسب الخاص بواردات الجزائر من المواد الزراعية الاستهلاكية؟

[4] **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مرجع سابق العدد رقم08، 2010.**

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية وهي أن الخبراء يتوقعون بان الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية ستتقلص بعد تطبيق الإصلاحات كلية في المجال الزراعي بعبارة اخرى سيتم اختبار هذه الفرصية. وذلك لأن الجزائر تحضى بإمكانيات زراعية طبيعية و مادية و بشرية تأهلها لأن تكون دولة مكتفية ذاتيا من المنتجات الزراعية بالإضافة إلى أن كل الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري كان لها تأثير كبير على القطاع الزراعي.

تم تناول هذا الموضوع في عدة بحوث ودراسات، لكن تختلف طريقة وهدف كل دراسة نذكر منها:

1-دراسة محمد إلياس مسلي "تقلبات الزراعة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى إعادة توزيع الأراضي" تناول فيها ظروف تطبيق سياستي التسيير الذاتي والثورة الزراعية والأجهزة التي تم الاعتماد عليها والمشكلات التي عانت منها والإصلاحات المطبقة لتحسين النتائج وكل ذلك إلى غاية صدور قانون التوجيه العقاري.

2- كما تناول الموضوع الدكتور "أحمد بعلبكي "في كتابه" المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر" حيث تناول التجربة الزراعية الجزائرية سياستها وتطبيقاتها منذ الاستعمار إلى غاية الثورة الزراعية، وقبل دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة 1986.

3- دراسة الدكتور باشي احمد "القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح"ابرز فيها الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي كما قام بتشخيص المعوقات والعقبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي.

4-كما تم تناول موضوع "تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الاستهلاكية الأساسية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي"[5] في الدورة 83 لمنظمة الدول العربية من خلال ورقة عمل مشترك حيث تم التطرق لانعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية على المنطقة العربية و سياسة الإنتاج و دعم السعار المتبعة و خلصت إلى تطوير عمل ومؤسسات العمل العربي، دراسة إحداث صندوق وطني للأمن الغذائي، تنفيذ مشروعات عربية زراعية مشتركة و تنفيذ البرامج الطويلة الأمد.

و هناك الكثير من الدراسات التي قامت بها المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة FAO نذكر منها:

[5] **ورقة عمل مشترك تحت عنوان تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الاستهلاكية الأساسية و تأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة 83 بالسودان، فيفري 2009.**

1- « Evaluation des impacts de politiques de développement agricole et rural sur la pauvrété et la sécurité alimentaire [6]»

تطرقت هذه الدراسة للآثار المباشرة للسياسات الفلاحة على الطلب العام والدخل الفردي بالإضافة إلى أثارها على الفقر مع تطبقها على الاقتصاد البركنافي.

2- « Analyse socioéconomique quantitative des impacts des politiques[7] »

من خلال هذه الدراسة و بالاعتماد على نماذج التوازن العام MEG تم تحديد القطاع الذي بحاجة الى دعم من الدولة (القطاع الفلاحي)، تحديد الفترة الزمنية التي يجب تطبيق فيها الإصلاحات وحجم التمويل اللازم.

3- « Un essai de modélisation de la réponse agricole aux investissements et aux crédits en Tunisie [8] »

كما تناولت العديد من الدراسات موضوع الأمن الغذائي بمعزل عن الواردات و العكس، كما قامت دراسات أخرى بدراسة الواردات بصفة عامة، في حين لم نجد -على حسب علمنا- دراسة تناولت موضوع الأمن الغذائي و الواردات من المواد الاستهلاكية الأساسية باستعمال معطيات حول الجزائر و تعتبر هذه الدراسة أول محاولة تسعى لدراسة اثر برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنطلق سنة 2000 الخاص بالقطاع الفلاحي على تطور الواردات من المواد الاستهلاكية الأساسية و الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 باستعمال الأساليب الكمية و المتمثلة في المنهج القياسي.

اختيار هذا الموضوع يعود لعدة أسباب منها:

---

[6] FAO, Evaluation des impacts de politiques de développement agricole et rural sur la pauvrété et la sécurité alimentaire, Novembre 2007, vu le : 05/10/2013 sur la ligne : www.fao.org/easypol.

7 FAO, Analyse socioéconomique quantitative des impacts des politiques, Novembre 2009, vu le : 05/10/2013 sur la ligne : www.fao.org/easypol.

8 Houssem Eddine CHEBBI, Un essai de modélisation de la réponse agricole aux investissements et aux crédits en Tunisie, Novembre 2005, université de Sfax, Tunisie, vu le : 05/10/2013 sur la ligne :.

- الاهتمام الذي أبدته الدولة لهذا القطاع مؤخرا، وأهمية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

- محاولة معرفة مدى نجاعة السياسات التي وضعتها الدولة لمعرفة المستوى الذي وصل إليه القطاع الفلاحي و انعكاسات ذلك على فاتورة استيراد المواد الغذائية الأساسية.

- دراسة هذه المشكلة باستعمال معطيات تتعلق بالاقتصاد الجزائري.

تعتمد الأبحاث العلمية على مناهج تفرضها شروطا كثيرة أهمها طبيعة مشكلة البحث ومنهيعر ف منهج البحث بأنه مجموعة الأسس النظرية العلمية التي يتوقف على أساسها معالجة موضوع معين لمعرفة الحقائق العلمية، و تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإلمام بكل جوانب البحث، نركز على:

- المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات النظرية و التطبيقية.

- بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات المتوفرة عن مشكلة البحث معتمدين على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة، والديوان الوطني للإحصائيات،و المديرية العامة للجمارك وغيرها من الهيئات الرسمية، المنهج التجريبي فيما يخص الدراسة التطبيقية، و المتمثل في منهج الاقتصاد القياسي و ذلك لبناء نماذج مختلفة للتنبؤ بحجم الواردات من المواد الاستهلاكية الأساسية في الآجال المستقبلية القصيرة.

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها ثلاثة فصول، ثم نتائج الدراسة والتوصيات. خصص الفصل الأول والثاني للجانب النظري وذلك على النحو التالي:

في الفصل الأول سنشير إلى العوامل المؤثرة في التجارة العالمية للمواد الغذائية الأساسية و محاولين تحديد نصيب الناتج الزراعي الغذائي من الناتج المحلي الإجمالي أما الفصل الثاني يتم الإشارة إلى مختلف الإصلاحات ومحتوى السياسات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحديد بدقة حجم الواردات من المواد الاستهلاكية الأساسية من إجمالي الواردات.

في الجانب التطبيقي يتم تحليل البيانات المتعلقة بمشكلة البحث و محاولة بناء نموذج يفسر ما اذا كان للإصلاحات الاقتصادية الفلاحية اثر على حجم الواردات من المواد الاستهلاكية الأساسية معتمدين على المعطيات الصادرة عن وزارة الفلاحة، والديوان الوطني للإحصائيات،و المديرية العامة للجمارك الجزائرية وغيرها من الهيئات الرسمية، و ذلك باستخدام المنهج التجريبي المتمثل في أدوات الاقتصاد القياسي.

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي، الاقتصاد الزراعي والسياسة الزراعية

تعد مشكلة الغذاء من أهم التحديات التي تواجه العالم في الأوقات الراهنة فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية في بعض، البلدان النامية إلا أن الفلاحة لم تحقق الزيادة اللازمة لمواجهة زيادة الطلب على الغذاء.

ولا شك في أن سوء استغلال تلك الموارد الطبيعية وضعف إنتاجية العمل فيها وتخلف وسائل وطرق الإنتاج يرجع إلى فشل السياسات الفلاحية و الزراعية المنيعة في تلك الدول ما أدى إلى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي بها.

ولتحقيق الأمن الغذائي يتطلب أن يكون للدولة القدرة على الإنتاج أو الاستيراد والقدرة على التخزين والتوزيع وضمان الحصول على الغذاء بصورة منصفة. ومن خلال ذلك يمكن تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

أولها: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الاساسية.

ثانيها: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الزراعي

ثالثها:ماهية السياسة الفلاحية.

رابعهما: حالة الأسواق العالمية

المبحث الأول: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الاساسية

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للأمن* الغذائي وتوضيح أولوياته المدخل الرئيسي لفهم هذا الموضوع، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تلك المفاهيم من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مختلف مفاهيم الأمن الغذائي

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات،[1] حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المنظمات الدولية والخبراء والباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

1- تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة؛ موفورة الصحة والنشاط[2]".

الملاحظ على هذا التعريف أنه ابتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي_"مقدرة البلد أو البلدان على تامين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان و تلبية الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة وانه لا بد من توافر مخزون من المواد الغذائية يمكن اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج المواد الغذائية أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج[3] " و كذلك ارتبط هذا التعريف بمصطلح الاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء لأفرادها.

(*) أمِن :أمناً وأملؤأمَنَةً :اطمأن فهو أمن وآمن (الأمن :ضد الخوف) أنظر المنجد في اللغة والأعلام بيروت، دار المشرق،1997 ص:18.

[1] **كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989، ص: 325.**

[2] **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير روما، 2010، ص:** 08

[3] **عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص:15.**

2- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية(AOAD)

عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من

المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية".[1]

وبالإضافة إلى تعريف المنظمة، فهى تركز فى إستراتيجيتها على تحقيق فى مخزون من الغذاء يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في الحالات الاستثنائية مثل الظروف الطبيعية الصعبة والتوتر السياسي والعسكري،[2] والمخزون الإستراتيجي هو قدرة الدولة على توفير احتياجات التغذية الأساسية لجميع أفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم وهو حجم الاستهلاك الضروري للمحافظة على التوازن المادي، إذ أن هناك حد أدني وضروري لا يمكن تجاوزه وهو ذلك الحد الذي يترتب تجاوزه تدهور التركيب العضوي للإنسان.[3]

لكن شرط الميزة النسبية الذي اعتمدته المنظمة في تعريفها لا يمكن تبريره من الناحية العملية ذلك أن بعض الدول لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال إتباع سياسة زراعية تعتمد على زيادة الدعم للمزارعين، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا متطورة وإتباعها سياسة حمائية لسلعها الزراعية ومن بين هذه الدول اليابان التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الأرز إلا أنها أنتجته حفاظا على أمنها السياسي كونه سلعة أساسية للمواطن الياباني.[4]

---

[1] ادارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009، ص: 16.

[2] خالد عبد الحميد حسانين، آثار تطبيق أحكام الإنفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007، ص: 08.

[3] **فوزي حليم رزق، النمط الغذائي المصري ومقارنته بالنمط الصحي والعالمي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 419، أفريد 1990، ص 185.**

[4] **محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، فيفري 1998 ، ص 75**

3- تعريف البنك الدولي(BM):

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم كنشاطهم و صحتهم، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية".[1]

يستند تعريف البنك الدولى إلى أربعة أسس هي:

1/3- الأساس الفيزيقي: والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لان يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحتهم.

2/3- أساس الشمول: والذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية أو التراثية.

3/3- الأساس الزمني: والذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن كافة الأزمات بما فيها تردي الإنتاج المحلي أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية.

4/3- مصدر الحصول على الغذاء: في هذا الشأن لم يشترط التعريف مصدرا محليا أو دوليا للحصول على الغذاء، وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية، و نظم التجارة الخارجية على القدرة على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية.

4- المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي

لقد عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه "ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن [2]" والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات.

من خلال المفهوم السابق وجب على المجتمع الإسلامي توفير المستوى الغذائي لكل طبقة من طبقات المجتمع مع ضمان الحد الأدنى لفقراء المجتمع **ويت**مثل الحد الأدنى في الغذاء والمسكن والملبس الضروري لأفراد هذه الطبقة.

[1] **عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، سبتمبر 2002 ، ص03**

[2] **السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص:36**

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبارات اقتصادية و اجتماعية و بيئية و سياسية، وتعتبر البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية فى أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائى بهذه الدولة.

1- الأبعاد الاقتصادية:

لا شك في أن اعتماد الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل سياستها يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة مما يعنى زيادة عجز ميزان مدفوعاتها.[1]

كذلك فإن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية، بالإضافة إلى عجز ميزان مدفوعات تلك الدول وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضها إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول على تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع.[2]

لتوضيح أكثر للأبعاد الاقتصادية نتطرق للعناصر التالية:

1-1- الانخفاض فى كمية الإنتاج:

إن مستوى الإنتاج وكذلك مستوى الغذاء المتاح في عدة دول ممن تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أقل نوعا وكما مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل، وإذا ما طبقنا ذلك على الوطن العربي لوجدنا أن الإنتاج يتميز بضآلة الساحة المستغلة و التي لا تزيد عن 16% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى الاعتماد على الزراعة المطرية بكل مشكلاتها المتمثلة في عدم انتظام الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، هذا إلى جانب أن معدل الزيادة السنوية في إنتاج الحبوب لا يتناسب مع الزيادة المنوية في عدد السكان.[3]

1-2- مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا:

يعتبر القطاع الزراعي المحور الأساسي في تأمين القاعدة الاقتصادية والغذائية للشعوب، كما انه يمثل الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الآونة الأخيرة يشكل هائل و اتساع الفجوة بين معدلات الزيادة السكانية ومعدلات التنمية الاقتصادية، وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في ظل انخفاض المعروض منها وزيادة أسعار ها، الذي قابله صعوبة بالغة

[1] **حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص:268.**
[2] **الصادق عوض بشير،" تحديات الأمن الغذائي العربي"، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 20.**
[3] **عزت ملوك قناوي، مرجع سابق، ص :04**

في تدبيرالسكان احتياجاتهم من السلع الغذائية. والسؤال الذي يطرح من طرف كل حكومة هو أنه إلى أي مدى يستطيع قطاع الزراعة وإنتاجه الوفاء باحتياجات السكان وملاحقة الزيادة السكانية المسارعة؟.

1-3- تزايد معدلات الاستهلاك :

لقد تزايد حجم الاستهلاك من السلع الغذائية لبعض الفئات بمعدلات كبيرة نتيجة الاستهلاك غير الرشيد،حيث تؤدي السياسات غير المخططة إلى ظهور فئة اجتماعية تتمتع بإمكانات مادية هائلة و قدرات شراء عالية، وستخدم هذه الفئة معظم إمكانياتها في الإسراف على الاستهلاك الغذائي بشكل كبير، وقد ترتب على ذلك انخفاض المعروض من السلع الأساسية للطبقات الفقيرة و محدودي الدخل، لذلك وجب العمل على العدالة في توزيع الأجور و الدخول حتى لا يقع العبء الأكبر على الفئات الفقيرة، كما يترتب على ذلك أيضا تفاقم الفجوة الغذائية.[1] والمشكلة تكمن أساسا في التوزيع أكثر من الإستهلاك لأن 10% من سكان العالم أي الدول المتقدمة تستهلك 50 % من الإنتآج العالمي للحبوب.

1-4- التحديث الإنتاجي :

إن تطوير الأصناف و السلالات من المحاصيل الزراعية و كذلك الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة تمثل المدخل الرئيس لتحقيق تنمية زراعية تحقق الحد الأدنى من الأمن الغذائي، و بالنسبة للدول العربية فإنها تتمتع بإمكانات هائلة من الموارد الطبيعية و البشرية ولديها قاعدة غنية من التنوع الحيوي و الأصول الوراثية التي لا تتوافر لغيرها، لذا يجب البناء عليها و العمل من أجل تطويرها، كما أن مستقبل الزراعة في أي دولة أو إقليم مرتبط بإدخال نظم الري الحديثة و التركيز على زيادة مستوى الإنتاج و تحسين استخدام المدخلات اللازمة لتطوير الإنتآج الزراعي، دون إهمال أهمية الأسمدة بمختلف أنواعها في تطوير كفاءة استخدام موارد الأرض و المياه.

1-5- الأسعار و درجة استقرارها :

يتأثر الأمن الغذائي لأي دولة بتقلبات الأسعار ، ونجد أن الأمن الغذائي في الوطن العربي يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات الأسعار العالمية للقمح، حيث يستورد العالم العربي كميات كبيرة منه سنويا، وكلما زادت الأسعار كلما أدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة الواردات الصافية من القمح.

2- الأبعاد الاجتماعية:

يمكن توضيح هذا البعد في ثلاث نقاط وذلك على النحو التالي :

[1] صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله، عمان - الأردن، 1998 ص: 123.

2-1- التزايد المستمر في عدد السكان:

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائى، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية، كما ان مشكلة النمو السريع في عدد السكان يمكن اعتبارها سببا ونتيجة للفقر في آن واحد، إذ أن نمو السكان السريع غالبا ما يؤدي إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج و دخل الفرد بدون تحسن ملحوظ كما أن معدلات النمو المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات التعليمية والصحية، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانية، ومن هنا تتضح الكيفية التي يؤدي من خلالها النمو السكاني السريع إلى انتشار الفقر و انعدام الأمن الغذائي.[1]

2-2- مستوى الدخل:

يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيشون دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي فهم يعانون بشكل أو بآخر من نقص التغذية.

3- الأبعاد السياسية الدولية و الإقليمية لمشكلة الغذاء

يمكن تقسيم هذه الأبعاد إلى قسمين رئيسيين هما؛

3-1- الأبعاد السياسية والاتفاقات الدولية لمشكلة الغذاء:

إن تأمين الغذاء لدولة ما أو لعدد من الدول ضمن مجموعة سياسية معينة لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية من مناخ وتربة وعمالة وغيره، ولكن يعتمد أيضا على القوة والوزن السياسي للأمم، كما يحتاج إلى النفوذ ومدى تأثير السياسيين عليها.[2]

قد كشفت الدراسات أن العديد من الدول التي عانت من المجاعة و الجفاف خاصة في إفريقيا كان في هذا الوقت كميات كبيرة و هائلة متاحة من المواد الغذائية على المستوى العالمي ولم نشتغل لإنقاذ هذه المناطق. ومن هنا نفسر استخدام صفقات القمح في الضغط السياسي الدولي وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

[1] محمد الميد عبد السلام، مرجع سابق، ص: 71، 74.
[2] يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 ، ص ص 76- 70.

باعتبارها المورد الرئيسي لسوق الحبوب العالمية حيث تعمد أحيانا إلى تأخير شحن كميات من القمح للرد على بعض سياسات الدول والإضرار بها مثلما فعلت مع بنغلادش والإتحاد السوفييتي سابقا.

بجانب ذلك تتعرض بعض الدول العربية إلى ضغوط سياسية من قبل الدول الكبرى أدت إلى فرض حصار اقتصادي على هذه الدول كما حدث مع (ليبيا _ العراق _ السودان) في التسعينات الأمر الذي أدى إلى نقص في الغذاء كما أن الارتباطات و الاتفاقات الدولية تؤثر بوضوح على الأمن الغذائي حيث أن الاعتماد على الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي هو المصدر الأساسي للنمو و توفير الأمن الغذائي، كما أن مشكلة الأمن الغذائي ترتبط بتحرير القطاع الزراعي الذي يختلف تماما عن مفهوم التحرير الاقتصادي، حيث أن تطبيق التحرير الاقتصادي على كل القطاعات بنمطية واحدة يختلف عنه في القطاع الزراعي، وذلك لمراعاة وجود و استمرار الدعم السلعي والسعري للسلع ذات المزايا النسبية.

2-3- الأبعاد السياسية الإقليمية لمشكلة الغذاء:

تختلف سياسات الحكم من دولة لأخرى، و بالتالي تختلف درجة تدخلها و توجهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادي السائد **وي**مكن تلخيص الأحوال التي تتدخل فيها الحكومة إنتاجيا في النواحي الآتية:

- قد يكون تدخل الحكومة بغرض إيجاد توازن بين نواحي الإنتاج المختلفة الزراعي والصناعي مثلا، أو التحكم في الأسعار و تجنب الهبوط فيها.

- قد تتدخل الحكومة وذلك بأن تقوم برسم سياسة زراعية خاصة.

- قد يأتي تدخل الحكومة في الإنتاج الزراعي أو غيره لتحديد الملكية أو حجم الاستثمار أو تنظيم حيازة الأرض، وبذلك تتطلب ما قد يصاحبها من مشاكل تؤثر تأثيرا واضحا على الإنتاج و مظاهر الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام، وينعكس هذا بشكل أو بآخر على الأمن الغذائي، بجانب ذلك فإن للمتغيرات السياسية الإقليمية تاثيرا واضحا على الأمن الغذائي العربى وما تنذر به من عواقب وخيمة سواء فيما يتعلق بالأمن المائى أو الغذائى العربى.

4- الأبعاد البيئية لمشكلة الغذاء:

قد تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو إقليم تدهورا حادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية الوطنية أو القطرية وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الزراعية للإخلال بها، وكمثال عن ذلك يرصد أحد تقارير المنظمة العربية للزراعة ما أدت إليه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية، و محاولة لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لا بد من الآتي:[1]

- إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفتية للمشروعات الزراعية.
- إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة.
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد.
- تفعيل دور المنظمات التعاونية فى نشر الوعى البيئى.

المطلب الثالث: الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية وأمان الغذاء

لا يمكن التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي دون دراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة به ومن بين هذه المفاهيم نذكر ما يلي:

1- الاكتفاء الذاتي:

كان الاعتقاد السائد قديما على أن الاكفاء الذاتي هو الأمن الغذائي ولكن هناك اختلاف كبير بينهما إذ يعرف الاكتفاء الذاتي على أنه " قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج الاحتياجات الغذائية محليا[2]". والاكتفاء الذاتي يجب أن يرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للأفراد، فلا نستطيع الحكم على أية دولة بأنها حققت اكتفاء ذاتيا دون مراعاة المستوى الغذائي الذي تحقق للمجتمع أهو عند الحد الأدنى أم المتوسط أم الأعلى.[3]

2- الفجوة الغذائية

[1] يوسف عبد المجيد فايد، مرجع سابق، ص ص : 50-40

[2] حوشين كمال، اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007،ص 269

[3] محمد الميد عبد السلام، مرجع سابق، ص: 73.

إن الاعتماد على المصادر الخارجية لتلبية الاحتياجات المتنامية للسكان يعكس عدم القدرة على زيادة الإنتاج المحلي في الدول النامية وهو ما يعني اتساع الفجوة الغذائية واستنزاف جزءا هاما من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى.[1]

والمقصود بالفجوة الغذائية هو الفرق بين اجمالي الحاجات الغذائية و الانتاج المحلي من الغذاء في فترة معينة من الزمن.[2]

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي- الانتاج الغذائي المحلي= واردات غذائية

وحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:

- كلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية كلما انكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح.
- كلما زاد ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية كلما قل حجم الفجوة الغذائية.

3- امان الغذاء

جاء في مفهوم منظمة الصحة العالمية بأن أمان الغذاء يعني "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا ولاسيما للاستهلاك الآدمي[3]".

4- مؤشرات قياس مستوى الأمن الغذائي:

ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها ما يأتي:

4-1- مستوى المتاح من الغذاء

يتعلق، هذا المستوى، أساسا، بتطور الزراعة، بشقيها؛ النباتي، والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية (الفرق بين التصدير، والاستيراد)، وبمدى حفظه من التلف (نظام التخزين).

4-2- مدى تطور نظام التسويق

يكشف هذا المؤشر، عن القدرة على تامين احتياطات كافية، من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها، على نحو منتظم، بالكميات، والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين.

4-3- مستوى إنتاج الغذاء

[1] **عبد الرحمن يسرى احمد، دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001،ص 216.**
[2] **عبد القادر رزيق المخادمي، الازمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة،2009، ص 216.**
[3] **المركز الوطني للمعلومات، الامن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 2005،ص:5**

بالعلاقة مع تزايد السكان .يكشف هذا المؤشر، عن مدى استقرار الأمن الغذائي، وديمومته.

4-3- الاحتياجات الغذائية اليومية

.يكشف هذا المؤشر، عن كمية الطاقة، التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية، والحيوانية فيها. وتعرف الاحتياجات الغذائية اليومية، بأنها " كمية الطاقة اليومية الضرورية، لكل فئة من الأفراد، لعيش حياتها الطبيعية، وهي بحالة صحية جيدة.[1] وتختلف، كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد، بحسب العمر، والجنس، والوزن، والنشاط الفيزيائي، الذي يزاوله .

تستخدم في هذا المجال، المؤشرات المعيارية، المكيفة بحسب هامش الفروق الفردية، بين السكان .ويتم حساب المؤشرات المعيارية، كمتوسطات لمعاينات كثيرة، للطاقة، التي يحصل عليها الفرد، وتبقيه في حالة صحية جيدة، بإضافة حد الانحراف المعياري إليه، وطرحه منه.

4-4- توزيع الدخل الوطن.

يكشف هذا المؤشر، عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه، أي حصة أصحاب الأجور، وأصحاب الأرباح، وأصحاب الريوع، وأصحاب الفوائد، ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة، لكل فئة اجتماعية.

4-5- نصيب الفرد من الدخل الوطني

يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية، المتاحة لكل فرد ونظراً لأنه، يأخذ قيمة متوسطة، فهو لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية، من حيث حصتها في الدخل الوطني، فتبدو القوة الشرائية للعمال والفلاحين، وغيرهم، من الفئات الاجتماعية الكادحة، تساوي القوة الشرائية للأغنياء، على اختلاف فئاتهم، وهذا غير صحيح[2].

4-5- مؤشر ميزانية الأسرة

يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية.

4-5- مستوى الأسعار العام ومستوى أسعار المواد الغذائية

يحدد هذا المؤشر، مستوى الطلب بصورة عامة، ومستوى الطلب، على المنتجات الغذائية بصورة خاصة.

4-5- القدرة الشرائية، أو الدخل الحقيقي

[1] سميرة الزغبي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، (المركز الوطني للسياسات الزراعية) ورقة عمل رقم 18، 2007، ص 7.

[2] منذر خدام، الامن الغذائي السوري، مطابع الهيئة العامة السورية، 2010، ص،ص:21-22

يعبر هذا المؤشر، عن كمية السلع، والخدمات، التي يمكن الحصول عليها، بالدخل الاسمي.

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة فلاحية زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية، فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه.

هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية الفلاحية و خاصة الزراعية منها وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الزراعي

تعتبر مسألة الزراعة أمرا مهما للبلدان ، باعتبار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي للدول من خلال تحقيق الأمن الغذائي و التخلص من التبعية الغذائية مرهونا بواقع زراعتها وريفها، إذ مع تطور العلوم في العصر الحديث تفرع علم الاقتصاد إلى العديد من الفروع و التي من بينها علم الاقتصاد الزراعي، الذي يهتم بالزراعة لا من جانبها التقني البحت و إنما من خلال التحسينات التي تدخل عليها بجعلها قطاعا منتجا ذو مردودية عالية، من خلال وضع البرامج و الخطط و السياسات المختلفة المرتبطة بكل مراحل الإنتاج كالإرشاد الفلاحي و التسويق و التمويل و التمويل و الدعم.... الخ، كما ظهر كذلك ما يسمى بالتنمية الزراعية.

المطلب الأول :مفهوم الاقتصاد الزراعي

الاقتصاد الزراعي أحد العلوم الاجتماعية التطبيقية و الذي يعنى بكيفية تسخير المعرفة الفنية و استغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغذاء و الملبس لأفراد المجتمع[1]

[1] علي جدوع الشرفات ، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2006 ص25

الاقتصاد الزراعي هو فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة ، و يعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية، وبهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية إلى وحدة اقتصادية وربطها بالاقتصاد العام، و علم الاقتصاد الزراعي كما يظهر من اسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد و الزراعة ، ويستمد مبادؤه من العلوم الاقتصادية و الزراعية، و على هذا فالاقتصاد الزراعي يحتاج إلى أن يلم بمواضيع عديدة بالإضافة إلى الاقتصاد العام ليكون اقتصاديا زراعيا، وذلك لتشعب موضوع الاقتصاد الزراعي وكثرة ارتباطاته بالمواضيع الأخرى.[1]

كذلك يعتبر علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الاجتماعية ، إذ أنه يبحث في الأمور المرتبطة بالمجهود الإنساني في مهنة الزراعة ، ويبحث في الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية و الموارد البشرية استغلالا اقتصاديا وذلك بالعمل على تنظيم العلاقات و الروابط بين عوامل الإنتاج في المزرعة وخارجها لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية و استمرارها على التقدم، فبما أنه فرع من الفروع الاجتماعية فهو يستمد مبادئه منها، أي العلوم التي اختصت بدراسة سلوك الإنسان و تصرفاته كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة، ويعتمد كذلك على المجموعة العلوم الزراعية الطبيعية و البيولوجية لكونه من العلوم الزراعية ويحاول استخلاص الحقائق منها للتعرف على مسببات المشكلة و إمكانيات حلها حلا اقتصاديا.

وحيث أن الاقتصاد الزراعي اقتصاد تطبيقي فهو يهتم بتطبيق المعارف على الحياة العلمية ، لذا فهو فن من الفنون الإنتاجية لأنه لا يكتفي بإظهار ما هو كائن بل بما يجب أن يكون، فالمطلوب من نتائج البحث في هذا العلم أن تكون ذات فائدة تطبيقية تؤدي إلى تغيير مرغوب فيه و إلى تطور وتقدم الكيان الزراعي و الاقتصاد العام، سواء كان ذلك في تنظيم عوامل الإنتاج أو في طرق استغلال الموارد الطبيعية و الموارد البشرية.

1- علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام:

هناك علاقة قوية بين الاقتصاد الزراعي و الاقتصاد العام، حيث أهداف الاقتصاد الزراعي لا تختلف من حيث الأساس عن أهداف الأصل الذي تفرع منه، غير أن الاقتصاد الزراعي تهمه بالدرجة الأولى معرفة فعاليات أصحاب مهنة الزراعة ورفاهيتهم، لذا فإنه يسعى لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الزراعية .فلا يمكن للزراعة أن تنموا و تتطور بدون تطور ونمو الفعاليات الاقتصادية الأخرى، فالزراعة ما هي إلا جزء متمم

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، دار النشر العاني بغداد الطبعة الأولى 1996 ص31-34

للفعاليات الاقتصادية في البلد و لا يمكن فصلها عن تلك الفعاليات، وهذا بالطبع يعود إلى طبيعة العوامل التي تتحكم في إنتاجية المزرعة و تؤثر في الطلب على منتجاتها، و تخضع الزراعة إلى التطورات الاقتصادية التي تتصل بحركة التصنيع و التجارة و مالية البلد، وذلك بإمكانية تزويد الزراعة بما تحتاج إليه من الآلات و الاسمدة التي تتطلبها الزراعة لأجل تطورها، و لذا فإن مجال علم الاقتصاد الزراعي لم يعد مقصورا على دراسة إدارة و تنظيم المزرعة فقط كما كان سابقا بل تعداه إلى مواضيع اقتصادية أخرى وأصبح لا يختلف كثيرا عن علم الاقتصاد العام من حيث دراسة الأسواق الداخلية و التجارة الخارجية و الدورات الاقتصادية و دراسة النقود و البنوك و المالية و الخدمات التسويقية و الضرائب و الأسعار و اقتصاد العمل وغيرها من المواضيع الاقتصادية المهمة التي أصبحت من الأمور التي يحتاجها الاقتصادي الزراعي للإلمام بها و معرفة نظرياتها و أثارها و تطبيق مبادئها على الزراعة.

و على هذا نستنتج أنو ليس هناك اختلاف كبير بين أهداف و مجال الاقتصاد الزراعي و الاقتصاد العام و الاقتصاد الزراعي ما هو إلا متمم إلى الاقتصاد العام و لا بختلف عنه، و لكنه يزيد عن الاقتصاد العام بتكيزه على العلوم الزراعية الفنية و التطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية، وعلم تربية الحيوان و علم التربة و الهندسة الزراعية و المكننة الزراعية، فيستقي من هذه العلوم العوامل الفعالة في تحسين كيفية ونوع الإنتاج الزراعي، وبعد تنسيق المعلومات المتوفرة من هذه العلوم لإيجاد أفضل الوسائل المناسبة لحل المشاكل الاقتصادية التي تعترض طريق نمو الزراعة.

2- نشأة علم الاقتصاد الزراعي:

إن علم الاقتصاد الزراعي كعلم قائم بذاته، و كاختصاص يعتبر من فروع الاقتصاد الحديثة، إذ بدأ عند تأزم المشاكل الاقتصادية الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، ففي هذه الآونة مرت الزراعة في ظروف عصيبة و هذه الظروف القاسية دفعت الكثير من الاقتصاديين في انكلترا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بتقصي أسباب هذه الأزمة و البحث عن الحلول المناسبة لها. لقد بدأت بوادر هذا العلم تظهر في انكلترا، إذ بدأ بعض الراغبين في البحث بالقيام بدراسة الأبحاث و الآراء و الأفكار المتأثرة التي قام بها المصلحون الاجتماعيون و الاقتصاديون و المزارعون، وكان من أوائل الباحثين في انكلترا

هم بروديرE.Prothero و مارشال W.Marshale و تبعهم بعد ذلك عدد كبير من الباحثين، و يمكن القول بأن الكتاب الانكليز هم أول من وضع أسس الاقتصاد الزراعي .

المطلب الثاني :مفهوم الزراعة تطورها أهميتها

1- مفهوم الزراعة:

إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق فإننا نجدها مشتقة من الكلمتين Agre و تعني الحقل او التربة و كلمة Culture وتعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض، أما بالمعنى الذي نقصده فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية للإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية ا طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1]

2- الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للزراعة

تلعب الزراعة أدوارا هامة وبارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكافة الشعوب و المجتمعات و ذلك باعتبار ان الدور يعني ما يمكن ان تقدمه الزراعة للناس و ما يتوقعوه منها من اشباع لحاجاتهم كنشاط اقتصادي، إضافة إلى أن الزراعة ذات أهمية كبيرة في تحقيق التواز البيئي الذي تحتاج إليه المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية الأخرى التي تعتمد في حياتها على توفر البيئات المناسبة التي تساعدها على الاستمرار والتكاثر وعدم الانقراض .وفيما يلي نتناول أهم الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للزراعة:

2-1 الدور الاجتماعي للزراعة

تؤثر الزراعة على الحياة الاجتماعية للسكان بالقرى والأرياف كما لا يقتصر هذا التأثير على المناطق الزراعية وحدها بل يمتد إلى كافة المدن والمناطق المأهولة بالسكان، ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية:

أ- تقليص معدلات الفقر

للزراعة سجل حافل وراسخ كأداة لتقليص الفقر، بحيث يحقق النمو الزراعي تحسينات كبيرة لأفقر السكان لاسيما في أفقر الاقتصاديات الأكثر اعتمادا على الزراعة ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الزراعة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو

[1] **عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، 1969 ، ص37**

الناشئ عن القطاعات غير الزراعية[1] ومثال على ذلك أن إحدى الدراسات تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 في المئة بسبب الزراعة يزيد نفقات 30 في المئة من الفقراء مالا يقل عن 2.5 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه سائر قطاعات الاقتصاد. وتكشف دراسة أخرى على أنه بفضل النمو الزراعي نقص عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد يوميا 3.2 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه القطاعات غير الزراعية[2]

ب- المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر

تستأثر المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من مشاريع التنمية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المتخلفة والنامية، وقد نتج عن ذلك وجود تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف ومما لا شك فيه أن تطوير الزراعة والاهتمام سيؤدي الى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الزراعية في المناطق الريفية مما سيساهم في العمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.

ج- توفير الخدمات الأساسية في القرى

عندما تكون الجهود موجهة نحو تطوير الزراعة في القرى، فإن ذلك لن يكون قاصرا على الإنتاج الزراعي وما يرتبط به من مشاريع، بل أن السكان الزراعيون سينالهم نصيبهم من هذا التطوير والمتمثل فيما سيتم استحداثه أو توفيره من خدمات أو تحسين للخدمات القائمة كالخدمات التعليمية والصحية وخدمات الطرق والكهرباء والمياه والاتصال وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لاستحداث التنمية الزراعية والريفية المطلوبة في القرى

د- الحفاظ على العادات والتقاليد القروية

تتصف المجتمعات القروية بسمات ثقافية مميزة من اهمها التمسك بالعادات والتقاليد و عدم التخلي عنها خاصة ما يرتبط منها بشخصية المجتمع الدينية و الاجتماعية ومما يساهم في تعزيز هذه الصفة تشجيع الزراعة والمزارعين وتنفيذ مشاريع تنموية ريفية تدفعهم نحو الاستقرار بقراهم وزيادة ارتباطهم بالأرض الزراعية والعمل الزراعي، وهذا بدوره يساعد في الحفاظ على العادات والتقاليد القروية وخاصة المرغوبة منها وذات العلاقة بالحفاظ على هوية المجتمع الثقافية و الدينية وبالتالي التقليل من الآثار السلبية للحملات الثقافية الأجنبية المخالفة لعقائد المجتمع و عاداته و تقاليده.

[1] **البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 2008 - الزراعة من أجل التنمية - ، واشنطن، 2007 ، ص 7**

[2] **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية, تقرير الفقر الريفي 2011، طباعة كانتيلي،روما،2010 ص 34-35**

2-2- الدور الاقتصادي للزراعة

تؤثر الزراعة اقتصاديا على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع، إضافة إلى أن هذا التأثير لا يقتصر على المجتمعات الزراعية أو الريفية التي يقوم سكانها او بعضهم بممارسة العمل الزراعي بل يتعداها إلى باقي المراكز والتجمعات البشرية الأخرى الحضرية منها والقروية .ومن المهام الاقتصادية للزراعة في المجتمع ما يلي:

أ- المساهمة في الناتج الوطني

تختلف هذه المساهمات باختلاف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة من دولة لأخرى فهناك بلدان اقتصادها قائم على الزراعة وتضم معظم بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني أكثر من 32 في المئة حتى تصل إلى 64 في المئة مثل : غينيا الاستوائية وليبيريا ؛ وهناك بلدان اقتصادها سائر في طريق التحول) إلى نظام السوق (وتضم معظم بلدان مناطق جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتراوح نسبة المساهمة بين 7 في المئة و 25 في المئة، في حين تبقى مساهمة البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية وهي تضم معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكثير من بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أقل من 7 في المئة[1] ، ويرجع انخفاض هذه النسبة لأسباب منها تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة، ومع هذا يبقى الناتج الزراعي جزءا هاما من الناتج الوطني حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية.

ب- توفير الأيدي العاملة

تعتبر الزراعة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة إستيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلد إلى آخر حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة، ففي البلدان المتقدمة يستوعب القطاع الزراعي أقل من 4 في المائة فقط) الو.م.أ، اليابان، فرنسا وألمانيا 2 في المائة، إيطاليا 3 في المائة، إسبانيا 4 في المائة (نتيجة التقدم العلمي في الزراعة كالآلات الزراعية، أما في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة فإنها تستوعب من 50 في المائة إلى 93 في المائة) بوركينافاسو 92 في المائة، غينيا 80 في المائة، السنغال 70 في المائة، سيراليون 60 في المائة، الطوغو 53 في المائة) باعتبار أن معظم السكان يقيمون في المناطق الريفية واستخدامهم لأساليب الزراعة التقليدية.

[1] **FAO, statistical yearbook, Produced by : Economic and Social Development Department, Roma 2010 (http://www.fao.org/docrep/015/am081m/am079a00.htm),(25/04/2015).**

ج- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي

تساهم الزراعة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمداد الصناعة بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنسوجات والإطارات والأثاث وغيرها من الصناعات التي لا يمكن أن تقوم دون أن تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعتها من القطاع الزراعي . إضافة إلى تنمية وتطوير الصناعات الغذائية التي يتم عن طريقها امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي وحفظ وتخزين الأغذية ونقلها إلى أماكم مختلفة مما يساهم في حفظ وتحسين أسعار السلع الزراعية وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار العام .ويؤدي هذا إلى تحقيق نوع من التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين .كما يمد القطاع الزراعي القطاع الصناعي بفائض العمالة التي تهاجر من الريف الى المدينة للتعلم و التدرب و الالتحاق بالصناعات المختلفة[1].

2-3- الدور البيئي للزراعة

يعد الاهتمام بالبيئة و الحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها و ذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة تدهور البيئة، و بهذا الخصوص فان الزراعة تساهم و بشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة. ومن الآثار الإيجابية للزراعة على البيئة الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال بفعل السيول أو الرياح أو الحد من تملح الأراضي عندما تتبخر المياه بعد عمليات السقي غير السليمة أو انعدام الصرف الصحي حسب المفهوم الشامل للتصحر2 ، ويمكن أن تساعد الزراعة في مكافحة الانحباس الحراري بحيث تكون مجال صرف للكاربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين حيث احتجزت الأراضي المزروعة بالمحاصيل وحدها في الفترة 1998-1999ما يقدر بكمية تتراوح بين 590مليون طن و 1180 مليون طن من الكاربون على شكل مادة عضوية في التربة متأتية من فضلات المحاصيل والسماد الطبيعي، وتشير الإسقاطات إلى أنه يمكن للمجموع أن يرتفع بنسبة 50 في المئة حتى عام 2030[2] ومع ما للزراعة من آثار إيجابية على البيئة فإن هناك بعض السلبيات الناتجة عن الاستخدام غير المتقن للموارد و المدخلات الزراعية مما استدعى إلى المناداة بتطبيق اساليب التنمية الزراعية المستدامة التي من شانها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها بما يتوافق مع الحفاظ على المعطيات البيئية للمنطقة المزروعة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،الاتجاهات الحديثة في التنمية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2000،ص 28

[2] منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة، الزراعة في العالم 2010-2030 تقرير موجز، روما، 2002 ص 78

المطلب الثالث:خصائص الزراعة و انواعها

تتميز الزراعة بالمميزات التالية مجتمعة، ولا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الزراعة ومن الضروري فهم هذه المميزات لانها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية لايجاد الحلول المناسبة لها، و فيما يلي هذه المميزات:

1- ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة

تقدر نسبة رأس المال الثابت) يمثل قيمة وسائل الناتج الزراعي من الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وآلات غيرها وما ينفق عليها من تحسينات (في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا مما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج آخر .حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح، إذ أن التكاليف المتغيرة تؤلف الجزء الأكبر من مجموع التكاليف .وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها

2- طول دورة الناتج الزراعي

إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخلة بعد ثماني سنوات .أي أن دورة الناتج الزراعي ط ويلة بينما دورة الناتج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان. يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة استجابة لطلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات يحد من إنتاجه وإذا أضطر يتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه ولكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها أي أنه لا ينتج لسوق حاض رة بل لسوق مستقبلة مجهولة المعالم، وإذا فرضنا أنه يعلم ما سيكون عليه حالة السوق في المستقبل فليس من السهل إيقاف إنتاج حقل للفواكه أو حظيرة للحيوان بمثل السهولة في إيقاف معمل من المعامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا أراد الفلاح زيادة منتجات الألبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد أبقاره، وكذلك الفواكه وغيرها، فشجرة التفاح لا تصل إلا ذ روة الإنتاج قبل بلوغها سن العاشرة، وعلى هذا إذا ارتفع سعر أحد هذه المنتجات، فقد يغري هذا الارتفاع الفلاح بزيادة إنتاجه، وقد يبقى السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب فترة الانتظار .وفي خلال ذلك يواصل الفلاحون زيادة إنتاجهم دون وجود فضاء ينظمهم، عندها تكون النتيجة ظهور إنتاج كبير في السوق، يهبط سعر المحصول هبوطا كبيرا، فيق ومون بتخفيض الإنتاج وبعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة هذا الانخفاض في الإنتاج فيرتفع السعر مجددا

وتبدأ الدورة من جديد ثانية، ولذا أصبح من الضروري أن تكون هناك سلطة موجهة ومنظمة للفعاليات الاقتصادية لتجنب أمثال هذه الأزمات.

3- ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية

تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها وعلى هذا فالعوامل الطبيعية) من جفاف وفيضان، وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الزراعية كدودة القطن و دوباس النخيل وصدأ القمح وغارات الجراد وأمراض الحيوانات (تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.

4- صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض .فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الزراعي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر .حيث أن المنتجات الزراعية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، اللحم والصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بانها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات و عمليات انتاجية واحدة و يصعب التمييز او الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج والتي تعرف بنقطة الاشتقاق .فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعلى الفلاح أن لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغ يرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على

تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول، ولكن يصعب تقدير ذلك، ولو أنه من الأهمية بمكان.

5- تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة

من الواضح أن مساحة الأرض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، وعلى هذا فإن أريد زيادة الناتج الزراعي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية إلى حد نضطر فيه اللج وء إلى استغلال أراضي إضافية أقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية .وبذلك يسري قانون الغلة المتناقص على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الزراعية، فنضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

6- التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة

من الواضح أن الزراعة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضها، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له .تحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، ولذلك إذا نجح أحد الزراع في إجراء تجربة جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا، لأن دورة الناتج الزراعي طويلة، أما دورة الناتج الصناعي فانها قصيرة و قد تؤثر التجارب العلمية في الإنتاج في سنة واحدة أكثر مما تؤثر التجارب الزراعية في سنين عديدة. وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد و لكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق أوسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل .وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة.

أنواع الزراعة

تنقسم الزراعة إلى عدة أنواع، وأهم هذه الأنواع نذكر ما يلي[1]:

1- الزراعة البدائية المتنقلة

يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم الفلاحون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أرض جديدة غيرها، إلا أنه لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها.

[1] **نفس المرجع السابق ص 47-49**

2- **الزراعة المتخصصة**

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح أو القطن أو القهوة وغيرها ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول وتعتمد في الحصول على أكثر من 50 في المئة من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد، إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص : تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث، الحصاد، الري...، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد[1]

3- **الزراعة المتنوعة**

نجد في هذا الن وع تنوع المنتجات من حيث النشاط) زراعي، نباتي وحيواني(، ومن حيث عدد المنتجات) قمح، خضر، فواكه في النشاط الزراعي، وتربية المواشي، الطيور في النشاط الثاني(، ومن فوائد هذه الزراعة نجد:

- المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الزراعية؛
- إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته؛
- ضمان استغلال الأ رض وتشغيل العمال طوال فترة السنة؛
- التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية.

4 - **الزراعة الواسعة**

نجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية، ولكن لا تستغل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان أو قلة توفير عوامل الإنتاج الزراعي الحديثة وغيرها، في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الآخر يترك لاستراحة الأرض وهو ما يعرف بنظام التبوير الدوري أو نظام التعاقب.

5- الزراعة الكثيفة

[1] **نظال رشيد صبري، التخطيط و الرقابة المالية في المنشات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الاردن، 1994، ص 52**

عندما ازدادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار واتسعت ثقافته الزراعية وتناقصت الأراضي الجديدة، أخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول، بحيث بدأ يستعمل المخصبات من الأسمدة الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الزراعية وابتكر الدورة الزراعة و صار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد أخرى أو سنة بعد سنتين وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية وعلى هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة، خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة ويخف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها.

المبحث الثالث: السياسات الزراعية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

المطلب الأول: تعريف السياسة الزراعية

1- مفهوم السياسة:

في لسان العرب " يقصد بالسياسة القيام بالأمر بما يصلحه" و المقصود به هنا هو الناس، الحكم و الدولة، و يعرفها المعجم روبير بأنها- فن إدارة المجتمعات الإنسانية- وحسب معجم الكامل" تتعلق السياسة بالحكم

والإدارة في المجتمع المدني". و تبعا لمعجم العلوم الاجتماعية ، تشير السياسة إلى" أفعال البشر التي تتصل بنشوب الصراع أو حسمه حول الصالح العام و الذي يتضمن استخدام القوة أو النضال في سبيلها، و يذهب المعجم القانوني إلى تعريف السياسة بأنها " أصول أو فن إدارة الشؤون العامة" و حول المقصود بمفهوم السياسة عند أهل الإختصاص، نجد تعريفات مختلفة و متعددة، فهي عند البعض تشير إلى السلوك المتعلق بمؤسسات و عمليات الحكم، فيما يعتبرها آخرون العملية التي تتعامل بمقتضاها البشرية مع مشكلاتها وصولا إلى أهدافها، و يذهب فريق ثالث إلى القول بأن السياسة هي تفاعلات إنسانية محملة باستخدام أو التهديد باستخدام القوة.

2- مفهوم الفلاحة:

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة و الزراعة ويعتبر وجود هذا الإختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الإختلافات بينهم و بالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

2-1- تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة

وهو يركز على المفهوم الحديث و الضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية و البحوث و التدريب و الإرشاد و الإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية.

أما التعريف الواسع فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق و التحويل للمنتجات الزراعية. غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول و عندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي و الحيواني و ذلك بقصد توفيرها للإنسان.

وعليه فإن الأنشطة الزراعية تقتصر فقط على بعض المسائل الخاصة بالإنتاج، غير أن هذه الأعمال المنتجة لا نجد لها تعريفا بالضبط.

3- مفهوم السياسة الزراعية

تعتبر السياسات الزراعية من الوسائل الأساسية المصاحبة لخطط وبرامج التنمية الزراعية. وتعتبر الحلقة الأهم في ربط البرامج والاستراتيجيات الوطنية بخطط التنفيذ، وفي إحداث التكامل و استغلال الموارد وتوفير الغذاء.[1]

كما تعد السياسة الزراعية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات، ولقد جاء تعريفها على أنها عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة[2] وكذلك جاء تعريفها على أنها نمط لتخصيص الموارد أكثر فعالية من السوق في حالة عدم استقرار هذا الأخير3.

ويفهم من هذا التعريف بأن السياسة الزراعية هي تدخل الدولة في الأسواق الزراعية نتيجة عدم استقرارها قصد تلبية احتياجاتها الغذائية. ولتقديم برامج السياسات الزراعية لا بد من:

- فهم الظروف والمشكلات وتحديد افضل الأوضاع.

- دراسة عناصر السياسة الزراعية المقترحة و وصفها وصفا دقيقا بهدف:

- معرفة مدى ملائمة الأساليب للتشريعات والعادات والتقاليد السائدة.

- التعرف على مدى فاعلية الأساليب في تحقيق الأهداف المنشودة ومقارنة تكاليفها مع الفوائد المحققة.

وهناك هدفين أساسيين تسعى السياسة الزراعية لتحقيقهما:

- تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية.

- تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين.

وصياغة السياسات الزراعية عادة ما تكون عملية تداخلية يشترك فيها العديد من المعنيين والمجموعات السكانية و الجهات المهتمة والخبراء والمؤسسات والمنظمات والمجتمعات المدنية، ونادرا ما تتم صياغة السياسات الزراعية من خلال قرار حكومي وتضم دورة صياغة السياسات عادة الخطوات التالية:4

1- <u>وضع أهداف السياسات</u>:

[1] **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية،ورقة عمل مشتركة، جامعة الدول العربية، الدورة 83، 2009**

[2] **فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008، ص؛ 74.**

[3] **عز الدين بن تركي، تطور المسالة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، اطروحة دكتوراه،علوم اقتصادية، جامعة باتنة، 2007، ص 89.**

[4] **مايكل دي بينيدتكس، نظام متابعة السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية،ص ص:4،3،1.**

الأهداف العامة للسياسات الزراعية هي تعبير عن ما تسعى الدولة لتحقيقه وهي تحدد بشكل واسع مثل نمو القطاع الزراعي، تحقيق الأمن الغذائي....الخ، ولتنفيذ تلك الأهداف وجب تقسيمها إلى أهداف وسيطة أو فرعية على شكل هرمي مع الحرص على أن تكون الأهداف المصممة منسجمة مع بعضها البعض حيث لا يؤدي تحقيق هدف إلى معارضة هدف آخر.

2- اختيار إجراءات وأدوات تنفيذ السياسات:

هناك نوعين من الإجراءات يتم اتباعهما لتفيذ السياسات وتتمثل في الإجراءات التنظيمية والتشغيلية، ولذلك وجب التمييز بين هذه الإجراءات، فالإجراءات التنظيمية هي مجموعة من الشروط التي تعمل بموجبها المنظمات والمؤسسات والإفراد وتشمل القوانين الجديدة حول الضرائب ورسوم الاستيراد والتصدير والدعم...الخ، وأما الإجراءات التشغيلية فتشير إلى جميع الأهداف المخططة والمنفذة بدرجة معينة من التدخل الحكومي في الاقتصاد والمجتمع وتتمثل تلك التدخلات في البرامج والمشاريع الحكومية.

3- تحديد دور الجهات المعنية

وأما فيما يتعلق بدور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات وجب التمييز بين ما يلي:

1- وظائف الإشراف والمتابعة والقرار حول تعديلات السياسات.
2- البدء بتنفيذ وتنسيق إجراءات السياسات.
3- تنفيذ إجراءات السياسات وتشترك فيه فئات مختلفة:
   3-1- قد يعهد للوزارات المعنية أو الجهات الحكومية بالتنفيذ.
   3-2- يتم نتفيذ إجراءات السياسات من خلال الجهات أو المؤسسات غير الحكومية.
   3-3- التنفيذ من خلال شركات القطاع الخاص وذلك عن طريق عقود مع الجهات الحكومية المعنية.
   3-4- التنفيذ من خلال المجتمع أو المجموعات الممولة ذاتيا أو مجموعات المستفيدين.

4- تنفيذ إجراءات السياسات:

بعد الانتهاء من تحديد دور الجهات المعنية بنتفيذ السياسات الزراعية تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ، إذ عادة ما يتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات بشكل متتابع بناءا على المتطلبات المرغوب في تحقيقها، والمخطط التالي يوضح دورة السياسات الزراعية في حالة الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي

5- متطلبات السياسة الزراعية:

إن السياسة الزراعية التي هي قسم من السياسة العامة لا يمكن أن تقوم بتحسين الاقتصاد و رفع المستوى المعيشي و برقيق الرفاهية العامة إلا إذا توفرت المتطلبات التالية

1-أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها الصالح العام، و أن يكون لها منهاج علمي تشرف على تطبيقه.

2-بجب أن تكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات يروم برقيقها و تتمثل فيها أماني و رغبات غالبية أفراد الشعب.

3-تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف التي توضع بأقل كلفة وجهد.

4-عند اختيار الوسائل و الإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف بجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف

المحلية التي تعترض سبيل المنهاج العلمي.

و إن أول ما تتجه إليه السياسة الزراعية هو تهيئة الوسائل التي تزيد بها القدرة الإنتاجية للفرد و للدولة في الزراعة، و أي إجراء لا ي تترتب عليه زيادة الكفاءة أو الكسب للفرد و للمجتمع لا يعتد به اقتصاديا[1]

و الشكل الموالي يمثل أهداف السياسات الزراعية في حالة سياسة الأمن الغذائي.

[1] عبد الوهاب مطر الداهري مبادئ و اسس الاقتصاد الزراعي،دار النشر العاتي بغداد،1996 ص 286

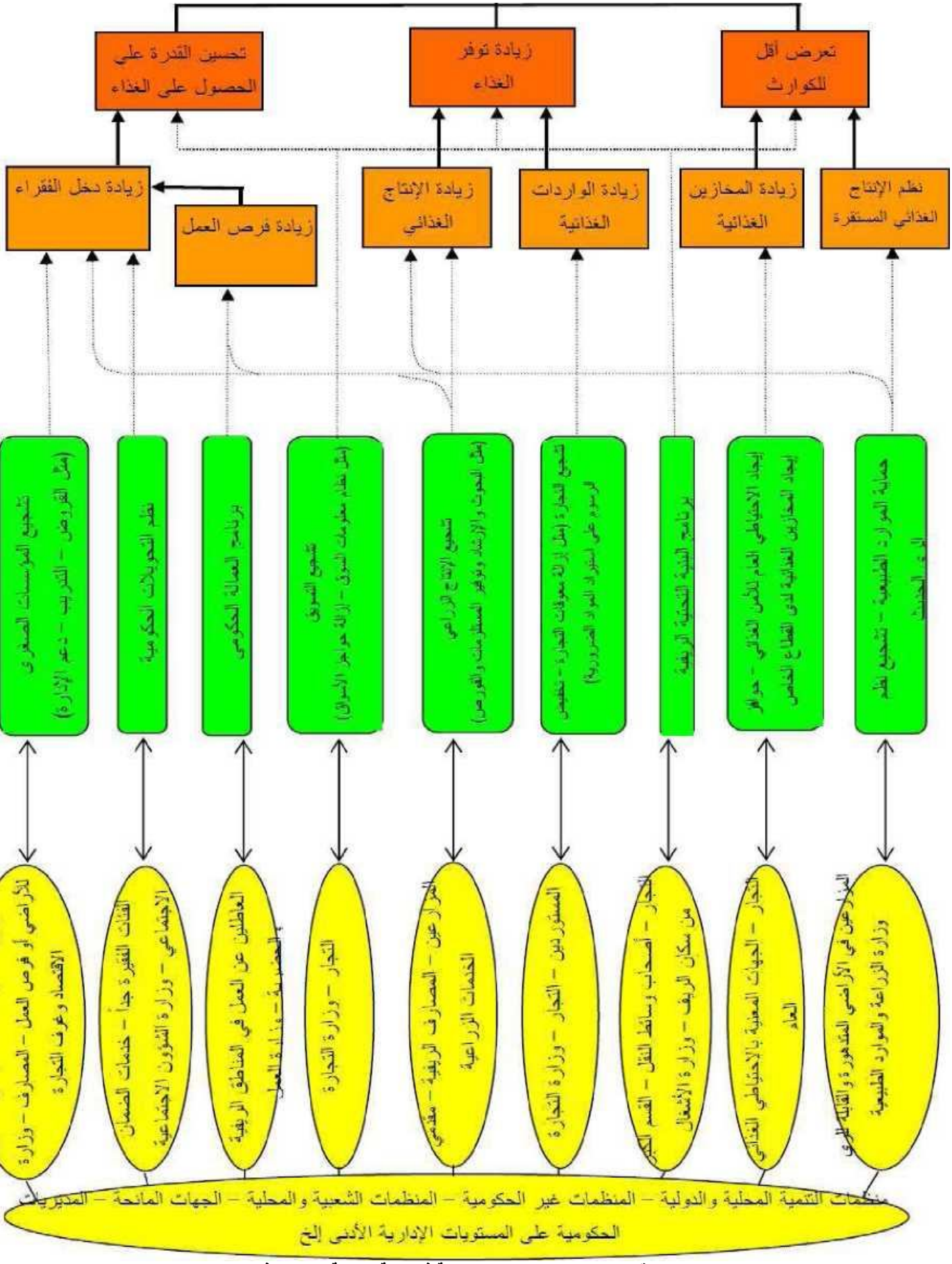

الشكل رقم 1: اهداف السياسات الزراعية في حالة سياسة الامن الغذائي

المصدر: مايكل دي بينيدتكس، نظام متابعة السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية،ص5

المطلب الثاني: أنواع السياسات الزراعية

لم تتخلى أي دولة عبر التاريخ عن التدخل في تبني سياسة زراعية معينة حتى في عالمنا المعاصر فنجد أن المسألة الزراعية لم يوجد لها لحد الآن حل في المنظمة العالمية للتجارة، ومن خلال ذلك يمكن تصنيف السياسات إلى:

1- سياسة التوجيه الزراعي

ونجدها بين الدول الرأسمالية وبشكل كبير في دول أوروبا الغربية، وتجمع بين مبدأين الحرية الاقصادية والتدخل الحكومي في الحالات الضرورية، وقد أثبتت هذه السياسات فعاليتها من خلال زيادة الفائض الاقتصادي من الزراعة.

2- سياسة الإصلاح الزراعي

الإصلاح الزراعي هو مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات ايجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول،[1] وعرف تطبيق الإصلاح الزراعي في الدول الرأسمالية والاشتراكية.

وطبق الإصلاح الزراعي في الدول الرأسمالية بشكلين الأول يكون بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي عن طريق الضغط من الأعلى، وذلك من خلال قيام الدولة بتأميم الأراضي الزراعية بضغط من كبار الملاكين الزراعيين للتخلص من الأرض الأقل خصوبة والحصول على التعويضات على هذه الأراضي التي تم تأميمها.

والشكل الثاني يتمثل في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بأسلوب الضغط من الأسفل، ويكون عن طريق الضغط من المعارضة السياسية والمظاهرات والاحتجاجات التى تقوم بها الحركة الاحتجاجية، ويكون تطبيق القوانين حسب درجة نجاح الدولة أو فشلها في قمع المعارضة فإذا قامت الدولة باحتواء الحركة الفلاحية فإنها لا

[1] http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14586
تم الاطلاع عليه يوم 25-12-2015

تقوم بتطبيق قوانين التأميم إذا كانت تلحق ضرر بكبار الملاكين الزراعيين، أما إذا حدث العكس فإن الدولة تستجيب لمطالب الحركة الفلاحية كما حصل في المكسيك وفنلندا.

3- السياسات الثورية الزراعية:

اقترن مفهوم الثورة الزراعية بمفهوم الدورات الاشتراكية الليبرالية, ولكن الدورة تبقى منقوصة إذا لم تستطع حل المسألة الزراعية، ولكن اختلف مفهوم الثورة الزراعية ليصبح اكثر شمولا حيث يعني الإجراءات والتدابير والوسائل التي تعتمدها الحكومات لإحداث جذري وجوهري في أنماط الاستثمارات الزراعية السائدة، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كما ونوعا بهدف تلبية الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية وتحقيق فائض منها للتصدير.[1]

من خلال التعريف يتبين بأن الدورة تعني التغير الشامل أي الرفض الجذري لكل الأشكال والصور السائدة للوصول إلى حد الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية، ولما لا الوصول إلى فائض الإنتاج يسمح لها بالتصدير والحصول على العملة الصعبة.

المطلب الثالث: مؤشرات ومعايير تحليل سياسة زراعية

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة للدول على مر التاريخ، وتطورها مرتبط بمدى نجاح السياسة الزراعية المطبقة و لمعرفة ذلك وجب علينا معرفة المؤشرات التى تساعدنا على تقييمها و التي جاءت على النحو التالي:

1- معدل انمو:

ويتم حساب الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي} = \frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الانتاج الزراعي في سنة الاساس}} X\ 100$$

[1] http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=15967

تم الاطلاع عليه يوم 26-12-2015

2- الاستثمار:

هناك عدة مؤشرات تقيم حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وغير الزراعي للوقوف على واقعها وبالتالي تساعد واضع السياسات على صياغتها وفقا لواقع الاستثمار ومن بين هذه المؤشرات:

- معدل نمو الاستثمار العام والخاص بالقطاعات الزراعية وغير الزراعية.

- نسبة رأس المال إلى الناتج ونسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج في كافة أنماط الاستثمار المتنوعة.

- نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية.

3- زراعة مستمرة أومتواصلة:

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تحسنا في قيمة الناتج الزراعي نتيجة التخصص واستخدام التكنولوجيا الجديدة. لكن هذا التحسن كان على حساب استنزاف التربة وتلوث المياه الجوفية بالإضافة إلى تدهور قطاع المزارع العائلية، ولذلك وجب أن تعزز السياسة الزراعية تقنيا وبيئيا واقتصاديا استخدامات الموارد والمحافظة على تنميتها وعدم تدهورها وبالخصوص الموارد الأرضية والمائية وذلك للوصول إلى زراعة مستمرة ومتواصلة، ومن بين المؤشرات التي تدل على ذلك:

- اتجاهات نمو الإنتاجية للمحاصيل المختلفة فإذا كانت بالتناقص فإن الزراعة غير متواصلة.
- التنوع البيولوجي في الزراعة.

- وضع وظروف وحالة الخصوبة للتربة الزراعية.

- التحكم البيئي والمحافظة على البيئة الزراعية؛

- نسبة المساحة المزروعة مطريا ونسبتها المئوية للمساحة الكلية.

- برامج توزيع وتقسيم المياه بين المناطق وبين الحاصلات المختلفة.

4- انتشار التكنولوجيا و الدعم المقدم لقطاع الزراعة

و من بين المؤشرات التي تسمح لنا بمعرفة مدى انتشار التكنولوجيا في أي بلد بالإضافة إلى مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي ما يلي:

- مؤشر المكينة الزراعية.

- نسبة المساحة المزروعة باستخدام التكنولوجيا الحيوية إلى المساحة الكلية.

- معدل استخدام الاسمدة.

- مجموع الفرق في التكاليف = التكاليف المقدرة – التكاليف الفعلية.

مستوى الحد الأدنى لتخفيض الدعم الزراعي وفقا لفروض منظمة التجارة العالمية،و لقد حدد المستوى الأدنى من التخفيض بـ 10 بالمائة من القيمة الكلية للناتج الزراعي في الدول النامية و 5 بالمائة في الدول المتخلفة.

5- الإقراض الزراعي وحوافز الزراعة:

تأتي أهمية الائتمان والإقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعة الغذائية، إلى جانب طول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات المزارع، ولذلك وجب توفير الائتمان والقروض الكافية بشروط مناسبة للمزارعين، إلى جانب ذلك وجب على السياسة الزراعية أن تقدم تحفيزات للمزارعين وذلك من خلال ضمان ربحية قطاع الزراعة وحماية مصالح المزارعين، ومن بين المؤشرات التي تبين مدى نجاح المياسة الزراعية في تحقيق كل ذلك ما يلي:

- نصيب ومساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي الموزع من خلال المؤسسات المختلفة.

- مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي المنتفع به قطاع الزراعة؛

- الرقم القياسي لشروط التجارة ويجب أن يكون أكبر من الواحد وهذا مؤشر من الحوافز المقدمة للمزارع ويحسب الرقم القياسي بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي لشروط التجارة} = \frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الانتاج الزراعي في سنة الاساس}} > 1$$

المبحث الرابع: حالة اسواق السلع الزراعية

في النصف الثاني من عام 2006 بدات الأسعار العالمية لمختلف السلع الغذائية الرئيسية في الارتفاع و بحلول النصف الاول من 2008 كانت الأسعار الدولية للحبوب قد بلغت اعلى مستويات لها في ما يقرب من 30 عام حيث هددت الامن الغذائي في جميع انحاء العالم لذلك سنقوم بدراسة حالة اسواق السلع الغذائية

المطلب الاول: كيفية تحديد أسعار السلع الزراعية [1]

تحدد أسعار السلع الزراعية بواسطة مزيج ما يسمى العنصرين الأساسيين في الأسواق هما الطلب و العرض، و الهزات الخارجية المنشأ المتصلة بعوامل مثل الطقس. و على الرغم من البحوث المكثفة، و مازالت توجد خلافات في الرأي بشان اتجاهات الأسعار و تغيرها، و التمييز بين التقلب المعتاد و التغير في الاتجاه ليس أمر مباشر، إلا في سياق الإدراك المتأخر بعد وقوع الحدث.

و من المهم تحديد العوامل التي تحرك الطلب و العرض و التي تؤدي إلى الاتجاهات الكامنة في الأسعار و العوامل التي تسبب التقلب حول تلك الاتجاهات الكامنة في الأسعار و العوامل التي تسبب التقلب حول تلك الاتجاهات. والتغيرات الطويلة الاجل في الطلب على الأغذية، هي بالدرجة الأولى نتاج نمو السكان و نمو الدخل، ولكنها تتأثر أيضا بتغيرات الأسعار النسبية و بتطور الأنماط الغذائية. و الطلب على المواد الخام الزراعية. و التوسع الطويل الأجل في العرض يقف وراءه التقدم التكنولوجي الذي يقلل من التكاليف. و في الماضي أدى التقدم التكنولوجي إلى خفض التكاليف و حث على التوسع في العرض بمعدل أسرع من معدل زيادة الطلب الناجمة عن النمو السكاني و نمو الدخل، مما أدى إلى انخفاض نسبي في أسعار السلع الزراعية دام طويلا.

و الظروف الأخيرة ربما كانت مختلفة من حيث أن نمو الطلب نتيجة لنمو الدخل في الاقتصاديات الصاعدة و الطلب على الوقود الحيوي، قد يسبق زيادة العرض، مما يؤدي إلى زيادات الأسعار .و زيادة العرض قد تعوقها في الأجل القصير تكلفة المدخلات الرئيسية و توافرها و المشاكل الأخرى على جانب العرض ، و تعوقها في الأجل الطويل مشاكل توافر الأرض و موارد المياه، و اليد العاملة و تغير المناخ. و التقلبات في الأسعار تنبع من هزات العرض الطلب. و في الاجل القصير يتسم العرض و الطلب على المنتجات الزراعية بأنهما غير مرنين و لا يستجيبان كثيرا لتغير الأسعار ، و من ثم يمكن أن تؤدي هزات العرض و الطلب إلى تأرجحات واسعة في الأسعار .

[1] FAO **،تقرير الدورة 66 للجنة مشكلات السلع، روما 23-24 ابريل 2007 ص6-14**

و ربما كانت هزات العرض هي الأهم بسبب اعتماد الإنتاج الزراعي على الطقس، وان كانت هزات الطلب يمكن أن تكون مهمة أيضا، لاسيما في حالة مواد خام معينة . ومن الممكن توقي اثر الهزات في الطلب و العرض على الأسعار بواسطة إمكانية السحب من المخزونات أو بالإضافة إليها. و لذا فان مستوى المخزونات بالنسبة إلى الطلب هو عامل مهم بالنسبة للأسعار . فان كانت نسبة "المخزون إلى الاستخدام" منخفضة لان المخزونات المنخفضة أو لان الطلب مرتفع أو بسبب كلا الأمرين، سيكون هناك ضغط تساعدي على الأسعار .

و الأسواق و أسعار السلع الزراعية لا تتكيف على الفور مع هزات العرض أو الطلب، وتكون تأثيرات الهزات اقل استمرارا عادة عندما تكون هزات العرض ناجمة عن سوء الطقس مثلا، و تكون اكثر استمرارا في حالة هزات الطلب.

و يوجد ارتباط بين أسعار السلع المختلفة من خلال الاستعاضة او التكامل الممكنين في الاستهلاك أو الإنتاج. فالاستعاضة و التكامل يؤديان إلى تأثيرات متبادلة لتغيرات الأسعار من سلعة إلى اخرى، فعلى سبيل المثال، ستؤدي أسعار الذرة الأعلى إلى قيام المنتجين بزراعة المزيد من الذرة على حساب محاصيل أخرى، مما يؤدي إلى خفض عرض تلك المحاصيل و رفع أسعار ها، أو ستؤدي زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية إلى زيادة الطلب على العلف و زيادة أسعار الحبوب و البذور.

العوامل التي تؤثر في أسعار السلع الزراعية

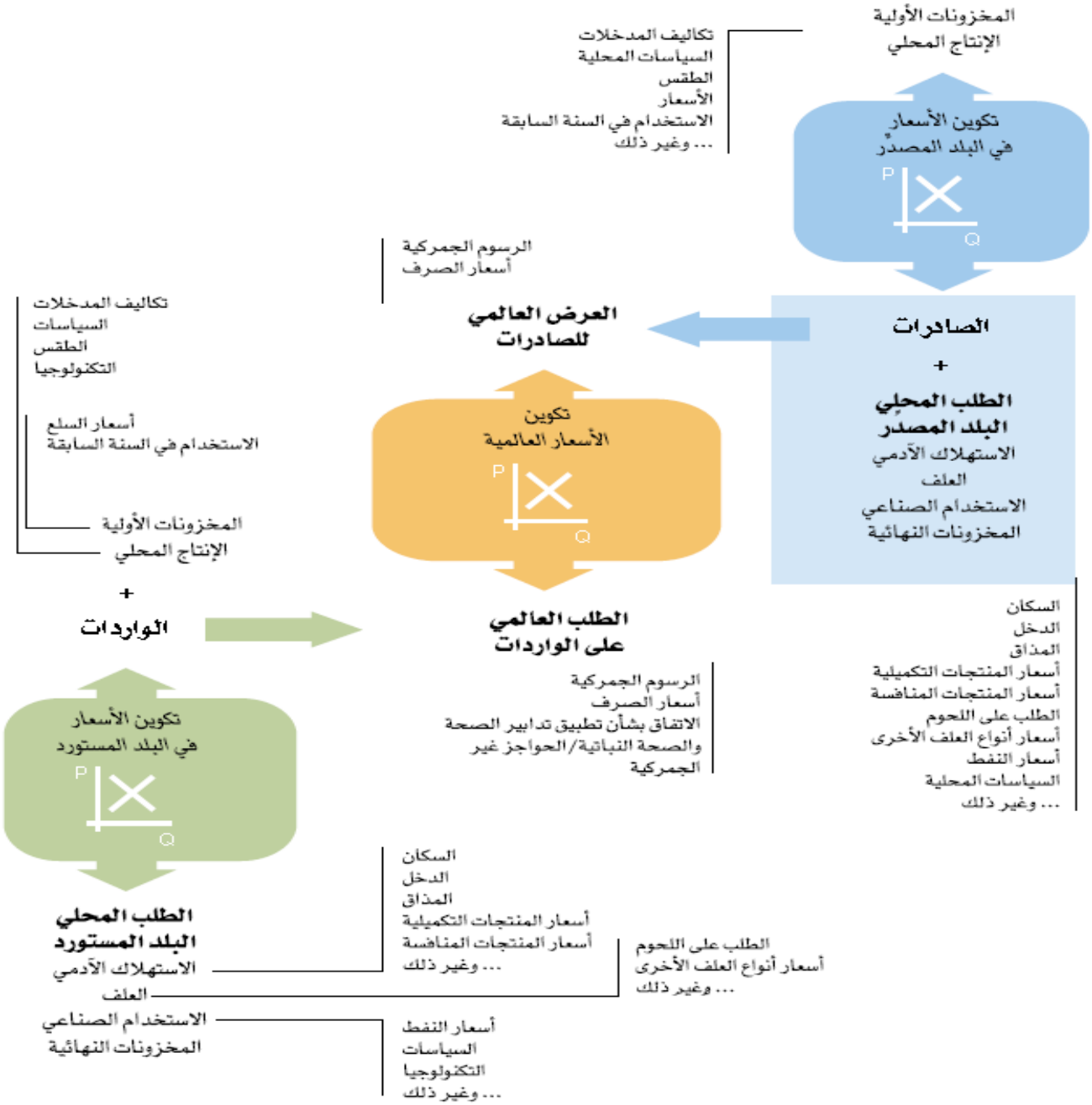

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة FAO

تضخم أسعار الأغذية العالمية في الفترة 2005-2009

لقد تصاعد ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية في عام 2006 بحيث تحول إلى طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وأفضى إلى احتياجات عنيفة بل و أدى إلى تزايد المخاوف بشان الأمن الدولي. وكانت افريقيا هي الأشد تعرضا لذلك، ولكن المشكلة كانت عالمية.

مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية

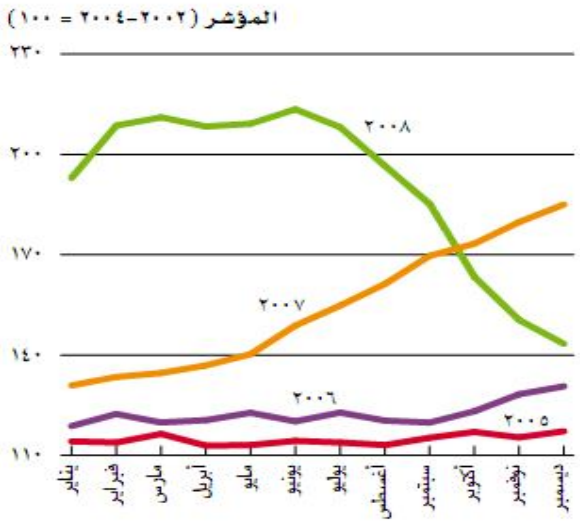

و أدت التقارير عن اثر ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء في بعض البلدان النامية إلى دعوات إلى القيام بعمل دولي لعكس مسار الانزلاق نحو زيادة الفقر و سوء التغذية.

وقد ارتفع مؤشر منظمة الأغذية و الزراعة لأسعار الأغذية [1]بنسبة قدرها 8 بالمائة في عام 2006 و بنسبة قدرها 27 بالمائة في عام 2007 و استمرت تلك الزيادة و تسارعت في النصف الاول من عام 2008 . و منذ ذلك الحين، انخفضت الأسعار باطراد ولكنها مازالت اعلى من مستويات اتجاهها الاطول اجلا. ففي ما يتعلق بعام 2008 ظل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية اعلى بنسبة بلغت في المتوسط 24 في المائة عما كان عليه في عام 2007 وبنسبة57 في المائة عما كان عليه في عام 2006.

و إذا نظرنا إلى الأسعار من حيث القيمة الحقيقية (مخفضة حسب مؤشر قيمة وحدة المصنوعات الخاص بالبنك الدولي)نجد ان الزيادات مازالت كبيرة. وقد اظهرت الأسعار الحقيقية

تطور مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية

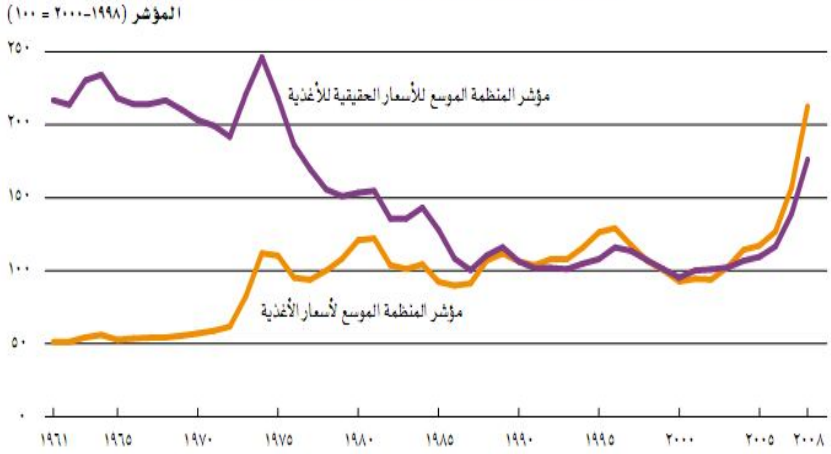

[1] مؤشر المنظمة لاسعار الاغذية هو مؤشر لاسبير المرج

اتجاه هبوطيا مطردا دام طويلا تخللته ارتفاعات في الأسعار لم تدم طويلا .

ويوجد ما يشير إلى حدوث استقرار منذ اواخر الثمانينات مع حدوث انتعاش تدريجي بدءا من عام 2000 قبل الزيادة الحادة التي حدثت سنة 2006 فقد قفز متوسط معدل النمو السنوي الذي كان يبلغ1.3 في المائة في الفترة 2000-2005 إلى 15 في المائة منذ عام 2006.

المطلب الثاني: لماذا زادت أسعار الأغذية إلى هذا الحد؟

1-1- العوامل المرتبطة بجانب العرض و الطلب

لقد اكد المحللون على تفسيرات مختلفة للفترة التي حدثت في أسعار الأغذية و اكثر تلك التفسيرات شيوعا هي زيادة الطلب على منتجات زراعية معينة كمواد اولية لإنتاج الوقود الحيوي لاسيما الذرة لانتاج الايثانول. فقد عززت أسعار النفط القياسية و الشواغل البيئية الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة و التدابير على صعيد السياسات في الولايات المتحدة، و شجع الاتحاد الاوروبي التوسع في انتاج الوقود الحيوي و كان ايضا لارتفاع أسعار النفط اثر مباشر على تكاليف الانتاج الزراعي و الأسعار الزراعية و التفسير الشائع الثالث هو سرعة النمو الاقتصادي في اقتصادات صاعدة معينة لا سيما الصين و الهند، و تزايد الطلب على الغذاء، لا سيما المنتجات الحيوانية، مما اوجد طلبا متزايدا على الحبوب و البذور الزيتية كعلف . و هذه التفسيرات تركز على القوى المحركة (الجديدة) في الاسواق الدولية للسلع الزراعية، و تشير إلى امكانية حدوث تغير جوهري في سلوك أسعار السلع الزراعية و استمرار ارتفاع الأسعار و التفسيرات (التقليدية) لارتفاع الأسعار مهمة ايضا و هي تتمثل في حدوث انخفاضات في العرض نتيجة للجفاف في البلدان المصدرة و بلوغ مستويات مخزونات الحبوب ادنى درجة لها منذ اكثر من 30 عام.

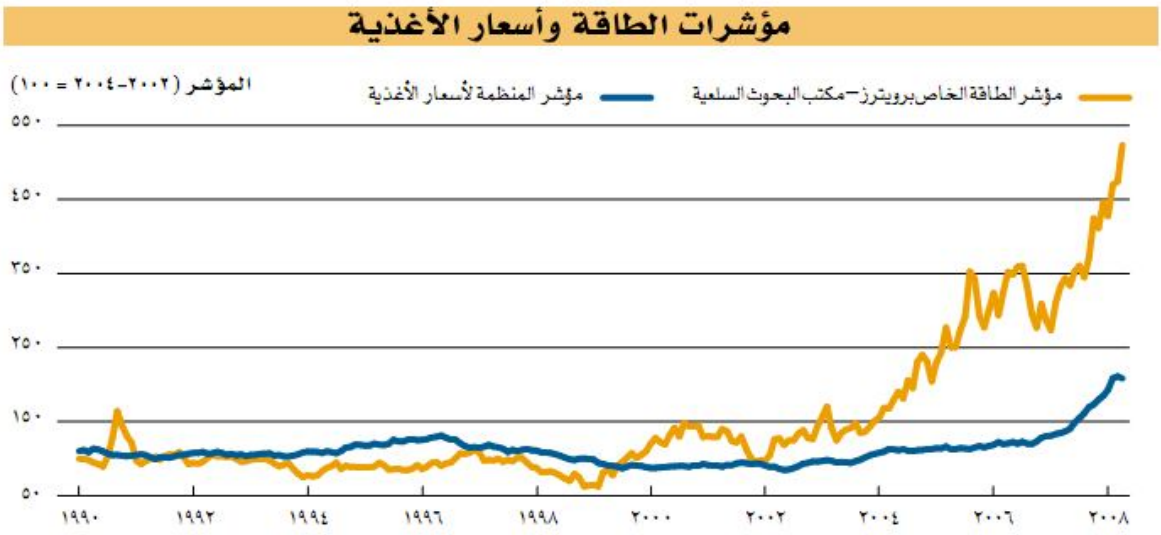

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة FAO

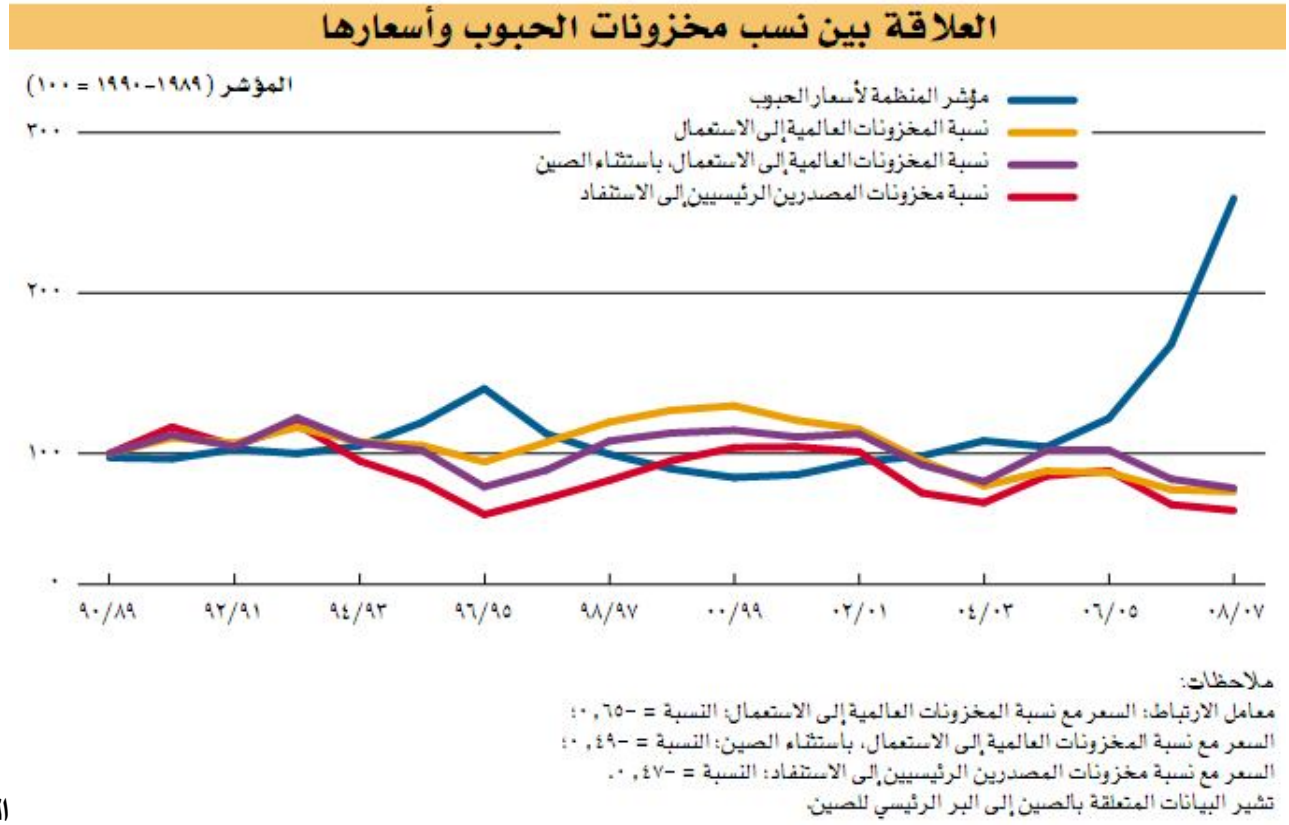

الـ

مصدر: منظمة الأغذية و الزراعة FAO

2-1- ما الفارق التي تحدثه أسعار الصرف؟[1]

من الممكن ان تعزى نسبة من هذه الزيادات في الأسعار إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي و التي تقوم به عادة الأسعار الدولية.اما في حالة التعبير عنها بعملات أخرى ، فان الزيادات تكون اقل ارتفاعا و لكنها تظل كبيرة مع ذلك. والعلاقة بين العملة و أسعار السلع هي عامل معقد في ما يتعلق بتقييم الزيادات في أسعار السلع الزراعية.ولها أيضا انعكاسات على الكيفية التي تتأثر بها البلدان المختلفة بالتغيرات. ومدى تحول الزيادات في الأسعار الدولية إلى زيادات في الأسعار بالنسبة للمستهلكين و المنتجين المحليين في البلدان المختلفة يتوقف على سعر الصرف الدولار الأمريكي في تلك البلدان، و كذلك على مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى، مثل التعريفات الجمركية و البنية الأساسية و هياكل الأسواق التي تحدد درجة انتقال الأسعار . و بالنظر إلى أغلبية

[1] FAO ، تقرير حول حالة أسواق السلع الغذائية،2009 ص 28-تم الاطلاع عليه يوم 25-2-2016 www.fao.org/icatalog/inter-e.htm

أسعار السلع يعبر عنها بالدولار الأمريكي، فان حدوث انخفاض في قيمة الدولار يقلل من تكلفة السلع بالنسبة للبلدان التي تكون عملاتها اقوي من الدولار مما ينتج عنه التخفيف من اثر زيادة الأسعار بدرجة اكبر او اقل. ولكن بالنسبة للبلدان التي تكون عملاتها مربوطة بالدولار او تكون اضعف منه يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى زيادة تكلفة شراء الأغذية. و أكثر من 30 بلدا ناميا ترتبط عملاتها بالدولار.

3-1- المضاربة في اسواق السلع الزراعية

تتوفر عادة أسواق بورصات السلع أدوات إدارة المخاطر مثل العقود الآجلة و الخيارات لتمكين المشاركين في الأسواق كالمزارعين و المجهزين و المنتجين او المتعاملين التجاريين من توقي خطر تقلبات الأسعار في المستقبل تساعد هذه الأسواق ايضا في اكتشاف الأسعار و من ثم فإنها توفر قدرا من إمكانية التنبؤ في ما يتعلق بالتأكد من الأسعار في المستقبل.

و النشاط الأخر المتعلق بالأسواق هو المضاربة التي يقوم بها بصفة رئيسية مضاربون او مستثمرون أي "متعاملون غير تجاريين " و هذا ينطوي على تحقيق ارباح بالمضاربة على التحركات المستقبلية في سعر اصل من الأصول او سلعة من السلع.

و المضاربة مهمة لعمل الأسواق بكفاءة لأنها تجلب سيولة إلى السوق و تساعد المزارعين و المشاركين الاخرين على تعويض تعرضهم لتقلبات الأسعار في المستقبل في الأسواق الفعلية للسلع. إلا ان المضاربة يمكن ان تلعب دورا مناوبا في الأسواق. فعلى سبيل المثال، يمكن ان تؤدي مستويات المضاربة المفرطة إلى تقلبات مفاجئة او غير معقولة او إلى تغيرات لا مبرر لها (في اتجاه بعينه) في أسعار السلع . و قد يحدث هذا عندما تكون حصة متزايدة من المصالح المفتوحة (عدد العقود الاجلة المعقدة) بحوزة مستثمرين مهتمين بتحقيق ربح من تحركات السعر في المستقبل و لا يولون اعتبارا كبيرا لأساسيات طلب و عرض السلع. ومن ثم، فان تأثير المضاربة المفرطة تكون نتيجة عكسية بالنسبة لأسواق العقود الاجلة لان خطر تغير الأسعار هو شرط اساسي تحاول هذه الأسواق معالجته. و علاوة على ذلك قد تنقل المضاربة المفرطة في اسواق السلع الزراعية اشارات غير ملائمة من الأسواق إلى المنتجين مما يؤدي إلى عدم تخصيص الموارد بكفاءة.

و يمكن السيطرة على مستوى نشاط المضاربة بتنظيم اسواق السلع. و تكون احدى طرق ذلك من خلال الحد من عدد العقود الاجلة التى يمكن لمشارك واحد، غير المشارك المؤهل للحصول على اعفاء تحوطي، ان يحصل عليها ، مما يحد من قدرة مشاركة واحد على التأثير على السوق.

المطلب الثالث: تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية و الاستجابات المطلوبة على صعيد السياسات

1-1 تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية على المستهلكين

من الواضح ان تأثير ارتفاع أسعار الأغذية يبلغ اشد درجاته بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على الأغذية المشتراة. فبالنسبة للفقراء في البلدان النامية، قد تمثل الأغذية نسبة تبلغ 50 في المائة على الأقل و ما يصل إلى نسبة تتراوح من 70 إلى 80 في المائة من ميزانيتهم. ومن ثمة فان ارتفاع الأسعار لا يؤثر فقط على استهلاكهم الغذائي من حيث الكمية والنوعية، بل يؤثر أيضا على إنفاقهم بوجه عام. وقد كان أوضح مؤشر لهذا التأثير السلبي هو حالة الاضطراب الاجتماعي و أعمال الشغب التي اندلعت في مختلف إنحاء العالم نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية. و قد تركزت هذه الاضطرابات في الأغلب في المناطق الحضرية. فهذه هي المناطق التي من المحتمل ان يكون الاعتماد فيها على الأغذية المستوردة و يكون التعرض للأسعار الدولية للأغذية هما الأعلى و التي يشعر فيها المستهلكون بعبء تأثير التصاعد الحاد في أسعار الأغذية بيد ان فقراء الريف يتاثرون أيضا حتى و ان كان من المحتمل ان تكون صلاتهم بالأسواق الدولية للأغذية اضعف. و يتوقف تاثير ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء، بدرجة حاسمة، على ما اذا كانوا بائعي اغذية صافين، و في هذه الحالة يمكن ان يكون التأثير ايجابيا من حيث المبدأ، ام مشترين صافين للأغذية، وفي تلك الحالة فان التأثير سيكون سلبيا بالقطع. و تشير الأدلة إلى أن أغلبية الأسر في العالم النامي،لا سيما الأسر الفقيرة، هي مشترية صافية للأغذية، و هذا يصدق حتى على الاسر الريفية التي تعمل في الاغلب في مجال الزراعة. و سواء كانوا حضريين او ريفيين، فان اشد الفقراء فقرا الذين ينفقون اكبر حصة من دخلهم على الأغذية و الذين لا تتاح لهم إمكانية الحصول على اصول إنتاجية كالأرض مثلا، هم الذين يعانون أشد المعاناة. و الأسر التي تعيلها اناث تبرز بدرجة غير متناسبة في ما يتعلق بهذين الجانبين، ومن ثم فان التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية يكون لها ايضا بعد جنساني من اللازم معالجته في الاستجابات على صعيد السياسات.

2-1- ارتفاع أسعار الأغذية يساهم في التضخم

يساهم ارتفاع أسعار الأغذية في معدل التضخم العام في معظم البلدان، بما في ذلك البلدان المتقدمة. و تمثل التغيرات في أسعار الأغذية عنصرا مهما من عناصر معدل التضخم العام، مقيسا بمؤشر أسعار المستهلكين، و هذا متوسط مرجح للتغيرات في أسعار سلة ثابتة و تمثيلية للسلع، من بينها الأغذية مع تجسيد الأوزان المرجحة لأهمية كل سلعة في الميزانية النمطية للأسر، فكلما زادت حصة الغذاء في ميزانية الأسرة كلما ساهم ارتفاع أسعار الأغذية في التضخم العام. و في حالة معظم البلدان المتقدمة، تتراوح حصص الإنفاق على الأغذية من 10 إلى 20 في المائة. أما في البلدان النامية، فان حصة الإنفاق على الأغذية في ميزانيات الأسر أعلى كثيرا، حيث تستوعب أكثر من نصف دخل الأسرة في بلدان مثل بنغلادش و هايتي و ملاوي .

وعلاوة على فرض عبء ثقيل على التكاليف المعيشية، يمكن أن تكون لارتفاع سعر الأغذية تأثيرات أخرى غير مباشرة على التضخم إذ أدت إلى زيادة في الأجور – كانت المطالبات بأجور أعلى هي لب احتياجات عديدة وقد يتعين على أي بنك مركزي أن يستهدف التضخم بان يكبح الضغط التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية عندما يكون التأثير على أسعار سلع غير غذائية كبيرة، و هذا معناه رفع أسعار الفائدة و قد أصبح ذلك اتجاها متزايدا في البلدان النامية ولكن رفع أسعار الفائدة من شانه أن يقوظ الاستثمار، الذي تشتد الحاجة إليه في قطاعات توفر مخرجا من الفقر بالنسبة للبلدان الضعيفة لاسيما قطاع الزراعة.

3-1- ارتفاع أسعار الأغذية معناه ارتفاع فواتير الواردات الغذائية

على الرغم من الانخفاضات التي حدثت مؤخرا في الأسعار الدولية للأغذية، من المتوقع أن تبلغ التكلفة العالمية للمواد الغذائية الأساسية المستوردة في عام 2008 أكثر من تريليون دولار أمريكي و هي قيمة اعلي بنحو 25 في المائة مما كانت عليه تلك التكلفة في عام 2008، وذلك نتيجة لحدوث زيادات كبيرة في أسعار الأرز و القمح و الحبوب الخشنة و الزيوت النباتية،و تفاقم ذلك نتيجة لزيادة تكاليف الشحن التي تضاعفت تقريبا في ما يتعلق بكثير من الطرق.

واشد البلدان فقرا هي مستوردة للأغذية حيث تعتمد اعتمادا شديدا على الواردات من الحبوب.و ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية معناه ارتفاع فواتير الواردات الغذائية و حدوث مشكلة في ميزان المدفوعات. و قد كان مجموع تكلفة الواردات الغذائية بالنسبة للبلدان النامية اعلى بالفعل بنسبة قدرها 33 في المائة في عام 2007 مما كان عليه في عام 2006،و اصبحت الان الفواتير السنوية للواردات الغذائية الخاصة ببلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض اكثر من ضعف المستوى الذي كانت عليه في عام 2000.

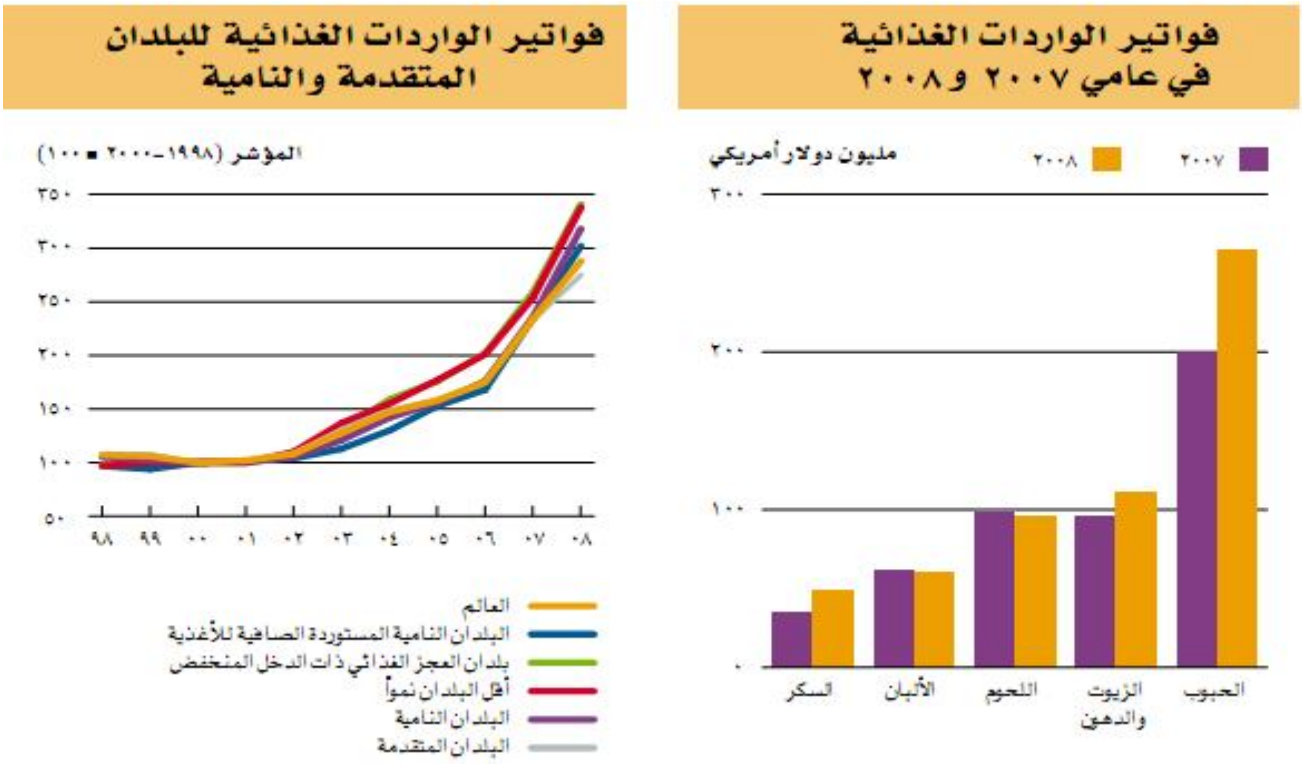

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة FAO

2- الاستجابات المطلوبة على صعيد السياسات

لقد تباينت الاستجابات على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية من حيث طابعها و فعاليتها على حد سواء، ففي حالات كثيرة استخدمت الحكومات تدابير الموجودة بالفعل على صعيد السياسات و من الممكن تجميع الاستجابات على صعيد السياسات في ثلاث فئات عريضة و هي استهداف الاستهلاك و التجارة و الإنتاج على التوالي و يبدو ان الاجراءات المتخذة بشان التدابير الاطول اجلا كانت قليلة نسبيا.

2-1- حماية استهلاك الأغذية

لقد تدخلت بلدان كثيرة لاسيما اقل البلدان نموا لحماية حصول المستهلكين الفقراء على الغذاء و ذلك من خلال مجموعة متنوعة من التدابير الطارئة و المتعلقة بشبكة الامان و تضمنت هذه التدابير توزيع المواد الغذائية الاساسية و استخدمت على نطاق واسع اعانات أسعار المستهلكين لاسيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية الرئيسية و في الوقت نفسه خفضت بعض الحكومات من ضرائب الاستهلاك و كذلك استخدمت ضوابط الأسعار من خلال المبيعات من المخزونات العامة ب أسعار محددة سلفا او تجميد أسعار البيع بالتجزئة .

و مع ان بعض التدابير يمكن ان تكون فعالة في ضبط الأسعار في الاجل القصير الا نها باهظة التكلفة من حيث الموارد الشحيحة في الميزانية و يمكن ان تشوه اسواق الأغذية . و قد تفضي ضوابط الأسعار إلى فرض نظام الحصص و إلى قمع الحوافز بالنسبة إلى المنتجين و تعتبر تحويلات الدخل اقل تشويها من الاعانات في ما يتعلق بالأغذية و يمكن توجيهها إلى الفقراء

2-2- تشجيع الواردات الغذائية و تخفيظ الصادرات

لقد أدخلت بلدان كثيرة تدابير على صعيد سياساتها التجارية لتقليص زيادات الأسعار و ضمان توافر إمدادات كافية في الأسواق المحلية و تضمنت تلك التدبير تخفيضات جمركية لتسيير الواردات و فرض حظر على الصادرات و فرض ضرائب لتحويل الإمدادات إلى الأسواق المحلية و لكن قد تكون لها تاثيرات سلبية على الحوافز التي تدفع إلى زيادة الإمدادات الغذائية من خلال زيادة الإنتاج المحلي و على الأسواق العالمية عن طريق زيادة تقييد الامدادات و زيادة دفع الأسعار إلى الاعلى.

2-3- تعزيز الانتاج الزراعي

كان خفض الضرائب على المنتجين سياسة استخدمت على نطاق واسع لتعزيز الانتاج في كل من البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط و كذلك تقديم الاعانات و توزيع مدخلات الانتاج غير ان هذه النظم يمكن ان تكون باهظة التكلفة و قد تؤدي إلى استخدام لهذه المدخلات اقل من الحد الامثل لاسيما اذا استمر العمل بها على المدى الطويل .

خلاصة الفصل

سعت مختلف دول العالم نحو التخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائى عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعاتها الزراعية وتبني مختلف السياسات الملائمة. ونتيجة لهذه الآثار السلبية، فقد استجابت العديد من الحكومات للحد من هذه الآثار وذلك من خلال إتباع سياسات تدخلية، حيث عملت بعض الدول على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي من خلال برامج التحويلات النقدية، أو توزيع معونات غذائية طارئة. كما قامت العديد من الدول بخفض الرسوم الجمركية، وذلك بهدف مساعدة المستهلكين على مواجهة ارتفاع الأسعار . وفي المقابل قامت بعض الدول بالحد من صادرات بعض السلع الغذائية، للتغلب على النقص المحتمل في الأسواق الداخلية، وعمد البعض الآخر إلى الإفراج عن كميات من المخزون السلعي لتثبيت الأسعار .

في الفصل الموالي سوف نستعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي في الجزائر ومختلف السياسات الزراعية التى تبنتها الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني: إصلاحات القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-2012

شهد القطاع الفلاحي بالجزائر عدة تغيرات منذ احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830 إلى غاية بداية الألفية الثالثة.

فلقد أثر احتلال البلاد من طرف الفرنسيين على هيكل الملكية الفلاحية لصالح المعمرين وعلى حساب الفلاحين من الأهالي. وبعد استقلال البلاد في سنة 1962 ورحيل المعمرين عن الأراضي الفلاحية ثم تنظيم تلك الأراضي الشاغرة في شكل مزارع فلاحية مسيرة ذاتيا. ثم تلا ذلك ظهور تجربة الثورة الزراعية في سنة

1971، كمحاولة لإعادة النظر في التوزيع غير المتساوي للأراضي الفلاحية ولمواجهة ضعف المردودية الفلاحية، وهو ما يسمح بإعادة الاعتبار للفلاح وبالتالي يضمن إحداث تغيير جذري في الريف الجزائري.

ونتيجة للمشاكل العديدة التي واجهت الزراعة في الجزائر تم في سنة 1981 إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام بحل تعاونيات الثورة الزراعية وإدماجها في المزارع المسيرة ذاتيا لتكون منها المزارع الفلاحية الإشتراكية DAS. كما تم في سنة 1987 استحداث المزارع الفلاحية الجماعية والفردية كمحاولة لإعادة تنظيم القطاع الزراعي في الجزائر وتمكينه من الاضطلاع بدوره الأساسي المتمثل في توفير الغذاء للجزائريين بأسعار معقولة وكميات كافية.

سنعمل في هذا الفصل على دراسة هذه النقاط بنوع من التفصيل والتعمق من خلال أربعة مباحث. نخصص المبحث الأول لدراسة الإمكانات الطبيعية و البشرية و الدعم المالي الذي يحضى به القطاع الزراعي بالجزائر. في حين نتناول في المبحث الثاني تطور الأسعار و الدعم في القطاع خلال الفترة 1990-2001 وفي المبحث الثالث نخصصه للنظر في بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي خلال فترة هذه الإصلاحات.أما المبحث الرابع سنتناول فيه حزمة الإصلاحات المطبقة خلال الفترة 2000-2012.

المبحث الاول: اهمية القطاع الفلاحي و الامكانات التي يزخر بها

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية و التي لابد من الاهتمام بها. و ذلك لان التطور الاجتماعي و الاقتصادي مرهون بواقع زراعتها لاسيما و أن غالبية السكان يعيشون في المدن، لذلك فالقطاع الزراعي هو احد القطاعات الرئيسية التي يجب أن تحضى بالاهتمام من قبل السلطات الجزائرية بحكم إلزامية حل المشاكل المطروحة و المتعلقة بتردي الوضع الاجتماعي و الغذائي، ويتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه و التي سنتطرق اليها.

المطلب الاول: الموارد الطبيعية

تتمتع الجزائر بموارد زراعية طبيعية هامة لما يؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاعتماد على إنتاجها المحلي وفيما يلي أهم هذه الموارد:

1- الأراضي الزراعية: يمكن تصنيف هذه الأراضي إلى ثلاثة أصناف[1] :

1-1- الأراضي القابلة للزراعة:

وتشمل الأراضي المستغلة وغير المستغلة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بـ .342 مليون هكتار ويتم استخدام هذه الأراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة والموسمية ومساحة للغابات والمراعى وهناك مساحات متروكة والجدول التالى يوضح استخدام الأراضي في الجزائر:

الجدول رقم (01): الأراضي المستعملة للزراعة الوحدة: الهكتار

التعيين	2002/03	2003/04	2004/05	06/2005	النسبة
1- المساحة الزراعية الصالحة	**930 270 8**	**680 321 8**	**640 389 8**	**570 403 8**	**19.83**
1.1 الأراضي الصالحة للحراثة	690 503 7	845 492 7	080 511 7	615 469 7	
- مزروعات عشبية	220 802 3	965 109 4	190 921 3	857 064 4	
- أراضي سباتية	470 701 3	880 382 3	890 589 3	758 404 3	
2.1 مزروعات دائمة	240 767	835 828	560 878	955 933	
- مروج طبيعية	950 25	434 25	070 26	548 25	
- الكروم	630 95	432 99	710 101	214 98	
- حقول أشجار الفواكه	660 645	969 703	780 750	193 810	

[1] **زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009 ،ص 30.**
أراضي غير منتجة التابعة للمزارع هذه الأراضي تشمل المزارع الفلاحية و العمارات و المنحدرات و مساحات الدرس و ممرات ووديان إلخ .....

2- أراضي رعوية و مروج	240 635 31	410 824 32	550 821 32	670 776 32	77.63
3- أراضي غير منتجة التابعة للمزارع*	770 911	510 063 1	440 169 1	650 187 1	2.80
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة (1+2+3)	940 817 40	600 209 42	630 380 42	890 367 42	

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال الجدول يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 19.83% ونسبة المراعي والمروج 77.63%، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج الزراعي ولذلك وجب توسيع الأراضي الصالحة للزراعة بما يحقق زيادة في الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك هناك أراضي غير منتجة التابعة للمزارع والتي تمثل 2.8% وهي صغيرة إلا انه لا يعقل أن يبقى أكثر من 650 187 1 هكتار غير منتجة بصورة دائمة، لأن ذلك يعد تبديدا لمصدر الأرض.

وما يلاحظ كذلك على مساحة الغابات أنها تشغل مساحات شاسعة، إلا أنها تختلف هذه الغابات من حيث كثافتها ودرجة نضجها وإنتاجيتها، إذ الملاحظ وجود غابات كثيفة ناضجة مغطاة بصورة جيدة وبقايا غابات متدهورة، هذا إلى جانب تعرضها إلى الانتهاكات والتعديلات والاستغلال التجاري الجائر، والحرث، والتحطيب، والحرائق، والأمراض، والجفاف، مما يساهم في تدهور خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والكثافة والتوازن البيئي.

أما فيما يخص المراعي في الجزائر فتأخذ النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، ورغم كبر مساحتها إلا أنها تتميز بانخفاض إنتاجيتها من اللحوم لعدد من الأسباب الفنية و الاقتصادية منها عدم انتظام توزيع نقاط المياه والرعي الجائر لذا فإن تحويل مساحات من تلك المراعي إلى مراعي مروية يسهم في توفير أعلاف في مواسم الجفاف وبالتالي تحسين الإنتاج الحيواني بجانب زراعة الحبوب والبقول والزراعات المستدامة.

الجدول رقم (2): مجموع مساحة الأراضي الوحدة : هكتار

	2002/03	2003/04	2004/05	06/2005
الأراضي المستعملة للزراعة	40 617 940	42 817 940	42 380 630	42 367 890
أراضي أخرى[1]	197 356 160	195 964 500	195 793 470	195 806 210
مجموع مساحة الأراضي	238 174 000	238 174 100	238 174 100	238 174 100

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

[1] **أراضي أخرى: تشمل أراضي حلفائية، أراضي غابية، أراضي غير منتجة**

2-1- الأراضي الصالحة للزراعة:

ويعبر عنها بالأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي، و نلاحظ من خلال الجدول الاول أن المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.4 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة "غير صالح للزراعة"، وبالتالي محدودية الأراضي الزراعية في الجزائر، حيث مثلت كما ذكرنا سابقا 19.83% من الأراضي القابلة للزراعة أي 3.5% من مساحة البلاد.

وتشتمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحراثة والتي نتقسم إلى مزروعات عشبية و أراضي سباتية ومزروعات دائمة والتي تقسم إلى مروج طبيعية وزراعات مثمرة وكروم, والأراضي المستريحة تمثل ثاني أكبر نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة بعد المزروعات العشبية وهو ما يعنى أن الجزء الكبير من الأراضى غير مستغل وهذا راجع إما إلى مشكل الجفاف أو التصحر ولنقص الإمكانيات اللازمة لاستغلالها.

ولذلك قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لاستصلاح هذه الأراضي قصد توسيع مساحة الأراضي المستغلة في الزراعة، حيث صدرت عدة قوانين وتشريعات لتشجيع استغلال هذه الأراضي.

3-1- المساحة المحصولية:

وهي تلك المساحة من الأراضي التي تزرع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة[1] ، والملاحظ على أغلب الأراضي الزراعية في الجزائر أنها تطبق الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد في السنة، ولذلك وجب عليها تطوير العمل الزراعي وزيادة الدورات وذلك عن طريق إتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية التربة وتزيد في إنتاجية الأرض.

ان التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الاراضي الصالحة للزراعة، الا انها تطبق في اغلب الاراضي الدورة الاحادية و هذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب و الاشجار المثمرة.

4-1- الاراضي المسقية:

ان تطور مساحة الاراضي المسقية يسمح برفع الانتاجية الزراعية و كمية الإنتاج و هذا بفضل التكثيف الزراعي، و كذا عدم تأثر المزروعات بقلة الامطار و الجفاف، و هذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الاراضي المسقية.

هناك تطور في مساحة الاراضي المسقية و هذا بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود و حفر الابار خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الاخيرة و هذا عن

[1] زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009 ،ص 40.

طريق حفر الابار العميقة و انشاء السدود الصغيرة، و تبقى هذه الاراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الاراضي و المياه، حيث من الممكن تجهيز و سقي مساحة مليون هكتار على مدى السنوات القادمة.

و عليه نستخلص بان القطاع الزراعي الجزائري يملك إمكانيات ترابية لا باس بها، تمكنه من انتاج مختلف المحاصيل الزراعية و في مواسم مختلفة، هذه الاخيرة بدورها تساهم في تقليص التبعية الغذائية.

5-1- أشكال الملكية الزراعية في الجزائر

الشكل رقم (08):أشكال الملكية الزراعية في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة الفلاحة الملحق رقم (01)

2- الموارد المائية

يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما انه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكثيف الزراعة كما أن تطور هذا القطاع و تنميته مرتبطان بحجم المياه المعبأ له التي تستغل في الري الفلاحي و توسيع المساحة المسقية كما أن الظروف المناخية لها دور في التحكم في حجم المساحة المسقية التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة و تنقسم إلى ثلاثة موارد هي[1]:

2-1- الموارد المائية المطرية

تقدر كمية الإمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر بـ 19.7 مليار متر مكعب، منها 14 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية، بمعدل تساقط سنوي يقدر بـ 82 ملم، ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار بـ 28 ملم سنويا و هو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وهذا راجع إلى طبيعة التضاريس و البعد عن المسطحات المائية.

2-2- الموارد المائية السطحية

وتشمل مياه الوديان والأنهار والتي هي قليلة في الجزائر, وقدرت كميتها ب 15.4 مليار متر مكعب في السنة ولا يستغل منها سوى 20% والباقي يصب في البحار والشطوط،

[1] المراة الريفية و دورها في التوعية المائية ، مديرية الفلاحة تيارت، المنتدى العربي بالمملكة الاردنية ،2008 ص3

وتعتبر الأمطار الموارد الرئيسية للمياه السطحية ويتصف الهطول المطري بالتذبذب وعدم الانتظام وهو ما يؤثر على نوع الزراعة وإنتاجيتها وعلى طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

2-3- الموارد المائية الجوفية

بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و5 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية،في سنة 2010 إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهضة لتهيئة الآبار. وقد قامت الجزائر بإتباع سياسة جديدة تمثلت في بناء السدود وإدخال تقنيات جديدة على الري تمثلت فى الري بالتنقيط و طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف و تحلية مياه البحر.

و مما سبق نستنتج بان كمية المياه المعبئة في تطور مستمر نظرا لعدد السدود التي تم انجازها، بالإضافة إلى الآبار التي تقام خاصة في المناطق الصحراوية و كلها تساهم في زيادة مساحة الأراضي الزراعية المسقية مستقبلا و في توفير مياه الشرب و المياه الصناعية.

3- الثروة النباتية

يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي و الجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، و عليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الانتاج النباتي و ترقيته.

و من أهم المحاصيل نجد إنتاج الحبوب حيث يحتل الصدارة يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية و الكروم و أخيرا البقول الجافة.

4- الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، و تمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية كما يوفر المواد الأولية لعديد من الصناعات و له أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإرادات على خلاف الإنتاج النباتي، و لهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات و تطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية و هذا بإنشاء الحظائر و تزويدها بالمستلزمات الضرورية.

المطلب الثاني : الموارد البشرية

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة و القطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال المواد الطبيعية و الاستعمال الأمثل للإمكانيات

المتوفرة، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية و تقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

و الجزائر تزخر بموارد بشرية هامة إلا انه نرى نقصا في القطاع الزراعي بالرغم من اعتماد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة نتيجة نقص استخدام المكننة.

1- نقص اليد العاملة

تشكل الموارد البشرية عاملا دافعا للتنمية أو عاملا مثبطا و معوقا لها حيث تعتبر عملية تنمية الموارد البشرية من أهم الأهداف و التحديات التي تتوخاها عملية التنمية في الجزائر.

فنقص الأيادي العاملة في الجزائر التي بلغت قيمتها 142289 نسمة بحوالي 21 [1] في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، فالهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ظروف الحياة في الريف يؤدي إلى خسائر كبيرة بالأغذية و المحاصيل لعدم توفر الأيدي العاملة للجني و الحصاد و زراعة المساحات الصالحة للزراعة، هذا إلى جانب انخفاض المستوى العلمي و التقني للأساليب الحديثة و كذلك ارتفاع نسبة كبار السن في التركيب الهرمي للعمال الزراعيين، إضافة إلى زيادة عدد سكان الجزائر الذي بلغ في سنة 2000 ما يقارب 31 مليون نسمة[2] إذ أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأطفال و انخفاض النشطين اقتصاديا، وهو ما ينعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية و خاصة على المدى القصير.

لكن الملاحظ بأنه هناك زيادة في قوة العمل في القطاع الفلاحي مقارنة بين سنوات التسعينات و مطلع الألفية الثالثة و يرجع هذا الارتفاع إلى عودة القوة العاملة النشيطة في الريف إلى العمل الزراعي بعد أن فقدت الأمل في الحصول على عمل خارجها، و كذلك الدور الذي قامت به الدولة لامتصاص جزء من البطالة بتنفيذها الأشغال الكبرى في الزراعة.

و عليه يمكن القول بان القطاع الزراعي يملك قدرات بشرية هامة، بإمكانها تحقيق نمو هائل إذا ما توفرت الإمكانيات المادية و المالية و التكوينية و التوجيهية اللازمة.

2- مستوى تاطير قوة العمل الزراعية

[1] زناقي براهيم، مرجع سابق،ص 65
[2] التقرير الاقتصادي الموحد 2000، ص 66

إن تكوين عمال مختصين قادرين على العمل و التحكم فيه في مجالات الإنتاج النباتي و الحيواني، يتطلب تكوين علمي محض و طويل حتى يصبح المتكون إطار مختص يقوم بتقديم الإرشادات التقنية الزراعية اللازمة للعمال و تعليمهم كيفية استعمالها في الإنتاج.

و لتدارك العجز الكبير قامت وزارة الفلاحة، منذ مطلع السبعينات بتنفيذ برنامج واسع لتكوين الإطارات الفلاحية و ذلك بإنشاء معاهد فلاحية و مراكز للتكوين الفلاحي على المستوى الوطني، مما ادى إلى تضاعف عدد الإطارات الزراعية المتخرجة .

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن إصلاح 1987 المتضمن إنشاء المستثمرات الزراعية كان له تأثير سلبي على التكوين و التاطير الزراعي حيث ساوى هذا القانون بين الإطارات و العمال البسطاء في الحقوق و الواجبات، و كذا إلغاء نظام التعاقد بين المتكونين و وزارة الفلاحة، الذي كان يضمن توظيف المتخرجين و يكون حافز للطلبة المختصين في هذا القطاع.

المطلب الثالث : الدعم المالي و التقني

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، و فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فان الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات .

تعد المكننة الزراعية (الجانب التقني) من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج و إحداث ثورة زراعية بهذا القطاع خاصة في أمريكا الشمالية و أوروبا، إلا أن دول العالم الثالث لا تزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي باستعمال اكبر مساحة من الأراضي الزراعية، كما أن إحلال الآلات في انجاز النشاطات الفلاحية محل الإنسان و الحيوان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض و ذلك للاعتبارات التالية:

- الآلات الزراعية تستعمل في (الحرث، الحصاد) مع إمكانية تكثيف الدورة الزراعية.

- كفاءة الآلات الحالية في إعداد التربة و تهيئتها كالقدرة على الحرث.

- تحسين العمليات الزراعية الأخرى إذ من الملاحظ أن هناك ترابط بين المكننة و بين استخدام الوسائل التقنية الأخرى و قبول الإرشاد الفلاحي.

إن الجزائر منذ الاستقلال في حاجة ماسة إلى مكننة القطاع الزراعي، و لم يتحقق لها ذلك ابتداء من المخطط الرباعي الأول، الذي عرفت فيه الاعتمادات المالية المخصصة للعتاد الفلاحي نموا متواصلا مما سمح بتطوير حظيرة العتاد الفلاحي حيث شهد تطور ملحوظا و مستمرا في عدد العتاد الزراعي.

1- أشكال التمويل الفلاحي

هناك شكلان أو نوعان من مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا، وهي:

1-1- المؤسسات التي تمول الفلاح عينا

تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للمزارعين، وخاصة الموارد التي هو في حاجة إليها، ومن هذه المؤسسات الشركة الزراعية للاحتياط (SAP) ، والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات (CAPCS) حيث تقوم مثل هذه المؤسسات في تقديم القروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث ... الخ، حيث تقدم مثلا هذه القروض في موسم الحرث والزرع وكذلك أيضا في موسم جمع المحصول الزراعي. ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التموين للفلاح لأنه لا يتحصل على النقود، وإنما يتحصل فقط على مواد عينة أو خدمات ومن ثم فإن نوع التدفق القائم بين هذا الشخص والشركة الزراعية للاحتياط هو تدفق عيني فقط. ولكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذي فائدة 4,5% [1]

كما يمكن أن تكون مثل هذه القروض في تقديم الماشية أو الأبقار بهدف تسمينها من خلال فترة معينة مع تقديم كل متطلبات العملية من الكلأ والعلف، حيث تحسب على المستفيد بسعر معين للكلغ الواحد، ثم تشتري عليه بنفس السعر أو زائد بقليل.

لأن الماشية أو الأبقار المقدمة للفلاح من طرف التعاونية إما أن تكون صغيرة أو ضعيفة وعليه فالفائدة العائدة على الفلاح من هذه العملية تتمثل في فرق الوزن الذي تكسبه الماشية في عملية التسمين بعد خصم كل مصاريف الكلأ والعلف.

2-1- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا.

هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين، لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى أموال سائلة لعمليته اليومية كشراء بعض حاجياته الخاصة، أو أموال خاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية،

ومن أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر البنك الوطني الجزائري من (82/68)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ابتداء من 1982 زيادة على القروض المالية التي يقدمها هذا الأخير.

[1] حسن بهلول، قطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية، ص 176

تختلف قروض هذه المؤسسات فقط من حيث مدتها. ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين:

قروض قصيرة المدى: وهي تلك القروض التي يجب استرجاعها في فترة قصيرة وعادة ما تكون موسم فلاحي. وكما هو معروف فإن الموسم الفلاحي يبدأ من أول أكتوبر وينتهي في 31 ديسمبر من السنة الموالية.

القروض المتوسطة الأجل: وهي القروض التي تبقى عند المستفيد لفترة تتراوح ما بين 2 و 5 سنوات، وتتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية، كشراء الجرارات وآلات السقي.

القروض الطويلة الأجل: وهي القروض التي لا ترد إلا بعد فترة طويلة تصل في بعض الأحيان حتى 25 سنة.

وتعتبر هذه القروض تجهيزية ولكن قيمتها المالية كبيرة، و تتمثل في القروض الخاصة بغرس بساتين الفواكه، بناء الإسطبلات، وتجهيزاتها، بناء مأوي الدجاج وتجهيزاتها.

2- شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل الفلاحي ناجحة عليها أن تراعي الأسس التالية:

1- يعتبر القرض وسيلة من الوسائل التي تمكن الفلاح من زيادة الإنتاج، وحتى يحقق هذا القرض الهدف المنشود يجب أن تكون كلفة القرض أقل ما يمكن، لتشجيع الفلاح في استخدام هذه القروض.

2- على المؤسسات المقرضة تحديد شروط وتاريخ الإقراض في خطة بسيطة يستطيع الفلاح عن طريقها الاستفادة من القرض وخاصة صغار المزارعين.

3- يجب على الفلاحين تسديد ما عليهم من التزامات اتجاه مؤسسات ألإقراض كما يمكن لهم إتباع الأساليب الحديثة في عملية الإنتاج وذلك بإدخال مختلف تقنيات الإنتاج عن طريق التسويق المنظم للمنتجات. ويتم هذا التنظيم ببناء المخازن المكيفة لحفظ المخزون.

إن وفاء الفلاحين بالتزاماتهم في الأوقات المحددة يشجع المؤسسات المالية لمواصلة عملها تجاه مختلف الفلاحين مهما كانت مستوياتهم، ومناطق فلاحتهم.

4- إن عملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية ومن ثم يمكن للمؤسسات المقرضة أن تمول الفلاحين بدون أخطار على أموالها، وأن حدث بعض الأخطار قد تكون خفيفة.

5- تجنب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على قيام بهذه المهام بكفاية، وخاصة بالنسبة لصغار الزراع.[1]

3- إصلاحات التمويل الفلاحي خلال الفترة 1987 - 1994.

إن قانون 88–1 المؤرخ في 88/01/12 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية وانتقالها إلى الاستقلالية، منح البنك (BADR) حق التدخل والتأكيد على منح القروض بشروط مع تطبيق الصرامة في إعطائها، وتحقيق الربحية للمشروع هي إحدى الشروط المهمة والقدرة على تسديدها هي غاية يسعى البنك إلى بلوغها. من جهة أخرى نص القانون المتضمن نظام البنوك والقرض المؤرخ في 19 / 8 / 86 خلال المادة رقم 11 على " أنه يجب أن يضمن النظام المصرفي في مشاريعه استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات ويتخذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض ".

هكذا وبموجب هذه النصوص أصبح البنك غير متساهل مع الفلاحين في منح القروض فأصبحت العلاقة بينه وبينهم علاقة جد صارمة تجارية عكس ما كانت عليه سابقا. ويعود هذا الموقف الجديد الذي تبناه البنك تجاه الفلاحين إلى تقليص الدولة لدعمها للقطاع الفلاحي، وهذا نتيجة الخسائر التي تراكمت على المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية والتي كانت خزينة الدولة هي التي تتحملها. ولقد ترتب عن هذا الإجراء انخفاض عدد الملفات الممولة من طرف البنك بالإضافة إلى انخفاض القروض الممنوحة من طرفه. وهذا بإلغاء الأجور التي كانت تدفع للعمال على شكل تسبيقات على العائد في 90/89 بعد خوصصة مزارع القطاع الاشتراكي.

في ظل هذه المعطيات الجديدة تخلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ابتداء من 90 / 91 عن تمويل المزارع المحققة للخسائر، هذا زيادة على رفعها لمعدل الفائدة على القروض. إذ أصبح البنك يسعى لزيادة مدخرات العائلات ويتعامل مع المشاريع ذات المردودية المرتفعة.

3-1- تطور القروض الممنوحة للمزارع الفلاحية الجماعية والفردية

لقد تميزت الفترة 1989 - 1994 بارتفاع كبير في عدد الملفات المقدمة للحصول على القروض الخاصة بالمزارع الفلاحية الجماعية. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة.

الجدول رقم (03): القروض الممنوحة للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية خلال 90 - 94

الوحدة: مليون د.ج

المواسم	عدد الملفات	قروض ممنوحة 1	قروض محققة 2	2/1 %	قروض مسددة 3	3/2%

[1] أحمد محمد أبو الفار. التمويل التعاوني. مرجع سبق ذكره. ص 22.

1990/89	-	4,629	3.208	%69	2.279	%71
1991/1990	-	2,428	1.821	%75	1.366	%75
1992/1991	7892	1,368.3	1.042.5	%76	918.4	%88
1992/1993	5818	1,167.2	918.9	%70	646.1	%79
1992/1994	37800	812,7	561.6	%69	350.4	%62

المصدر: د. رابح زبيري: أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاد تنمية جامعة الجزائر ص 100.

2-3- تطور القروض الممنوحة لمزارع القطاع الخاص

لقد شهدت الفترة 1989 ـ 1990 تناقصا في عدد الملفات المدروسة، ورافق ذلك بطبيعة الحال تناقص مبالغ القروض الممنوحة.

الجدول رقم (04): تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال فترة 1990 – 1994

المواسم	عدد الملفات	قروض ممنوحة 1	قروض محققة 2	2/1 %	قروض مسددة 3
1990/89	-	1.054	804	%76	467
1990	15.597	993	751	%76	526
1991	11.608	867.5	665.6	%77	535.6
1992	9.857	1.028.7	608.1	%59	447.2
1993	1.916	452.2	267.7	%59	22.9

المصدر: د. رابح زبيري: أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر ص 100.

القروض حسب المدة الزمنية

1 ـ القروض الطويلة الأجل:

نسبة الطلب على القروض الطويلة الأجل في تناقص مستمر وهذا بسبب ارتفاع الأسعار وعدم قبول الفلاحين على الاستثمار الذي تكون نتائجه غير مضمونة بسبب ارتفاع الفائدة والتغيرات التي تطرأ من حين لأخر في السياسة الزراعية.

جدول رقم (05): تطور مبالغ القروض الطويلة المدى خلال الفترة 1991 ـ 1995

الوحدة 100.000 دج

السنوات	عدد الملفات المدروسة	عدد الملفات المقبولة	القروض الممنوحة 1	القروض المستعملة 2	معدل استعمال القروض 1/2

1991	361	303	37057.4	30744.9	83
1992	114	96	19338.2	13741.2	71
1993	177	145	32649.5	25799.4	79
1995	133	133	46122.3	30423.8	66
المتوسط	196	169	33781.9	25177.3	75

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

2 - القروض المتوسطة الأجل

الجدول رقم (06): تطور مبالغ القروض المتوسطة الأجل خلال الفترة 1991 - 1995

الوحدة 100.000 د.ج

السنوات	عدد الملفات المدروسة	عدد الملفات المقبولة	القروض الممنوحة 1	القروض المستعملة 2	معدل استعمال القروض
1991	5298	5298	645405.4	592110.8	92
1992	3169	3169	5097524.2	458815.9	90
1993	1969	1850	366554.3	269385.2	73
1994	287	287	93707	78091.6	83
1995	2682	2651	403847.7	349600.9	85

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

نتيجة لارتفاع أسعار العتاد وحاجيات الإنتاج من الأسمدة والبذور فإن الوضع أصبح لا يشجع على الاستثمار، فعامل الأرض والعمل أصبحا عاجزا أمام نقص رأس المال، فقد كان عدد الملفات خلال 1991 يقدر بـ 5298 ،انخفض عدد الملفات سنة 1993 إلى 287 ملف.

الجدول رقم (07): تطور مبالغ القروض القصيرة الأجل خلال الفترة 1991 - 1995

الوحدة: 100.000 د.ج

السنوات	عدد الملفات المدروسة	القروض الممنوحة	القروض المستهلكة	الاستعمال %	القروض المحققة	النسبة % التسديد

92/1991	15426	1787412.2	1383572.5	77	1108147.4	80
93/1992	15675	2.195808.0	1428007.7	65	1093303.2	77
94/1993	8752	137634.2	894871.8	65	455036.2	51
95/1994	7044	1938824.9	1452589.6	75	946923.6	65
المتوسط	11724	182469.5	1289759.1	70	900852.6	70

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يمثل الغلاف المالي المتوسط حوالي 1290 مليون د.ج مقابل ما يقرب 11724 ملف خاص بطلب القروض، فتغير متوسط المبلغ الممنوح في شكل قرض في 93 / 94 ويرجع هذا التغير لوضع الرسم على القيمة المضافة TVA [المادة 655 من قانون المالية لسنة 1992] الذي أدى إلى زيادة سعر بيع الأسمدة والمواد الصحية، وكذلك خدمات إيجار العتاد الفلاحي، وهذا بسبب تدهور قيمة الدينار الجزائري وما نتج عنه ارتفاع حاد في أسعار عناصر الإنتاج الذي بدوره أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار بيع المنتوجات الفلاحية.

والقرض القصير المدى غالبا ما يوجه من قبل الفلاحين إلى مربي الحيوانات ومن بينها الدواجن وتمثل 71% بينما في المستثمرات الفلاحية العامة تمثل 29% منها توجه إلى الإنتاج النباتي.

4- هيكلة ديون القطاع الزراعي:

تميزت عملية إعادة الهيكلة التي تمت في بداية الثمانينات في مسح ديون المزارع العمومية للفترة (62-1980) وبالموازاة إنشاء مزارع فلاحية اشتراكية متجانسة، وتقديم تسهيلات ائتمانية، في الغالب تكون غير متوازنة مع حاجة المزارع للتمويل، وهذا راجع إلى الإدارة المركزية التي تملك في الغالب المعلومات، والبيانات اللازمة لمعرفة الاحتياجات المالية الحقيقية للمزارع، وكذلك غير مرتبطة بالجدوى الاقتصادية لمشاريع مختلفة وعدم الالتزام في تسديد الديون في الآجال المحدد، أكثر من ¾ المزارع الفلاحية الاشتراكية عرفت عجزا ماليا مما زاد عبء ثقيل على خزينة الدولة ولعل من أبرز مخاطر توسع ديون المزارع الاشتراكية غياب الضمانات.

بلغت قيمة ممتلكات المزارع الفلاحية الاشتراكية المتنازل عنها ككل من المستثمرات الفلاحية الجماعية **EAC** والفردية **EAI** 14,7 مليار د.ج منها 2,3 مليار د.ج تم تسديده، كما بلغت الممتلكات المتنازل عنها إلى التعاونيات 3 مليار د.ج منها 1,3 مليار د.ج تم تسديده، وبهذا يكون مجموع الديون 26,1 مليار د.ج، إن الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الجزائري من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يفرض

سياسة تثبيتية (سياسة نقدية ومالية) حتى تصبح مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف بين توفير أفضل شروط النمو فتنظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنجاز جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.[1]

إن مبدأ تعظيم الإنتاج سواء عن طريق التوسع الأفقي أو الرأسي يتطلب موارد مالية وذاتية أو اللجوء إلى الاقتراض فإن ارتفاع نسبة الفائدة من 6% عام 1989 إلى 22% عام 1992 لم يشجع المنتجين على الاقتراض، مما أثر على عملية الإصلاحات الهيكلية نتيجة غياب بيئة مالية، اقتصادية تتماشى والتحولات الاقتصادية على الرغم من تخفيض نسبة الفائدة، بالنسبة للحبوب والبقول الجافة إلى 8% ونسبة الفائدة المنخفضة على قروض الاستثمار بين 5% و 6% لم تعمم على جميع المنتجين.[2]

انخفض عدد المستفيدين من 2216 عام 1991 إلى 44 مستفيد عام 1994، كما أن التخلص التدريجي من دعم أسعار الاستهلاك والإنتاج، وكذلك الشبكة الاجتماعية وفق قانون المالية التكميلي لعام 1994، وذلك بالاعتماد على آليات السوق واللجوء إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وهذا يفسر رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1994، وبذلك ارتفعت نسبة الفائدة إلى 23% بالنسبة لقروض الاستغلال والاستثمار تم تراجعت إلى 10,5%، 8,5% عام 1998 تمثل قروض الاستغلال والاستثمار على الترتيب، إن ثقل المديونية وخدمات الديون المستحقة على المنتجين[3] وحتى لا تتحمل خزينة الدولة أعباء مديونية القطاع الفلاحي اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عملية إعادة الجدولة عام 1994.

تميزت عملية إعادة الجدولة في القطاع الزراعي بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تمت المرحلة الأولى لعملية إعادة الجدولة في جويلية عام 1994 وقد بلغ حجم الديون 8 مليار د.ج تمس 100.000 منتج،[4] ووصل عدد طلبات إعادة الجدولة من قبل المنتجين 22.246 منتج وتم قبول 17,133 منتج لتوفرهم على الشروط المطلوبة من بنك الفلاحة والتنمية الريفي، وبهذا كانت نسبة الملفات المقبولة من مجموع الملفات المقدمة 77% لجدولة 4,6 مليار د.ج.

المرحلة الثانية: تمت المرحلة الثانية في شهر ماي عام 1997، كما تم تمديد العملية الأولى لإعادة الجدولة إلى غاية 31 / 12 / 2000، كما يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وخزينة الدولة بالفوائد المستحقة والمحولة ، كما بلغ عدد الملفات المسجلة لإعادة الجدولة في نهاية السنة المالية 31 / 12 / 1998، 13,416 ملفا (منتج) منها الملفات المقبولة لإعادة الجدولة 12,663 ملفا لجدولة 3 مليار د.ج، وبهذا يكون مبلغ الديون المجدولة للمرحلة الأولى والثانية (94 - 1997) 7,6 مليار د.ج لعدد من المستفيدين ما يقرب 30.000 مستفيد أي

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان عام 1410.
[2] محمد رجراج، أطروحة دكتوراه الدولة، آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية، ص 170، سنة 1999، جامعة الجزائر.
[3] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار عومة 1996، ص 212.
[4] محمد رجراج، أطروحة دكتوراه الدولة، مرجع سابق، ص 173.

بنسبة 30% من إجمالي عدد المنتجين المعنيين بعملية الجدولة، الاعتماد على آليات السوق واتباع سياسة نقدية محكمة، جعل الكثير من المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، تعتمد على الريعية العقارية، كتمويل ذاتي للعمليات الإنتاجية، إن غياب الضمانات المادية للمنتجين دفعت بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تقديم ملفات المستفيدين للمحاكم المختصة.

يحتل التمويل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي بصورة عامة وفي النشاط الزراعي على وجه الخصوص نظرا للأدوار الإستراتيجية التي يضطلع بها هذا القطاع.

وبالنظر إلى تاريخ الزراعة في الجزائر منذ 1962 نجد أن سياسة تمويل القطاع الفلاحي قد مرت بمراحل عديدة فرضتها ظروف هذا القطاع.

فلقد شهدت الفترة ما قبل سنة 1975 تولي الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بمساعدة شركات الاحتياط الزراعي، مهمة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بالأموال المتحصل عليها من الخزينة العمومية، ثم البنك المركزي والبنك الوطني الجزائري فيما بعد.

ولقد تميز التمويل خلال هذه المرحلة بالبطء والتعقيد. ذلك أن البنك الوطني الجزائري، مثلا، لم يكن يمول المزارع إلا إذا كانت توقعاتها في مجالي الإنتاج والمردود المالي إيجابية. إضافة إلى هذا كانت المبالغ المقرضة تنفق وفق خطة لا تقبل التغيير أيا كانت الظروف.

ولمواجهة هذه العراقيل أدخلت بعض التعديلات على عمليات منح القروض إذ أصبح البنك الوطني الجزائري، ابتداء من سنة 1975، يمول كل العمليات الإنتاجية أيا كانت النتائج المتوقعة منها. إضافة إلى هذا رفعت قيمة المبالغ المقرضة مع السماح بتحويلها ما بين الفقرات المختلفة.

لكن رغم هذه التعديلات بقيت المزارع تعاني من ثقل شروط الحصول على القروض. فقد فرض إصلاح 1975 إلزامية تطبيق المعايير الفنية في تحديد التكاليف وكذلك مخطط التمويل. إضافة إلى هذا فإن النظرة السياسية كانت تحكم عمليات منح القروض أكثر مما كانت تحكمها المعايير الاقتصادية والمالية الموضوعية.

ولمواجهة العراقيل التي عرفها التمويل الفلاحي تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في سنة 1982، من أجل دعم تمويل القطاع الفلاحي قصد إنعاش القطاع الزراعي في الجزائر. ولقد استفاد البنك في سنة 1988، في إطار إصلاحات التمويل الفلاحي، من حق التدخل والتأكيد على منح القروض بشروط واتباع سياسة صارمة في إعطاء القروض من خلال اشتراط تحقيق الربحية والقدرة على تسديد القروض. ومن تم أصبحت علاقة البنك بالمزارعين علاقة صارمة تحكمها المبادئ التجارية. ولقد تزامن هذا الموقف الجديد مع تقليص الدولة لدعمها للقطاع الفلاحي. ولقد ترتب عن هذه الإجراءات التمويلية الجديدة تقلص عدد طلبات القروض وقيم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: الأسعار و الدعم في القطاع الزراعي خلال الفترة 90-01 وأثرها على أسعار المواد الزراعية

ابتداء من سنة 1992 وفي ظروف اتسمت بأزمة سياسية حادة ونقص فرص الحصول على تمويل خارجي عرفت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية تباطؤا وصاحب ذلك اتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية. لقد كانت إستراتيجية السلطات السياسية خلال 1992 - 1993 ترمي إلى الوفاء بخدمة الدين الخارجي الذي بلغت نسبته 80 في المائة من الموارد المتأتية من الصادرات، وعموما شهدت هذه الفترة ارتفاع الاستهلاك الحكومي بـ 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في وقت زاد فيه الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي من 6 في المائة عام 1991 إلى 8,4 في المائة خلال سنة 1994. [1] ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

المطلب الاول : إصلاح نظام الدعم الخاص بالمواد الغذائية

لقد قسم قانون الأسعار لسنة 1989 المنتجات إلى ثلاث مجموعات هي:

1 ـ المنتجات التي تخضع للأسعار الجبرية وهي تشمل الحبوب، المياه، الغاز والكهرباء، الوقود، النقل والمواصلات، خدمات الموانئ، تكاليف التشييد والبناء والإسمنت.

2 ـ المنتجات الخاضعة لهوامش ربح محددة وتشمل الشاي، البن، الحليب، العلب المعدنية الخاصة بحفظ الأغذية، صحائف البلاستيك الموجهة للاستعمال الزراعي، الخميرة، أعلاف الماشية، الكراريس والكتب المدرسية، الأدوية، السكر، زيوت الطماطم، والمعدات ومواد ومنتجات التبغ،علب الكبريت، الدقيق الممتاز و المعكرونة.

3 ـ المنتجات التي تكون أسعارها حرة، لكنها رغم ذلك تعلن من قبل السلطات

من ناحية أخرى كان المستهلكون يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية أساسية. كما كان الدعم العام يقدم لمنتجي عدة منتجات زراعية ولوازم الإنتاج الزراعي. وإلى جانب ما تضمنه هذا النظام من سوء تخصيصي للموارد فقد كان غير منصف باعتباره كان يخدم مصالح شرائح ميسورة الحال. فنصف السكان الأكثر ثراء من المجتمع كانوا يستهلكون أكثر من 60 في المائة من المواد الغذائية المدعمة.

ابتداء من سنة 1994 شهدت أغلب الأسعار المحلية تحريرا بعد رفع معظم ضوابط الأسعار وهوامش الربح وإلغاء معظم بنود الدعم.

ففي شهر أفريل 1994 تم إلغاء الضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع،[2] في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية وهي الدقيق، السيمولين والحليب ومنتجات الطاقة.

[1] صندوق النقد الدولي، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق2000 ، ص 20.

[2] تم إلغاء الضوابط على هوامش الربح في منتصف عام 1995 بالنسبة للسكر، حبوب الغلال، بخلاف القمح الصلب واللين، وزيوت الطماطم.

وفي أواخر سنة 1994 تم تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وتم كذلك إلغاء جميع الضوابط المتبقية على هوامش الأرباح [1] والأسعار خلال سنة 1996/1995 (أول أفريل 1995 - 31 مارس 1996) باستثناء الأدوية ومنتجات الطاقة المدعمة.

إن تصحيح المسار الاقتصادي في مجال السياسة السعرية الزراعية يعتمد على قواعد المنافسة، التي تؤدي إلى الزيادة في مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة أو انخفاض في أسعار المدخلات الإنتاج وبالتالي تصحيح تشوهات السياسة السعرية المقنعة للمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع، وبهذا يكون القطاع الزراعي سباق في تطبيق سياسة تحرير الأسعار الزراعية بموجب تطبيق التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 التي تهدف إلى التغيير الجذري لإدراكه أسعار المنتجات الزراعية والإلغاء التدريجي لدعم أسعار مدخلات الإنتاج، كما أن تطبيق القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 الذي يثبت الحقوق العينية للمنتجين وربط الإنتاج بالدخل شجع في توجيه الموارد الاقتصادية الزراعية في المسار الصحيح نحو اقتصاد السوق والإلغاء الكلي لدعم أسعار مدخلات الإنتاج عام 1991. مما يعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج.

يسمح للمنتجين الترشيد في نفقات الإنتاج لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية خاصة والجزائر مقدمة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إن حرية أسعار السلع والخدمات أصبحت تعتمد على قواعد المنافسة بموجب الأمر رقم 95 - 06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والمتعلق بالمنافسة[2] كما أن مجلس المنافسة يعمل على ترقية المنافسة وحمايتها، بينما ما زالت الدولة تتدخل في وضع الأسعار المقننة عند مرحلة الإنتاج والتوزيع ككل من مادتي القمح الصلب واللين والحليب اللتين تعتبرهما ذات طابع استراتيجي وذلك بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95 - 119 مؤرخ في 26 أفريل عام 1995 يتضمن تصنيف السلع والخدمات الخاضعة لنظام الأسعار المقننة[3] وذلك بعد استشارة مجلس المنافسة، ولهذا يكون السعر المقنن للقمح الصلب 1900 دج / ق، والقمح اللين 1700 دج / ق، وسعر البيع عند الاستهلاك: السميد العادي من الصنف الأول 1700 دج / ق والصنف الثاني 1400 دج / ق.أما باقي المنتجات فتخضع لقانون العرض والطلب.

1- إلغاء الدعم العام وانعكاساته على أسعار المدخلات الزراعية

1-1- تحرير أسعار المنتجات الزراعية

إن اتجاه الدولة نحو التحرير الكلي لأسعار المنتجات الزراعية وربط دخول المنتجين بالإنتاج، كان إلزاما على الدولة إلغاء دعم أسعار مدخلات الإنتاج التي أدت إلى تشوهات السوق وإلى عدم توازنها في غياب الفعالية

[1] باستثناء زيوت الطماطم، السكر، الأدوية وخمسة من منتجات الحبوب التي نقلت من فئة منتجات الأسعار الجبرية إلى منتجات ذات هوامش الربح المحددة.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25 بتاريخ 3 / 5 / 1995.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29 بتاريخ 3 / 5 / 1995

والاختلال المزمن بين العرض والطلب، فكان لابد من التعويض المباشر أن يحل محل الدعم للجميع بدون استثناء للتقليل من التشوهات و الاختلالات التي لازمت الاقتصاد الجزائري لمدة طويلة.[1]

إن تحرير الأسعار لم يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج بقدر ما يعكس زيادة الطلب الاستهلاكي المدعم، إن نقص الإنفاق العمومي لتصحيح الموازنة العامة خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات عام 1986 الذي أدى إلى ضعف حصيلة الدولة من الضرائب المباشرة وندرة عرض الإنتاج وانخفاض الدينار الجزائري إلى إلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام 1994 ما دامت أسعار المنتجات النهائية تخضع لقوى السوق مع تقديم منح لذوي المداخيل المنخفضة أقل من 7000 دج كما تميز المرسوم الفلاحي 1990 / 1991 بارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من 100% إلى 200%.

لقد تضمن إصلاح نظام الأسعار المحلية أيضا إدخال زيادات كبيرة على أسعار المنتجات المدعمة من أجل جعلها تصل إلى مستوى تكلفتها البديلة. وبموجب هذا الإصلاح تضاعفت أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة المدعمة خلال الفترة 1994 - 1995 وزادت بنسبة 60 في المائة خلال الفترة 1995 - 1996.

وبموجب هذه التعديلات تم رفع الدعم جزئيا عن منتجات مسحوق الحليب والسومالين (1995) والدقيق العادي في أكتوبر 1995، وطحين الخبز (جانفي 1996). وفي نهاية سنة 1996 تم إلغاء الدعم عن جميع المواد الغذائية، ما عدا الحليب والدقيق.[2]

2-1- انعكاسات تحرير الأسعار على بعض المدخلات في القطاع الزراعي

- أثر رفع الدعم على أسعار الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية:

نتيجة لرفع الدعم عن أسعار الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية انخفضت كمية الأسمدة الكيمياوية المستعملة من سوبر فوسفات Super phosphate بـ 46% TSP للحبوب من 409697 قنطار للفترة 84 - 85 إلى 156690 قنطار3 للفترة 1996، 1997 وهي تغطي 4% من المساحة المزروعة التي تقدر بـ 24 236 قنطار تغطي 0,6% من المساحة الزراعية مع العلم أن المعيار المعمول به في المتوسط قنطار في الهكتار. كما انخفضت المبيدات الحشرية الجافة من 5,7 كلغ / هـ للفترة (80 - 82) إلى 1,9 كلغ / هـ للفترة(92 - 94).[4]

هذا ما يعكس ضعف القدرة المالية للمنتجين على استخدام مخصبات التربة ومكافحة الحشرات والأعشاب الضارة، زيادة على ذلك أن نسبة قروض الاستغلال المخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية الشتوية والتي تقدر

---

[1] **عمر شعبان: السياسة السعرية وآثارها على تطوير الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي للمنتجات الفلاحية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1996، ص 183.**

[2] **صندوق النقد الدولي؛ تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. ص 91.**

[3] **Statistiques des approvisionnement du secteur agricole, année 87 – 96,p N° 17.1994**

[4] **Statistiques des approvisionnement du secteur agricole, année 87 – 96, p N° 13.1995**

بـ 8% لم تشجع المنتجين على الاقتراض أمام ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية والمبيدات مما يعكس بلا شك زراعة تقليدية لا تتماشى وأهداف التنمية الزراعية لزيادة فائض الإنتاج.

- انعكاسات ارتفاع أسعار العتاد الفلاحي على مبيعات هذا النوع من العتاد

لقد أدى ارتفاع أسعار العتاد الفلاحي إلى تناقص مشتريات الفلاحين من العتاد الفلاحي. ويمكن توضيح ذلك اعتمادا على الجدول التالي: .

جدول رقم(08): مبيعات المعدات الفلاحية (1985 - 1997)

السنوات	جرار بعجلات	الحاصدات والدراسات
1985	7541	627
1986	6939	1076
1987	5256	521
1988	1983	411
1989	1942	403
1990	3085	434
1991	6130	417
1992	4809	592
1993	893	200
1994	2092	170
1995	1718	28
1996	1130	74
1997	617	13
1998	80	20
1999	7	47

المصدر: وزارة الفلاحة.

جدول رقم(09): تطور أسعار بيع العتاد (التجهيزات)

الوحدة 10 ^{3} دج

1995	1994	1993	1992	1991	1990	
760	526	350	350	257	178	جرار
1580	1383	876	622	650	344	حاصد
173	162	135	96	100	62	Ram. Presse
21	17	14	12	10	10	Ch. 35 Socs P
36	31	26	21	15	15	Ch. 3 disp P
66	55	42	36	29	22	Remorq. 4 T (2 roues)

المصدر: وزارة الفلاحة.

مناطق الإنتاج:

الغرب: سيدي بلعباس.

الشرق: قسنطينة.

المركز: رويبة الجزائر.

يتضح من الجدول أن هناك انخفاض في عدد الجرارات المباعة من الجدول الأول 5256 جرار عام 1987 إلى 893 جرار عام 1993 ثم تراجع مرة أخرى إلى أن وصل إلى 617 جرار عام 1997.

بالنسبة للحاصدات الدارسات فقد عرفت انخفاضا ملموسا من 521 حاصدة دراسة عام 1987 إلى 200 حاصدة دراسة عام 1993 ثم إلى 13 حاصدة دراسة سنة 1997 ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار وندرة عرض المعدات أمام ضعف القدرة المالية للمنتجين وارتفاع نسبة الفائدة من 6% عام 1989 إلى 22% عام 1992 ثم إلى 23,5% عام 1994 ثم انخفضت إلى 12,5% عام 1997 مما لا يسمح باستغلال الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والجدول الثاني يبين ارتفاع أسعار المعدات بمختلف أنواعها هذا ما أثر تأثيرا سلبي على الإنتاج الزراعي.

المطلب الثاني: الصناديق المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر

في إطار دعم القطاع الفلاحي بالجزائر تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مجالات مختلفة من النشاطات الزراعية. وهذه الصناديق هي على التوالي:

1 ـ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)

2 ـ صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FG PPA).

3 ـ صندوق الحماية الصحية الحيوانية (FPZS).

4 ـ صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (FGCA).

5 ـ صندوق دعم الحبوب (FAC).

6 ـ صندوق الضمان االفلاحي (Fond de garantie agricole).

7 ـ صندوق حماية الصحة النباتية (FPPS).

8 ـ الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والفلاحة (FAPPA).

9 ـ صندوق ضمان الاستثمارات الفلاحية (FGIA).

1- دور الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (F.N.D.A) في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر.

تأسس هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، وعمليا سنة 1990 بمرسوم 90 - 208 مؤرخ في 14/ 7/ 1990 وبدأ أعماله ومهامه فعليا إبتداءا من فيفري 1991، وقد خصصت له الدولة مبلغا قدره 380[1] مليون دج، ونشاطات التنمية الذي يقوم بتمويلها تتمثل فيما يلي.

ـ استصلاح أراضي فلاحية جديدة وتوسيع المساحات المسبقة.

ـ تعبئة الموارد المائية، تحسين التربة والتهيئة العقارية.

ـ دعم وتكثيف وتنمية المزروعات الإستراتيجية.

ـ دعم تجهيز المستثمرات الصغيرة المحرومة.

يهدف هذا الصندوق إلى المساعدة من خلال دعم الاستثمارات المنتجة الفردية أو الجماعية.

[1] **رابح زبيري. الاصلاحات في القطاع الزراعة وأثارها على تطوره. مرجع سبق ذكره. ص 106**

2-1- دعم القمح الصلب في المناطق الشمالية والجنوبية

1 ـ المنطقة الشمالية:

جدول رقم (10) : دعم القمح الصلب في المناطق الشمالية خلال سنة 1999.

المردودية: 20 قنطار في الهكتار.

البيان	الدعم	مبلغ الدعم / هكتار
السعر الأدنى المضمون من PMG	680 د.ج/ قنطار	13600 د.ج
زيت الغاز (Gaz Oil)	270 د.ج / للهكتار	270 د.ج
الأسمدة الآزوتية	400 د.ج / للهكتار	400 د.ج
أدوية الأعشاب الضارة Herbicides	1200 د.ج / للهكتار	1200 د.ج
علاوة المردودية	250 د.ج / للهكتار	5.000 د.ج
مجموع مبلغ الدعم / هكتار		20.670 د.ج
دعم القنطار الواحد		1033,5 دج

الدعم = السعر الأدنى المضمون ـ الأسعار المرجعية (المستوردة).

680 د.ج = 1900 د.ج - 1.220 د.ج

دعم القنطار الواحد: 20.670 د.ج ÷ 20 قنطار = 1033.5 د.ج للقنطار.[1]

2 ـ المنطقة الجنوبية:

جدول رقم (11): دعم القمح الصلب في المناطق الجنوبية خلال سنة 1999.

المردودية: 35 قنطار للهكتار.

[1] محمد رجراج، آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ص 160.

البيان	الدعم	مبلغ الدعم / هكتار
السعر الأدنى المضمون من PMG	680 د.ج قنطار	23800 د.ج
الطاقة الكهربائية	1600 د.ج / للهكتار	1600 د.ج
زيت الغاز (Gaz Oil)	260 د.ج / للهكتار	260 د.ج
الأسمدة الآزوتية	1200 د.ج / للهكتار	1200 د.ج
أدوية الأعشاب الضارة Herbicides	1400 د.ج / للهكتار	1400 د.ج
علاوة المردودية	250 د.ج / للهكتار	8750 د.ج
مجموع مبلغ الدعم / هكتار		37010 د.ج
دعم القنطار الواحد		1057,43

المصدر: محمد رجراج. آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية. مرجع سابق. ص 161.

1-3- الصناديق الأخرى المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر

صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FG PPA

أنشأ اثر صدور المنشور التنفيذي رقم 66/93 المؤرخ في 1990/3/1 الهدف منه دعم أسعار المنتوجات الزراعية (البعض منها) يمول من طرف ميزانية الدولة ويسير من طرف وزارة الفلاحة. فهو موجه إلى المتعاملين العموميين ديوان الحليب، ديوان الحبوب ...الخ) وذلك بشكل دعم.

سنة 1995 المنتجات التي استفادت من هذا الدعم هي:

الطماطم الصناعية ـ الحليب الخام ـ و البطاطا.

لكن منذ سنة 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين.

تقدر هذه المساعدة بالفرق بين سعر السوق الداخلية والسعر المرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم الغير الضريبي المقدر ب 15 دج للقنطار (رسم شبه ضريبي Taxe parafiscale). ويوجه هذا الرسم لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب (FAC) ومضروب في الإنتاج.

1-4- صندوق الحماية الصحية الحيوانية (FPZS)

يرجع تأسيسه إلى سنة 1995 (منشور تنفيذي رقم 95/ 174) المؤرخ في 1995/6/24 يدعم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، ومصادره أساسا ميزانية الدولة ورسوم الذبح. هذا الصندوق يسيره (صندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA).

1-5- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (FGCA)

تأسس نظريا بموجب المادة 202 من قانون المالية لسنة 1988 ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين ونصف بصدور المرسوم التنفيذي رقم 90 - 158 المؤرخ في 26 ماي 1990[1] المتضمن تحديد كيفيات تنظيمه وعمله. ويتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير القابلة للتأمين وذلك بنسبة 40% من قيمة الخسائر بالنسبة للفلاحين المؤمنين و10% للفلاحين غير المؤمنين وهي أقصى النسب التي وصل إليها معدل تعويض الخسائر نظرا لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه وارتفاع قيمة الخسائر حيث سدد الصندوق 900 مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية التي كانت ضحية الجفاف. بينما سدد مبلغ 600 مليون من أصل 850 مليون دج المقدر تعويضها. عرف هذا الصندوق مرحلتين متميزتين

أما حاليا لا تعتبر كارثة إلا إذا تم الاعتراف بالظاهرة من طرف لجنة البلدية التي عليها متابعة عملية المراقبة، ثم إخبار اللجنة الولائية التي ترفع الموضوع إلى لجنة وطنية التي تقدم أعمالها إلى الوزراء المكلفين على التوالي:

في المرحلة الأخيرة يصدر بقرار Arrêté وزاري، والتعويض يتم بقرار مشترك بين وزارة المالية والفلاحة. تمنح التعويضات حسب سلم معين ومحدد مبدئيا.

مصادر هذا الصندوق تأتي في 90% منها من ميزانية الدولة. أما 10% الباقية فتصدر من عقود الضمانات، المداخيل الأخرى منها الرسوم الضريبية والغير ضريبية التي أنشأت لصالح هذا الصندوق لم تدفع إلى يومنا هذا.

1-6- صندوق دعم الحبوب (FAC)

يعود تاريخه الى 1995 ويهدف إلى تدعيم عمليات انتقاء بذور الحبوب يمول هذا الصندوق مبدئيا من رسم على الحبوب المنتجة إلى حد 15 دج للقنطار. باشر هذا الصندوق أعماله انطلاقا من الحملة الفلاحية 96/95 في شكل عقود مبرمجة بين:

- إدارة الإنتاج الفلاحي DPA و DSA التابعة ل 31 ولاية. تنص على اشتراك الفلاح إلى حد 194,7 مليون دج للفلاح المنتج للبذور تخص أساسا لشراء تجهيزات الري، وتجهيز مخصص للمرشات.

[1] رابح زبيري. الاصلاحات في القطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره. رسالة دكتوراه في اللعوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 1996 ص 107

- بين (DPA) إدارة الإنتاج الفلاحي ومعهد التقني للزراعات الكبرى (ITGC) وذلك لاستثمارات على مستوى مزارع تجريبية أ, نموذجية.

- بين إدارة الإنتاج الفلاحي DPA والمركز الوطني للمراقبة والمصادقة على البذور (CNCC). يخص مصاريف التسيير والتقليل

- بين إدارة أو مديرية الإنتاج الفلاحي DPA وولايات الجنوب

الصندوق الوطني للحبوب (FAC) خصص موارد مالية قدرها 200 ألف إلى مليون دج لكل ولاية وذلك لميدان الدعم التقني للحبوب موجه في إطار إنشاء أيام دراسية تقنية، شراء المراجع، إنشاء مساحات للتطبيق.

1-7- صندوق الضمان الفلاحي (Fond de garantie Agricole)[1]

تأسس بمرسوم رقم 87 - 82 مؤرخ في 1987/4/14 وهو مكلف بضمان وكفالة قروض الاستثمار والاستغلال التي يمنحها البنك للفلاحين المنخرطين في الصندوق. ويمثل امتياز للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض لها. ففي حالة العجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه وقد أعيدت جدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق، والامتياز الثاني يمكن من إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك (تأمينات حقيقية أو شخصية) فضمان الصندوق له كاف.والصندوق ذو طابع تعاضدي من حيث أسلوب تمويله، فموارده تتكون من حقوق الانخراط (200دج) ومساهمات الأعضاء (0,25 إلى 0,75% على استحقاقات القرض) ومن مساهمات الأعضاء بنك الفلاحة (10% من الأرباح الناتجة على القروض الممنوحة لقطاع الفلاحة) وصندوق التعاون الفلاحي (20% من أقساط التأسيس المكتتبة من طرف الفلاحين).

إن ميزة الصندوق من الناحية النقدية أنه يسمح بتقليل اللجوء إلى إعادة التمويل عن طريق البنك المركزي لأنه يضع في متناول بنك الفلاحة موارد حقيقية في حالة عجزه عن استرداد مستحقاته لدى الزبائن غير أن الصندوق يعاني من ضعف موارده الأمر الذي لم يسمح له بالاضطلاع بالمهام الموكلة إليه إذا لم تتجاوز موارده مبلغ 147 مليون دج في .1994

1-8 صندوق حماية الصحة النباتية (FPPS)

يعود تاريخه إلى 1993 وعليه تدعيم كل النشاطات الخاصة بحماية الصحة النباتية لكن يبدو وأنه لم يبدأ في العمل إلى يومنا هذا.

[1] رابح زبيري أطروحة دكتوراه الإصلاحات في القطاع الزراعة وآثرها على تطوره جامعة الجزائر ص 106 سنة 1996

1-9- الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والفلاحة (FAPPA).

أنشأ بمرسوم تنفيذي مؤرخ في 174/95 المؤرخ في 6/24/ 1995 يقوم بتقديم مساعدات لترقية وتطوير المهن الصغيرة الخاصة بالصيد وكان عليه البدء في العمل .1998

1-10- صندوق ضمان (Cautionnement) الاستثمارات الفلاحية (FGIA).

نشأته حديثة في 1997/4/5 يهدف إلى ضمان القروض البعيدة المدى التي منحتها (CNMA) الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي خاصة إلى المشاريع الجماعية.

وكخلاصة لسياسة دعم القطاع الفلاحي عن طريق الصناديق المختلفة السابقة الذكر يمكن القول أن هذه السياسة كانت فاشلة. وفي هذا الصدد يرى السيد السعيد بركات وزير الفلاحة بأن الدولة كانت تمنح أموالا طائلة تقدر بملايير الدنانير لفلاحين مزيفين ولمدة 10 سنوات كاملة دون أن تستفيد منها شيئا. وذكر على سبيل المثال أن إنتاج الحبوب منذ 1990 والدولة تخصص لها قبل كل حملة الحرث والبذر أكثر من 3,8 مليار دج كدعم مسبق وبعد حملة الحصاد لاشيء يقدمه هؤلاء الفلاحين المزيفين، ورفض الوزير مبرر الجفاف والكوارث الطبيعية لأنها ليست مقتصرة على الجزائر لوحدها. كما أنها لا يمكن أن تكون أبدية وكشف أن نفس الأشخاص لمدة 10 سنوات يتقدمون إلى الوزارة في شهر سبتمبر لاستلام المبالغ المقدرة بالملايير من الدينارات، وشهر ديسمبر يرجعون للحصول على التعويضات بحكم أنهم ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية.

2- تطور التمويل في القطاع الفلاحي

جدول رقم (12):تخصيصات الميزانية (Dotations budgétaires) 1993 - 2001.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ميزانية التجهيز	5476	4967	7468	10353	9856	10587	7864	12512	12165
ميزانية التسيير	3620	4310	5330	5580	6500	6896	6897	7164	7099
الدعم *	14840	4320	11570	10970	9470	5470	8970	11170	12470
المجموع	**23936**	**13597**	**24368**	**26903**	**25826**	**22953**	**23731**	**30846**	**31734**

المصدر: وزارة الفلاحة

*** يتعلق بدعم الدولة الممنوح للمستغلين الفلاحيين من خلال:**

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (F.G.C.A).

- صندوق حماية الصحة الحيوانية (F.P.Z.S),

- الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

المطلب الثالث : السياسة السعرية ابتداء من سنة 1999

1- التعريف بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

وجد الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA بمثابة الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي والأخذ به إلى الطريق الصحيح للتنمية القائمة على آليات السوق، مع الدعم المباشر من خلال دمج كل من الصندوقين FNDA الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، و FGPPA صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي وذلك للحفاظ على توازن المنتج، أمام التغيرات المستمرة الدائمة لمدخلات الإنتاج التي تنعكس طرديا على تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة، لا سيما وأن دول الاتحاد الأوروبي على الرغم من الفائض الاقتصادي المحقق ما زالت من الدول إلى يومنا هذا تقدم الدعم للقطاع حتى تتمكن من تصريف منتجاتها في أسواق دول العالم الثالث ومنها الجزائر وبأقل تكلفة للوحدة المنتجة خاصة بالنسبة للمنتجات النهائية المنتجة محليا مما يؤدي إلى استنزاف المدخرات الوطنية على حساب تجميد الاستثمارات الزراعية هذا ما آلت إليه كثير من اقتصاديات دول العالم الثالث التي أصبحت سوق لتصريف المنتجات الأجنبية ولهذا اهتمت الحكومات المتعاقبة للدولة الجزائرية على تدعيم القطاع الزراعي والنهوض به من أي وقت مضى خاصة وأن القطاع ما زال في حاجة إلى تدخل الدولة عن طريق (FNRDA) ولتحسين الكفاءة الاقتصادية التي تعتبر المؤشر الأساسي في تحديد السعر المتنافس وفق قرارات المنظمة العالمية للتجارة التي ستنظم إليها الجزائر عاجلا أم آجلا.

1-1- أهم النشاطات والفروع المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط

ويمكن الوقوف على حجم الدعم المقدم لإنتاج القمح الصلب والقمح اللين إلى جانب تطور أسعار الإنتاج خلال الفترة **1982 - 2000** اعتمادا على الجداول التالية:

جدول رقم (13): قيمة الدعم عند الإنتاج بالنسبة للقمح الصلب

الوحدة: د.ج / للقنطار

السنوات	سعر إنتاج القمح الصلب	السعر المرجعي السعر القاعدي للبيع	قيمة الدعم عند الإنتاج
1982	160.00	87,42	72,58

72,58	87,42	160.00	1983
92,58	67,42	160.00	1984
136,18	63,82	200.00	1985
139,38	80,62	220.00	1986
194,18	75,82	270.00	1987
194,18	75,82	270.00	1988
328,59	8,59	320.00	1989
348,59	151,41	500.00	1990
388,59	151,41	540.00	1991
616,75	408,25	1025.00	1992
616,75	408,25	1025.00	1993
460.00	1440	1900.00	1995
460.00	1440	1900.00	1996
460.00	1440	1900.00	1997
460.00	1440	1900.00	1998
680.00	1220	1900.00	1999
570.00	1330	1900.00	2000

المصدر: وزارة الفلاحة

شكل رقم (09): تطور سعر اللتر الواحد من حليب البقر الطازج في الجزائر خلال الفترة 1969 2001

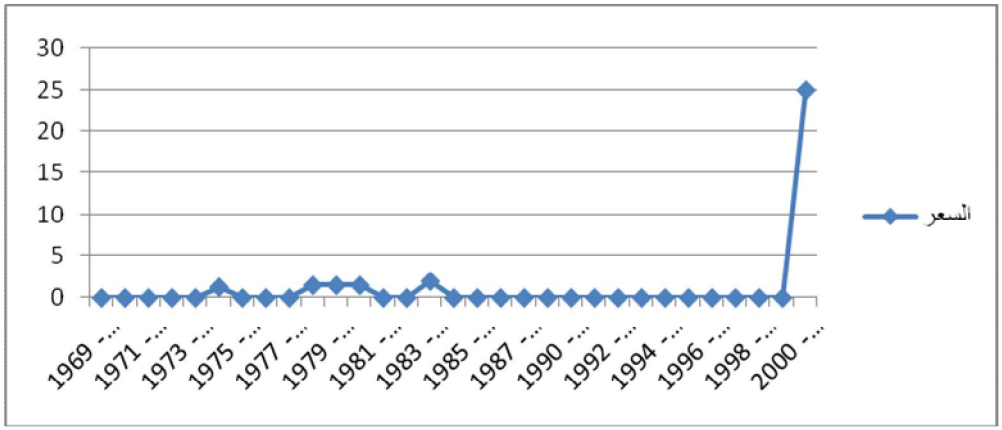

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 3

من المنتظر أن ترتفع أسعار الحليب ومشتقاته في الأسواق الوطنية لأسباب ترجع أساسا إلى الوضعية المالية للديوان الوطني لإنتاج الحليب، الذي أصبح لا يتحصل على أعباء الدعم على الأسعار، إلى جانب ارتفاع أسعار مسحوق الحليب في الأسواق الدولية. وهذا فضلا عن إجراء تحرير الأسعار.

ونشير إلى أن ديون هذا الديون بلغت خلال سنة 1997 أكثر من 30 مليار دينار جزائري، علما بأن الديوان يخسر ما يقارب 10 مليار دينار جزائري في السنة وما بين 8 إلى 10 دينار جزائري في كيس اللتر الواحد من الحليب.

أما فيما يخص توزيع إنتاج الحليب ما بين القطاعين العام والخاص فإننا نجد أن القطاع الخاص لا ينتج إلا 150 مليون لتر في السنة، ودواوين الحليب لا تجمع إلا 12% (100 مليون لتر) من الإنتاج تعتبر قطرة بالنسبة للاحتياجات الوطنية. وأن القطاع العام قد تراجع، عن كمية الإنتاج بسبب التجهيزات 18 فرع لـ Giplait قد عجزت ، بدون أن نتكلم على العجز المالي المحتمل بـ 27 مليار دج إلى غاية 2004 ويحتمل الاستهلاك السنوي للحليب بـ 2 مليار لتر أي 2,5 مليون طن من الغبرة (لمتوسط نمو ديمغرافي لـ 2,15% سنويا). فالجزائر سوف تعرف عدم توازن قوي إذا لم يتخض أي إجراء في ذلك.

هذه الوضعية تشغل وتعني باهتمامات أساسية للسلطات العامة حاليا مع أن القرار الجديد للاتحاد الأوروبي الذي ينص على رفع الدعم على منتجي الحليب في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وانخفاض الإنتاج

العالمي مع منع استعمال الفرينة الحيوانية وفتح الأسواق العراقية والصينية، سعر الحليب حاليا (2000 دولار للطن) سوف يعرف ارتفاعا كبيرا.

ومع أن البائعين الرئيسيين للجزائر هم فرنسا، بلجيكا، ألمانيا وبولونيا هذا سوف ينعكس على السوق الداخلية وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الكيس الواحد إلى 30 دج وهذا يعتبر الارتفاع الثالث والأخير أي رفع الدعم على المستهلك لأنه يصبح ليس له الحق في الدعم وهذا بدوره ينعكس على الاستهلاك الذي انخفض بـ 5% السنة الماضية وما زال ينخفض بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية، فالجزائر تستورد 180.000 طن من الحليب في السنة من البلدان المذكورة سابقا.

وهذا ما دفع بالدولة في الآونة الأخيرة إلى التفكير في رفع الإنتاج وتقليص التبعية اتجاه هذه البلدان وسعت إلى تشجيع وتحفيز المنتج وخاصة في القطاع الخاص لأن القطاع العام أصبح عاجز عن توفير القدر الكافي من إنتاج الحليب.

اهتمت الدولة بهذا المنتوج كونه مادة أساسية استراتيجية، أكثر استهلاكا من قبل المواطن الجزائري، فهذه المادة حضيت بعناية بالغة والهدف من ذلك تحفيز وتشجيع المربين للماشية والأبقار برفع الإنتاج وتنميته وتوفيره بقدر كبير في السوق الوطني، وتقليص استيراده من العالم الخارجي، فدعم منتوج الحليب ما زال لوقتنا هذا حيث خصصت له الدولة غلاف مالي يقدر بـ 2,5 مليار دج في سنة 2000.[1]

دعم زراعة البطاطا:

البطاطا منتوج غذائي مستهلك بكثرة ومرغوب فيه من قبل المجتمع الجزائري، فإنتاجه في السنوات الماضية كان مرتفع وحققت كفاية واكتفاؤها على مستوى السوق.

فلتشجيع إنتاجها وتوسيع زراعتها على مستوى المناطق الملائمة لها قامت الدولة بدعم الفلاح من أجل رفع مردوده منها.

فعند شراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطا يقدم دعم لهذا الفلاح بـ 100.000 دج

[1] تصريح وزير الفلاحة، بركات، وزارة الفلاحة: مخطط التنمية الفلاحية ص 58 و 59، سنة 2000.

[I] وبشرط أن يكون هذا الأخير مالك أو مستغل لقطعة أرض تفوق 5 هكتارات.

ولتحفيزه على التخزين بالتبريد، وتسويق البطاطا المنتجة محليا تمنح له منحة لكل من يقوم بهذه العملية أي جمع وتكثيف وتسويق بذور البطاطا.

وهذا الدعم يمنح للشتلات المنتوجة تحت مراقبة المركز الوطني للتصديق ومراقبة البذور، والتي حضيت بشهادة المراقبة من طرف المصلحة، وتسوق فعلا لأغراض الغرس، وهذه المنحة تقدر بـ 0,75 دج / للكلغ / .. للشهر، و 4,5 دج / كلغ / لفترة 6 شهور كحد أقصى.

فكلما ارتفع الإنتاج زادت المنحة والهدف من هذا هو تحقيق الطلب الاجتماعي على المستوى الوطني.

وعند استعماله للبيوت المحمية فهناك نوعان:

* البيوت المحمية متعددة القبات يتحصل على دعم 1500.000 دج / للكهتار.

* والبيوت المحمية يتحصل على دعم كحد أقصى بـ 1000.000 دج / للهكتار، كما أنه يستفيد من دعم باستخدامه للموارد الطاقوية، من الكهرباء والمازوت.

فبالنسبة للكهرباء إذا كانت الأراضي الزراعية متواجدة في الساحل وشبه الساحل يدعم بـ 170 دج / للهكتار وبـ 140 دج / للهكتار من المازوت.

ـ وإذا كانت متواجدة بالهضاب العليا 320 دج / للهكتار من الكهرباء و 200 دج / للهكتار من المازوت.

ـ أما إذا وجدت في الجنوب يكون الدعم بـ 2500 دج / للهكتار للكهرباء أما المازوت فيكون بـ 260 للهكتار.

1-2- نتائج دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDRA

يمكن تناول نتائج دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDRA من زاويتين. الزاوية الأولى خاصة بتطور المساحات المستغلة نتيجة الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية. أما الزاوية الثانية فتخص تطور المبالغ المالية المخصصة للدعم في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).

تطور المساحات المستغلة نتيجة الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

جدول رقم (14): تطور المساحات المستغلة في إطار تكثيف الحبوب

[I] نفس المرجع السابق.

	برنامج 1998 / 1999	برنامج 2000	الفروق
تكثيف الحبوب	180.000 هكتار	544.326 هكتار	+ 364.326

المصدر: وزارة الفلاحة

جدول رقم (15): تطور المساحات الزراعية للزيتون، الكروم، الحمضيات وأنواع أخرى من المزروعات

	برنامج 1998 / 1999	برنامج 2000	الفروق
زراعة الزيتون	10.762 هكتار	36.336 هـ	+ 26.226
زراعة الكروم	4.974 هكتار	26.438 هـ	+ 21.464
زراعة الحمضيات	3.639 هكتار	8.432 هـ	+ 4.793
أنواع أخرى	5.841 هكتار	49.659 هـ	+ 43.818

المصدر: وزارة الفلاحة

المبحث الثالث : بعض المؤشرات الاحصائية لاداء القطاع الزراعي في الفترة 1990-2001

بعد التطرق إلى الامكانات الزراعية في الجزائر سنتناول في هذا المبحث بعض المؤشرات الاحصائية لاداء القطاع الزراعي.

المطلب الاول: الناتج النباتي

يحتوي الانتاج النباتي على جميع المحاصيل النباتية من حبوب و درنيات و فواكه بالاضافة إلى المحاصيل السكرية و الخضروات، و يتصف الانتاج النباتي في الجزائر بصفتين متلازمتين تتمثلان في التقلب و عدم

الاستقرار نتيجة الاعتماد المتزايد على الامطار بنسبة كبيرة في انتاج معظم المحاصيل و بالتالي فان أي تقلب في العوامل المناخية سيؤثر بالسلب على انتاجها النباتي.

لقد عرف الانتاج النباتي بالجزائر في السنوات من 1996 و حتى 2000 عدة تغيرات في محاصيله الزراعية الرئيسية و في مقدمتها الحبوب التي سجلت اعلى مستوى لها في سنة 1996 حيث حققت ما قيمته 48998 الف قنطار لتشهد السنوات المقبلة تذبذبا كبيرا بين الزيادة و النقصان، ففي سنة 1997 شهدت انخفاظا كبيرا وصل إلى 8690 الف قنطار الا ان السنة الموالية شهدت ارتفاع محسوس في الإنتاج بلغ 300250 الف قنطار و يعود إلى تغير الظروف المناخية، و هذا يفسر اعتماد الجزائر على الامطار في ز راعتها.

وتضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الجزائر القمح بنوعيه اللين و الصلب اضافة إلى الشعير و الذرة الشامية و الذرة الرفيعة و الخرطال و فيما يلي شكل يوضح تطور انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 1996-2000

شكل رقم (10): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 1996-2000

الوحدة:الف قنطار

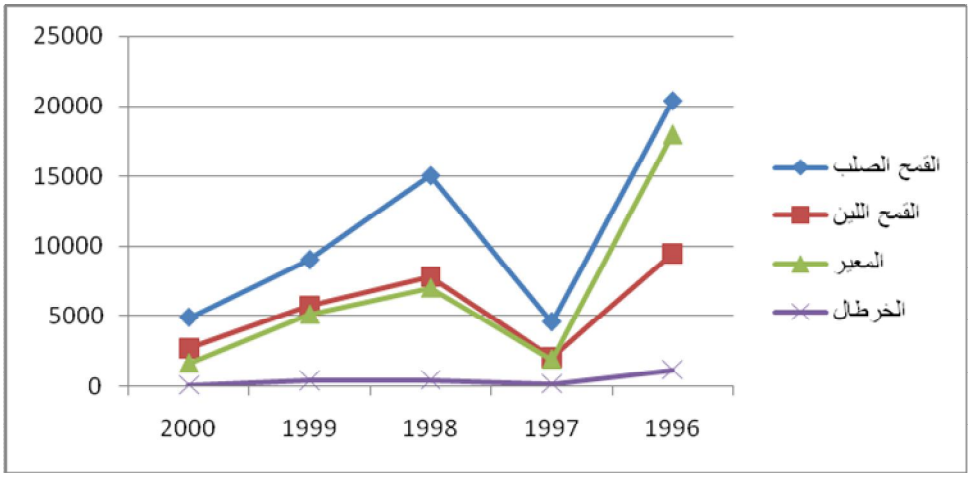

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 3

من الجدول يتضح ان انتاج القمح الصلب و اللين تميز بالتذبذب بين الانخفاض و الارتفاع حيث بلغ في سنة 1996 ما يقارب 20.345 الف قنطار و 9.480 الف قنطار على التوالي، ليشهد الانتاج في السنة الموالية انخفاظا كبيرا و خاصة محصول القمح الصلب الذي وصل إلى 4.545 الف قنطار لتشهد سنة 1998 تحسنا ملحوظا وصل فيها الانتاج إلى ما يقارب 15.000 الف قنطار و بالتالي فان انتاج القمح الصلب و اللين بالرغم من اهميتهما بالنسبة للجزائر كونهما من المحاصيل الرئيسية و الاستراتيجية الا انهما لم يستقرا في الانتاج و هو ما يؤدي لتبعية مستمرة للخارج.

و كل ما قيل حول انتاج القمح يمكن قوله حول انتاج محصول الشعير، الخرطال اللذان شهدا تذبذبا من عام لاخر.

و بالتالي يمكن القول بان التدابير و الاجراءات المتخذة لتحسين الانتاج لم تكن ذات فعالية و بالتالي وجب على الجزائر اتباع اجراءات تسمح لها بضمان الاستقرار في الانتاج خاصة محصول القمح بنوعيه الصلب و اللين.

وبالنسبة للبقوليات فلقد عرفت المساحة الزراعية انخفاضا فى سنة 2000 حيث بلغت 63140 هكتار في حين بلغت سنة 1996 ما يقارب 90280 هكتار وهوما أدى إلى نقص الإنتاج حيث بلغ 210 ألف قنطار سنة 2000 منخفضا عن سنة المقارنة 1996 التي كان فيها الإنتاج 660 الف قنطار، علما بأن الفول الجاف يأخذ النسبة الكبرى من المساحة المزروعة حيث بلغت 34 ألف هكتار سنة 2000 والجدول التالي يوضح تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر.

جدول رقم (16): تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر من 1996-2000

		1996	1997	1998	1999	2000
الفول الجاف	المساحة	45560	37780	36630	34890	32250
	الإنتاج	369590	90670	213520	217060	127950
الحمس	المساحة	33240	30810	29550	27720	19480
	الإنتاج	244780	161580	181430	130700	66610
الجلبانة اليابسة	المساحة	8220	8180	7790	6460	7170
	الإنتاج	46620	12950	35480	30040	15930

المجمو ع	الإنتاج	660.990	265.200	430.430	377.800	210.490

المساحة : هكتار **كمية الإنتاج: القنطار**

المصدر: تقرير حول حالة القطاع الزراعي – وزارة الفلاحة -

من الجدول نلاحظ ان المساحة الزراعية للفول الجاف و الحمص عرفت انخفاضا من سنة لاخرى حيث بلغتا في سنة 1996 حوالي 45.560 هكتار و 33240 هكتار على التوالي، في حين بلغتا في سنة 2000 ما يقارب 32250 هكتار و 19480 هكتار، حيث تراجعت المساحة المزروعة لمحصول الفول الجاف والحمص بشكل كبير وهو إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراجع الإنتاج بشكل كبير حيث بلغ في سنة 9961 حوالي 359590 قنطار و 244780 قنطار فى حين بلغا في سنة 2000 ما يقارب 127950 قنطار و 66610 قنطار على التوالي.

والذي يقال على إنتاج البقول الجافة أنه بالرغم من احتلالها المرتبة الثانية من حيث الاستهلاك في الجزائر بعد الحبوب إلا أن إنتاجها يعتبر ضئيلا ما يدفع الجزائر لاستيرادها لتلبية الطلب عليها.

وأما بالنسبة للخضروات فلقد عرفت بدورها تذبذبا في الإنتاج والجدول التالي يوضح التطور الحاصل في إنتاج الخضروات بالجزائر

جدول رقم (17): تطور إنتاج الخضروات في الجزائر من 1996-2000

	1996	1997	1998	1999	2000
المساحة (ألف هكتار)	550750	507060	514440	536450	536930
كمية الإنتاج (ألف طن)	31467	30093	32859	33158	33081

المصدر: تقرير حول حالة القطاع الزراعي – وزارة الفلاحة –

من خلال الجدول نلاحظ بأن إنتاج الخضروات عرف تذبذبا بالرغم من تزايد المساحة المزروعة وهذا ما يعني تراجع الإنتاجية، وبالتالي تراجع عرضها وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها يدفع بالدولة لاستيرادها وهو ما يكلف الدولة خزينتها مصاريفا إضافية بالعملة الصعبة. وتشتمل الخضر فى الجزائر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية تتمثل فى الطماطم ،البطاطا والبصل الجاف إلى غير ذلك.

وأما بالنسبة لإنتاج الفواكه في الجزائر فلقد عرف اتجاها تصاعديا ابتداءا من سنة 1996 والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (18): تطور المساحة و الإنتاج للفواكه ذات الحبيبات والنواة في الجزائر 1996- 2000

المساحة: ألف هكتار **كمية الإنتاج: ألف قنطار**

	1996	1997	1998	1999	2000
المساحة	203	204	206	209	213
الإنتاج	3730	2902	3278	4095	3980

المصدر: تقرير حول حالة القطاع الزراعي – وزارة الفلاحة -

من خلال الجدول يتبين بأن المساحة الزراعية للفواكه ذات الحبيبات والنواة عرفت اتجاها تصاعديا منذ العام 2006، حيث بلغت المساحة المنتجة 203 ألف هكتار، لتصل في عام 2000 ما يقارب 213 ألف هكتار، وهذه الزيادة نتيجة للدعم الذي استفاد منه هذا القطاع.

في حين عرف الإنتاج تذبذبا من حيث الكمية، فقد سجل انخفاضا من 1996 إلى 1997، ليشهد زيادة في السنتين القادمتين، ثم عاود الانخفاض في السنة الموالية وهي سنة 2000 رغم ما ذكرناه من أن المساحة المنتجة عرفت اتجاها تصاعديا، وقد يعود هذا التذبذب إلى الظروف المناخية التي عرفتها البلاد خلال هذه الأعوام.

وأما فيما يتعلق بالحمضيات فإن المساحة المنتجة عرفت نوعا ما ثباتا ابتداء من سنة 1998 وحتى سنة 2000، حيث بلغت 41 ألف هكتار، إلا أن الإنتاج عرف اتجاها تصاعديا ابتداء من سنة 1996 وحتى سنة 1999، ليشهد الانخفاض في السنة الموالية والجدول التالي يعطينا صورة معبرة عن إنتاج العنب فلقد عرفت المساحة المخصصة لعنب المائدة ثباتا من سنة 1996 وحتى سنة 2000، إلا أن المساحة المنتجة المخصصة للعنب المجفف، عرفت انخفاضا محسوبا على طول الفترة 1996- 1999، في حين شهد الإنتاج بالنسبة لعنب المائدة الزيادة في الإنتاج إلا في سنة 1998 التي شهدت انخفاضا، وأما فيما يخص العنب المجفف، فلقد عرف تقريبا الثبات على طول الفترة 1997— 1999 مع العلم أنه شهد انخفاضا كبيرا في سنة 1997، حيث وصل إلى 2 ألف قنطار مقارنة بسنة 1996 التي كان فيها 8 ألف قنطار.

جدول رقم: (19) تطور إنتاج العنب في الجزائر 1996- 2000

كمية الإنتاج: ألف قنطار **المساحة؛ الف هكتار**

		1996	1997	1998	1999	2000
عنب المائدة	المساحة	30	30	30	30	30
	الإنتاج	1321	1457	1183	1343	1621
عنب مجفف	المساحة	0.270	0.160	0.130	0.110	0.110
	الإنتاج	8	2	2	2	1

المصدر: تقرير حول حالة القطاع الزراعي – وزارة الفلاحة -

المطلب الثاني : الإنتاجية الزراعية

من الجدول رقم (20) يتبين بأن الإنتاجية في الجزائر تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار ومن أسباب ذلك **تأثر**ها بالظروف المناخية بالإضافة إلى طبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، ولقد بلغت إنتاجية الحبوب سنة 1996 ما يقارب 13.4 ق/هكتار ، لتسجل الانخفاض في السنة الموالية حيث بلغت 7.6 ق/هكتار لتعاود الارتفاع في السنة التي تليها مباشرة حيث قدرت ب 8.5 ق/هكتار لتستمر في الارتفاع في سنة 1999، لتعاود الانخفاض في سنة 2000 حيث رجعت بالقريب إلى ما كانت عليه في سنة 1998.

وبالنسبة لإنتاجية الأراضي الزراعية من البقوليات فلقد عرفت هي الأخرى تذبذبا فمثلا في سنة 1996 بلغت 7.5 ق/هكتار، لتنخفض في السنة التي تليها إلى 3.5 ق/هكتار لتعاود الارتفاع في سنة 1998 إلى 5.8 ق/هكتار وفي السنتين 1999 و 2000 عاودت الانخفاض لتسجل 5.5 ق/ هكتار و 3.5 ق/ هكتار على التوالي، وبالتالي فإن الإنتاجية من البقوليات تعد منخفضة بالإضافة إلى عدم الاستقرار والتذبذب.

وكما قيل على إنتاجية البقوليات والحبوب يقال كذلك على إنتاجية الخضر التى عرفت تذبذبا بالزيادة والنقصان خلال الفترة (1996- 2000) ، والجدول التالي يوضح تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية في الجزائر:

جدول رقم (20): تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية في الجزائر:1996-2000

	1996	1997	1998	1999	2000
الحبوب	13.4	7.8	8.5	10.7	8.8

البقوليات	7.5	3.5	5.8	5.5	3.5
الخضروات	108.2	112.7	122.9	120.4	120.3

المصدر: تقرير حول حالة القطاع الزراعي – وزارة الفلاحة –

المطلب الثالث: الصادرات والواردات الزراعية

تمتلك التجارة الخارجية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأي دولة نظرا لاعتماد الدخل القومي على حصيلة الصادرات، بالإضافة إلى ارتباط نشاطها الاقتصادي بالتطورات في الأسواق الدولية، هذا إلى جانب الأهمية الكبيرة التي تحضي بها موازينها التجارية للمنتجات الزراعية نظرا لارتباطها بقضية الأمن الغذائي ومدى قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

1- الصادرات الزراعية

عرفت الصادرات الجزائرية تذبذبا خلال الفترة (1996- 2000)، ففي سنة 1996 بلغت قيمة الصادرات الزراعية 163 مليون دولار ، لتشهد انخفاضا في السنة الموالية حيث وصلت إلى 58 مليون دولار، وفي سنة 2000 سجلت ارتفاعا عن سنة 1999 التي كانت فيها 105 مليون دولار والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (21): تطور الصادرات الزراعية في الجزائر 1996- 2000

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الصادرات الزراعية	معدل النمو السنوي (99- 2000)
1996	163	
1997	58	
1998	73	%5.7
1999	105	
2000	111	

المصدر: تقرير حول حالة القطاع الزراعي – وزارة الفلاحة –

من خلال الجدول يتضح بأن صادرات الجزائر الزراعية تكاد تكون منعدمة وذلك راجع إلى نقص الإنتاج الموجه للتصدير.

2- الواردات الزراعية

وأما بالنسبة للواردات الزراعية الجزائرية فلقد شهدت ارتفاعا كبيرا إبتداءا من سنة 1996 وحتى سنة 1998 حيث بلغ في هذه السنة 3163 مليون دولار في حين بلغ في سنة 1996 ما يقارب 3021 مليون دولار، ليشهد في سنة 1999 انخفاضا حيث بلغ 2686 مليون دولار وفي سنة 2000 ارتفعت مجددا لكن ليس بنفس مقدار سنة 1998 حيث بلغ 2787 مليون دولار، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (22): تطور الواردات الزراعية في الجزائر 1996- 2000

الوحدة (مليون دولار

السنوات	الصادرات الزراعية	معدل النمو السنوي (99- 2000)
1996	3021	**3.6 %**
1997	3106	
1998	3163	
1999	2686	
2000	2787	

المصدر: تقرير حول حالة القطاع الزراعي – وزارة الفلاحة

من خلال الجدول يتضح بأن الميزان التجاري الزراعي يحقق عجزا كبيرا، وهذا ناجم عن نقص الإنتاج الزراعي بالجزائر ما يدفع الدولة للاستيراد.

3- القيمة المضافة:

القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية انتقلت من 429 مليار دج سنة 1990 إلى 2181 مليار سنة 1998 مسجلة بذلك نسبة ارتفاع 23,71% في حين انتقلت القيمة المضافة الزراعية من 63 مليار دج سنة 1990 إلى 309 مليار دج سنة 1998 أي بنسبة 23,33% سنويا أي أقل من نسبة القيمة المضافة الإجمالية هكذا خلال الفترة 90 - 1998 شارك القطاع الزراعي في خلق الثروات عن طريق القيمة المضافة معبرة بالدينار تتمثل في:

13,54% من القيمة المضافة الإجمالية في القطاع الإنتاجي مع حد أقصى سنة 1992 (15,31%) وحد أدنى 1997 (11,87%) و10,66% من الناتج الخام الداخلي (PIB) مع حد أقصى سنة 1992 (11.95") وحد أدنى سنة 1997 (9,44%).

جدول رقم (22): تطور القيمة المضافة والإنتاج الداخلي الخام من 1990 إلى 1998

الوحدة: مليون دج

السنوات	القيمة المضافة مج (VA)	القيمة المضافة الزراعية (VAA)	القيم المضافة الزراعية / القيمة المضافة الإجمالية % VAA / VA	الإنتاج الداخلي الخام PIB	VAA/ PIB %
1990	429.306	62.725	14,16	554.388	11,31
1995	1.566.580	196.559	12,55	2.002.638	9,82
1998	2.181.200	309.400	14,18	2.781.600	11,12
المتوسط (1998- 1990)	1.334.129	177.751	13,58	1.697.746	10,60

المصدر: الفلاحة في الاقتصاد الوطني، سنة 2000 - وزارة الفلاحة -

4- مؤشر الإنتاج الزراعي:

باستعمال مقياس 100 في الفترة 1986 إلى 1995 سجلت سنة 1995 نسبة نمو الأكثر ارتفاعا أي 35,4% في حين عرفت سنة 1990 أضعف نسبة 9,4%. وعموما عرفت نسبة نمو الإنتاج الزراعي تطور خلال العشرية 90 - 99 تقدر بـ 5%.

جدول رقم (23) : نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الدخل القومي

	الحصة في إجمالي الإنتاج الداخلي الخام PIB					
	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الفلاحة	14,5	12,9	11,6	13,9	13	11,4
إجمالي الإنتاج الداخلي	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر.

المبحث الرابع :حزمة السياسات المطبقة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2000 -2012

تعبر السياسة الزراعية عن مجموعة الإجراءات والتشريعات وحتى القوانين التي تعتمد عليها الدولة لتسيير القطاع الزراعي، وهي تعبر في ذات الوقت عن الأسلوب الذي تنتهجه الدولة لإدارة القطاع الزراعي وذلك لتحقيق أهداف معينة ضمن مخططها الزراعي.

ولا يمكننا الجزم بأن هناك سياسة زراعية أفضل من أخرى، لذلك نجد أن هناك عدة أنواع من السياسات الزراعية. وأما بالنسبة للجزائر فنجد أنها تسعى جاهدة منذ الاستقلال إلى تطوير قطاعها الزراعي، وسنخص بالدراسة فى هذا الفصل الجهود والسياسات المتبعة خلال الفترة 2000-2012 من خلال المخططين الزراعيين (PNDAR, PNDA). وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وذلك على النحو التالي:

أولها: المخطط الوطني للقمية الفلاحية، والمخطط الوطني للقمية الفلاحية والريفية.

ثانيها: السياسات المنتهجة في المخطط الوطني للذتمية الملاحية و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ثالثها: المؤشرات الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية

المطلب الأول: المخطط الوطنى للتمية الفلاحية PNDA والمخطط الوطنى للتمية الفلاحية و الريفية ARPND

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير قطاعها الزراعي وذلك عن طريق إتباع سياسات زراعية متعاقبة، و سوف نتعرض لمختلف السياسات التي عرفتها في الفترة 2000-2012.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي, و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

1- أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالانتاج الوطني، و

تنمية قدرات الانتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية, بهدف تنمية مستدامة . و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة .

ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

* تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و ادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

* تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

* تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير.

* الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الإستثمار الفلاحي.

* تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية، و الإستقرار السكاني.

* تحسين الميزان التجاري الفلاحي و التحضير لإندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية،... OMC) .

* زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.

* تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقية.

* مكافحة التصحر.

* إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

كما يهدف المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز(**FMVC**) الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها و تطوير

الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب, وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج ب **600000** هكتار .

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية و المعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة و التعاضديات الفلاحية و كذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد.

و يتم تنفيذ المشاريع (تكثيف, تحويل الأنظمة الزراعية, استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية(**FNRDA**) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (**FMVC**) .

ومن وجهة أخرى ؛

* المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة, سوف يتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع, مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي **2000**, الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

* إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج متطابقة لمبادىء العقلنة و النجاعة، حيث أن الأسعار و التبادلات للسلع و المدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق.

* في هذا النظام المؤسساتي, فإن المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية, الشركاء الاجتماعيين و الغرف الفلاحية)تبقى الشريك المفضل للدولة في إعداد و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يرتكز هذا البرنامج بشكل خاص على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وكذا رفع الإنتاج خلال الفترة 2001- 2004، والجدول التالي يوضح الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها:

جدول رقم (25):تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004 **الوحدة هكتار**

الفروع الفلاحية	الوضعية الحالية	أهداف عام 2004
أراضي زراعة الحبوب	5.5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار أراض تكثف
الأشجار المحمرة	5170000 هكتار	1017000 هكتار
الكروم	59000 هكتار	117000 هكتار
أراضى الزيتون	164000 هكتار	242000 هكتار
أراضى زراعة الخضار	45000 هكتار	75000 هكتار
أراضي الأشجار الغابية	36000 هكتار	228000 هكتار
النخيل	10000 هكتار	130000 هكتار
أراضي زراعة البطاطا	72000 هكتار	95000 هكتار

المصدر: غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 158.

من الجدول يتبين بأن الأهداف المرجو تحقيقها من تنفيذ برنامج التنمية الفلاحية تمثل في زيادة مساحة جيع الأراضي الزراعية، فالأشجار المثمرة تسعى الجزائر لتحقيق ضعف ما كانت عليه المساحة في سنة 2000 إلى جانب زيادة مساحة الكروم، وبعضها يفوق 7 مرات ما كانت عليه منها أراضي الأشجار الغابية، وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية تستهدف زيادة مساحة الأشجار المثمرة والغابية بشكل كبير وأما فيما يخص الأهداف التي تسعى تحقيقها فيما يتعلق بالإنتاج فجاءت على النحو التالي:

جدول رقم (26):تطور الإنتاج الزراعي في آفاق 2004 الوحدة(قنطار)

الإنتاج	متوسط ص 90- 1999	أس 2004
الحبوب	2400000	40000000
البقوليات	522000	1500000
البطاطا	10200000	19400000
الشمندر السكري		80000 طن من احتياجات الاستهلاك، 50000 طن من الزيوت تمثل 10 من الاستهلاك
التمور	300000	100000
الزيتون	300000	400000
الحليب	1000000 لتر	2000000 لتر
اللحوم الحمراء	2800000	4000000
اللحوم اكضاء	170000	300000

المصدر: غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2002، ص: 159

2- أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة بالضبط (الاستصلاح في شمال و جنوب البلاد, تحويل أنظمة الإنتاج و الاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة)، تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه و الأراضي) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة.

هذه العمليات الاساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة و المناخ، لأن معظم الأراضي الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف و تربتها مهددة بالإنجراف و التدهور بسبب تقنيات و أنظمة الإنتاج غير الملائمة. و لهذا فإن الدولة أخدت بعين الإعتبار المعطيات الإقتصادية و الاجتماعية و التقنية

بالنظر إلى البعد الدولي, فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا و توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية و صناعية – غذائية

بالمقابل الاستعمال المشروط و المصمم للبرامج المحددة, المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسمح للدولة بالمرور في النفق الإجباري و الذي كان لزمن طويل يصف الفلاحيين(والمؤطرين كذلك) بأنهم فلاحين

مقاولين, كما يسمح بالضمان الجيد للتحول من التسيير المخطط إلى التسيير بالطلب للاستثمارات الإنتاجية الناجحة و هذا بواسطة ميكانيزمات تدفع للشفافية. ويجب الإشارة إلى أن مجموعة البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي كلها مقبولة من طرف سكان العالم الريفي و تحقق رغباتهم المتعددة: محاربة الفقر، تحسين القدرة الشرائية، الاستقرار السكاني، خلق مناصب شغل، التوازن الجهوي، الأمن الغذائي، النمو.

3- طرق و مناهج تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية

يذكر المنشور **332** المؤرخ في **18** جويلية **2000** بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط, ويشكل ذلك بمعية نصوص أخرى (مراسيم، مقررات, قرارات, تعليمات) .المسيرة للصندوق الوطني لضبط و التنمية الفلاحية و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (**PNR**), الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية.

لبلوغ الأهداف المحددة, فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

3-1- دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعها:

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الو راثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب و نشر التقنيات و سوف تولى عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير .

و لهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية و مرونة و سرعة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

3-2- تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيده على نظام دعم خاص وملائم و على مشاركة الفلاحين بإعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و يستمد هذا النظام ميزاته في كونه: يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في ايجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية و المتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) .

يأخذ بعين الإعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه.

- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان. تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة و مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع

- البرنامج الوطني للتشجير:

إعطاء الأولوية للتشجير عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مدا خيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية و كذا توفير مناصب شغل .

البرنامج الوطني للتشجير **PNR** يمول بواسطة الميزانية القطاعية و بواسطة الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية **FNRDA**

- استصلاح الأراضي بالجنوب :

تم اعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف و من حيث الشروط و طرق تنفيذه حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الإمتيازات الفلاحية أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية و تقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للإستثمارات الوطنية و الأجنبية

***4*- تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج و لقد تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون

الفلاحي و صناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقروض و التأمينات الفلاحية.

إن ضرورة إعاة الإعتبار للبعد الإقتصادي للعمل الفلاحي و الإستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم إعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية و لكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

4-1- **الجهاز المالي *:***

يؤطر المخطط الوطني لتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة حيث يقوم المخطط أساسا على :

- **الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA**

الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة **2000** و هو يدعم الإستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة .

المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط و التنمية الفلاحية تتغير من **10** إلى **70 بالمائة** من قيمة الإستثمار، و هذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.

- **صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز FMVTC**

الصادر عن قانون المالية لسنة **1998** لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز و الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة **SAU**، خلق مناصب شغل و خلق مراكز حيوية .

ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم " العامة للإمتيازات الفلاحية " .

- **القرض الفلاحي و التأمينات الإقتصادية**

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الإستثمار، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي **2000 /2001** . يتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**

بمهام أساسية لإنجاح البرامج و ذلك حسب ثلاثة أبعاد و هي، هيئة للإقراض و التأمين الاقتصادي ومحاسب لصناديق العمومية.

و نسجل أيضا، أن هناك مؤسسات مالية كبيرة: بنك البدر, البنك الوطني الجزائري **BNA** و القرض الشعبي الجزائري **CPA**، أمضت عقود مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لكي تمول المستثمرات التابعة للقطاع الفلاحي، هذه البنوك تسير في طريق بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** الذي خاض شوطا كبيرا في هذا الميدان.

إن وعى الحكومة بالدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التوازن الاجتماعي، ودفع عجلة الإنعاش الاقتصادي جعلت المخطط الوطني التنمية الريفية يعتمد على دعم خاص وملائم وكذا مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يسمح هذا النظام بتأمين مداخيل الفلاحين، ويأخذ بعين الاعتبار، كذلك المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الريفية، والذي يعد امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية.

وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج منوعة تمحور أساسا حول:[79]

1- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.

2- موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتيارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف.

3- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزل عن السكان في المناطق المعزولة.

4- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة **عبر** تحويل نظم الإنتاج وتكييفها.

[79] **وزارة الفلاحة، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جويلية 2004 ص 30.**

5- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد.

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستراتتجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مشروع جويلية، 2004، ص: 30. ومن أسباب الانتقال إلى إستراتيجية التنمية الريفية ما يلي:

الحاجة إلى جواب شامل أمام تعقد المشكلات.

الوعي الأفضل بواقع أوضاع المناطق الريفية.

حدود المقاربات القطاعية وتهيئة الإقليم.

وبصفة عامة فإن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة شرع فيها منذ سنة 2003، ومن بين الأعمال التي قامت بها الحكومة ما يلي:[80]

المشاريع الجوارية والتحسين على كل المستويات: حيث تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية، يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان وتدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية وتوسيعها إلى أنشطة أخرى قصد تحسين دخلهم وبذلك تحسين مستوى ظروف معيشتهم.
إجراءات الدعم: ولقد أخذ دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية:
تكييف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، للتكفل أفضل بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي ودعم التصدير.

- استعمال صندوق إصلاح الأراضي بواسطة التنازل بصفة انتقالية حتى سنة 2002
- استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة.
- وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب.
- إنشاء جهاز للمساعدة الموجهة للسكن الريفى.

المطلب الثاني: اهم السياسات المتبعة في اطار PNDA .PNDAR

1- سياسة تنمية الموارد الأرضية والمائية:

تشكل الأرض والماء أهم عناصر القاعدة الانتاجية، ولذلك فإن قميتها تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا ورأسيا من خلال التوزيع الأمثل لهذين الموردين.

[80] **نفس المرجع السابق ص 31.**

وتشير بعض الدراسات إلى تعرض مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والموارد المائية في الجزائر إلى نقص الخصوبة وانخفاض الإنتاجية وتعرض مخزون المياه الجوفية لاستنزاف جائر لزيادة إنشاء مشاريع التوسع الزراعي الأفقي مما أدى إلى ندهور مساحات واسعة من تلك الأراضي وهبوط كبير في منسوب المياه وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية.[81]

لحماية تلك الموارد الأرضية والمائية قامت الجزائر بإتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت في برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب والذي يعرف " بالفلاحة الصحراوية " عن طريق إعادة الاعتبار وتجديد النخيل وتوسيعها ويتم تنفيذ هذه المشاريع في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية و الاستصلاحات الكبرى عن طريق الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما قامت بتفيذ برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز وحماية الموارد الطبيعية وحسن استغلالها بمشاركة سكان الريف.

كما قامت الجزائر بحماية التجمعات المائية بإتباع تدابير مكافحة الانجراف البيولوجي والميكانيكي بالإضافة إلى حجز الموارد المائية.

2- سياسة حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول العربية إلى تنمية قطاعها الإنتاجي سواء منه النباتي أو الحيواني أو السمكي من خلال تنفيذ عدة برامج زراعية، ففي مجال تنمية الإنتاج النباتي قامت بإيداع سياسة التوسع الزراعي الأفقي عن طريق القيام باستصلاح أراضي زراعية جديدة سواء في الشمال أو في الجنوب بالإضافة إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة و النخيل، الزيتون، المشمش، التين...إ، والذي يعاب عليها أنها في تطبيقها على الواقع لم تعط النتائج المرجوة منها حيث لم تحقق الزيادة في مساحات وإنتاج المنتجات المعاشية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك قامت بإصلاح هذا الخلل عن طريق تقديم الدعم اللازم لتطوير إنتاج كل من الحبوب والحمضيات وإنتاج بذور البطاطا وزراعة الكروم مع التركيز على تطوير عملية الري للمساعدة على تحقيق ذلك.[82]

أما فيما يخص تنمية الإنتاج الحيوانى فلقد قامت بتنفيذ عدة مشروعات تمثلت في العمل على التحسين الوراثي والحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتكثير، من خلال دعم التلقيح الاصطناعي، إلى جانب العمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف من خلال تقديم الدعم للمستمرين الذين يدمجون الزراعة

[81] عبد القادر الفاضل، القطاع الزراعي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 107.
[82] عيسى بن ناصر طوش، مشكلة الغذاء في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005، ص288.

العلفية في أنظمتهم الإنتاجية، وتقديم الدعم لصغار المنتجين لإقامة مشروعات تربية الحيوان وإنتاج الألبان واللحوم والبيض[83]

أما قمية قطاع الإنتاج السمكي فلقد قامت الجزائر في المدة ما بين 2000-2004 بتحديد مخزون الثروة السمكية عن طريق انجاز خرائط، وتوزيعها على المهنيين لتوجيههم مباشرة إلى المناطق المتواجد فيها السمك، حيث تم عملية البحث عن طريق معطيات (ج ب أس) وهو ما يساعد على التقليل من الجهد والطاقة.

بعد التعرف على مخزون السمك قامت في المرحلة الثانية ما بين 2005- 2009 بتنمية القدرات الإنتاجية مع تحديد عدد السفن بما يتناسب مع الثروة السمكية، هذا كله إلى جانب اهتمامها بتربية الأسماك حيث شرعت في تنفيذ المشاريع الأولى والتي تم استلامها بقدرة إنتاجية بلغت 10000 طن.

3- سياسات التنمية الريفية:

يعانى الفرد الريفى فى الجزائر من تخلف في مستوى الخدمات سواء كانت منها الخدمات التعليمية أو الاتصالية أو خدمات الطاقة هذه الأوضاع دفعته إلى الهجرة من الريف إلى المدينة ما أسهم في إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمرانى على حساب الأراضي الزراعية وكذلك ترك هذه الأخيرة من دون استغلال.

للحد من تفاقم الهجرة الريفية قامت الجزائر بتنفيذ عدة برامج شملت الإسكان من خلال الاتفاقية المؤرخة في 26 فيفري 2002 المبرمة ما بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تمويل السكن الريفي بالإضافة إلى العمل على:[84]

- تحسين القرى وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية.

-- التنويع الاقتصادي من خلال الاهتمام بالتسويق والسياحة الريفية والحرف اليدوية والشركات الصغيرة والمتوسطة والطاقة المتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الاتصال.

--- حماية وتعزيز الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية كالغابات والسهوب والواحات والسواحل والأراضي الزراعية.

4- سياسات التجارة الخارجية:

[83] **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، برنامج التجديد الفلاحي،2006 ، ص،ص 9، 15**

[84] **وزارة الفلاحة، برنامج التنمية الريفية،2002 ص 8**

في إطار سعي الجزائر لضمان تحقيق استمرارية تحقيق الأمن الغذائي قامت الجزائر بإبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، يسمح بتحرير جزئي للمنتجات الفلاحية وإنشاء منطقة تجارة حرة، لحرية أكبر لتجارة المنتوجات الفلاحية مع الأخذ بعين الاعتبار النحو التجاري المجسد بين الطرفين، مع العلم أن هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ في سنة 2005 بعد حصوله على المصادقة من طرف البرلمان.[85]

بالإضافة إلى هذا الاتفاق قامت باتخاذ إجراءات وقائية تمثلت في الحجز الزراعي على السلع التي تسبب الضرر بصحة الإنسان من خلال إصدار القرار الوزاري المشترك في 18 ديسمبر 2002 والذي يكلف المسؤولين على المراكز الحدودية بمراقبة دخول الفسائل للتراب الوطني وهو ما سميناه سابقا بأمان الغذاء.[86]

في عام 2007 قامت الجزائر بإعفاء بعض السلع الزراعية الضرورية كالبطاطا مثلا من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة وذلك من خلال قانون رقم 10/07 المؤرخ في 19 سبتمبر 2007.

5- سياسات الدعم:

انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع الزراعي وذلك لتحسين الإنتاج والإنتاجية، ومن أشكال الدعم التي قامت بها الدولة تخفيض نسب الفوائد على القروض إذ وصلت إلى صفر بالمائة، هذا إلى جانب استفادة الفلاحون ولأول مرة من مسح الديون التي بلغت 14 مليار دج سنة 2001، إضافة إلى تقديم الإعانات عن طريق الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية المتخصصة في تربية المواشي والدواجن....

في سنة 2008 قامت الحكومة الجزائرية بدعم اقتناء التجهيزات الخاصة بتربية الدواجن والحيوانات الصغيرة حيث قدر بـ: 30 بالمائة من قيمة التجهيزات، هذا إلى جانب تقديم منح لتطوير إنتاج الطماطم الصناعية وصلت إلى 2 دج للكلغ كمنحة للإنتاج و1.50 دج/ كغ كمنحة للتحويل، كما قامت بتقديم الدعم لتطوير الزراعة الجبلية حيث بلغ 36000 دج / هكتار[87]

---

[85] **itifakiachar=mincom?/arab/dz.gov.mincommerce.www//:http**

خليصة مالكي، تقييم الفرص المتاحة لاستغلال المزايا الموجودة في الفلاحة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2006، ص 117.[86]

[87] **برنامج التجديد الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص،ص 1،31**

سياسة الأسعار الزراعية:

تقوم السياسة السعرية في الجزائر على سياسة السعر المدعوم لبعض المنتجات الزراعية، عن طريق شراء هذه المنتوجات أو تعلن عن نيتها بشرائها بهذا السعر.[88]

سياسة التصنيع:

لم تستطع الجزائر الربط بين التطورين في القطاع الزراعي والصناعي بشكل يسمح لها بزيادة عرض في أحد القطاعين نتيجة زيادة الطلب في الآخر، وهذا بالرغم من سعيها إلى تطوير الصناعات الغذائية الزراعية لتحقيق التكامل بينهما من خلال إقامة 300 فرع لتشجيع استثمار الشباب التقنيين في الصناعات الغذائية، وازدياد حجم تكلفة الاستثمارات والتي تمثل فيها الصناعات الغذائية نسبة معمرة بعدما أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذا الفرع الحيوي في الاقتصاد، وتبقى الشركات الكبيرة التي تهتم بتحويل المنتجات الفلاحية حكرا فقط على رجال الأعمال أصحاب النفوذ، ما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي الوطني لغياب المنافسة وهو ما حدث في أزمة السكر والزيت.[89]

المطلب الثالث: المؤشرات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التقويمية لمختلف برامج التنمية الفلاحية الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007.

تنمية الشعب الفلاحية في إطار الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي:[90]

1) الاستثمارات:

- المشاريع المصادق عليها: 8641.

– عدد المستثمرات المنخرطة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: 7200.

– عدد المشاريع المنجزة: 7212 (81 بالمائة).

– مبلغ الدعم المصروف: 3.748.094.813 دح.

– المبلغ المتوسط الممنوح لتدعيم الاستثمار/ كل مستثمرة: 600.000 دح، ويعتبر هذا دعم ضعيف مقارنة بمتوسط المعدل الوطني وبعض البلدان المجاورة.

الجدول رقم (27) تصنيف المستثمرات الفلاحية حسب المساحات:

---

[88] رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى ، لبنان 2000، ص 257
[89] الماحي ثريا، استراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات الصناعة الغذائية بين الواقع و المامول، الملتقى الدولي الرابع، ص5
[90] وزارة الفلاحة، تقرير حول وضعية القطاع الفلاحي ،2007.

الصنف	اقل من 05 هكتار	من 05 إلى 10 هكتار	من 10 إلى 20 هكتار	من 20 إلى 50 هكتار	اكثر من 50 هكتار	المجموع
النسبة	22بالمائة	22 بالمائة	29 بالمائة	21 بالمائة	06 بالمائة	100 بالمائة

الاستثمار المدعم للمستثمرات الفلاحية:

موجه بالخصوص للإطارات الجامعية في الميدان الفلاحي، فعدد المشاريع المدروسة والمعتمدة هو 94 أنجز منها 35، توزيع المشاريع حسب التخصصات التالية: وحدات الحليب هي 08 وحدات، مخابر تحاليل التربة هي 03 وحدات، وحدة معالجة النباتات والخدمات الفلاحية هي 11 وحدة، مكاتب الدراسات الفلاحية الاستشارية هي 12 مكتب، ورشة الصيانة وتصليح الآلات الفلاحية هي 01.

2) **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز**:

في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز استفادت الولاية منذ 1998 إلى غاية 2004 من عدت مشاريع: عدد المحيطات المسجلة هي 29، المساحة الإجمالية للمحيطات هي 34.384 هكتار، عدد المستفيدين المتوقع هو 4.255، عدد البلديات المستفيدة هو 16.

مكننة القطاع الفلاحي: في إطار تدعيم حظيرة العتاد الفلاحي استفادت الولاية من:

- **حصة 2005/2004**:

- آلالات الحصاد: 15.

– الجرارت: 55.

– وحدات العتاد الفلاحي المنقول: 83.

– عدد الملفات المدروسة: 94.

– عدد الملفات المصادق عليها: 60.

– **حصة 2007/2006**:

- الآلات الحصاد: 17.

– الجرارت: 124 (ثاني حصة على المستوى الوطني).

– وحدات العتاد الفلاحي المنقول: 186.

– عدد الملفات المدروسة: 163.

– عدد الملفات المصادق عليها: 113.

– تصليح الحاصدات: 08. تراوحت نسبة الدعم من 25 بالمائة إلى 60 بالمائة وتختلف حسب قوة الجرار والعتاد الممنوح.

خلاصة:

مرت السياسة السعرية في المجال الزراعي بالجزائر بمرحلتين. مرحلة تميزت بدعم الأسعار الزراعية، ومرحلة تم خلالها إلغاء الدعم على منتجات القطاع العام.

إن سياسة دعم المنتجات الزراعية قامت على تقديم الدعم والإعانات لمختلف الهياكل المكلفة بتسويق المنتجات الزراعية من أجل تخفيض أسعار المنتجات الزراعية. وعموما يمكن القول أن الأسعار الزراعية خلال هذه المرحلة تميزت بالاستقرار بسبب مركزية تحديدها ومراقبتها.

ولم تكن هذه الأسعار تعبر عن حقيقة التكاليف الإنتاجية في القطاع الزراعي، التي كانت مرتفعة نسبيا. ومن تم لم تكن تعبر بصدق عن الوضع المالي للمزارع، التي كانت تعيش بشكل كبير على المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة وعلى السحب على المكشوف، وهو ما أدى إلى تزايد مديونية المزارع في ظل ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج خاصة المستوردة منها.

لمواجهة هذا الوضع كان من الضروري العمل بنظام سعري يسمح بتحقيق الرشادة الاقتصادية. ولهذا تم البدء في تحرير أسعار المنتجات الزراعية تدريجيا مع انطلاق المخطط الخماسي الأول.

لقد كان الدعم الحكومي المقدم للسلع الإستهلاكية الأساسية مرتفعا وكانت أعباء هذا الدعم تتحملها ميزانية الدولة. ولقد نجم عن هذا الدعم سلبيات عديدة استدعت فيما بعد إلغائه بصورة تدريجية وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية في ذاتها. فلقد كان الدعم العام الموجه للمواد الغذائية مكلفا ومبذرا للموارد المالية إضافة إلى كونه لم يكن دعما متكافئا من حيث توزيعه على شرائح المجتمع المختلفة. فلقد كانت الجماعات التي تتمتع بمداخيل عالية هي التي كانت تستفيد أكثر من نظام الدعم العام بسبب التوجيه السيئ لهذا الدعم. من ناحية أخرى كان نظام الدعم العام مكلفا، فقد كان يشكل

ما نسبته 4 % من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1990.[91] من جهة ثانية اتسم نظام الدعم بعدم الكفاءة بسبب الاستفادة الكبيرة التي كانت تتمتع بها الطبقة المتوسطة. وزيادة على هذا كانت المنتجات المدعمة تحول لاستخدامات غير الاستخدامات التي كانت موجهة لها . أما السلع المدعمة التي كان من السهل نقلها وتحويلها من مكان لآخر، مثل الحليب المجفف (مسحوق) والسميد، فقد كانت تهرب عبر الحدود إلى البلدان المجاورة.

ولمواجهة رفع دعم في القطاع الزراعي لجأت الدولة إلى التعويض المباشر ابتداء من سنة 1990 من خلال خلق مجموعة من الصناديق تتولى دعم القطاع الفلاحي في الجزائر. ويعتبر الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية أهم هذه الصناديق. لكن رغم ذلك يمكن القول أن هذه العملية تميزت بالإرتجالية. وقد عبر عن ذلك وزير الفلاحة بالقول أن أموال الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لم تكن توجه أساسا للفلاحين الحقيقيين ...

لمواجهة هذا الوضع تم تبني مخططا جديدا للتنمية الفلاحية يقوم على تحويل النمط الزراعي حسب الخصوصيات المناخية لكل منطقة مع تكفل وزارة الفلاحة بدعم الفلاحين الذين يغيرون مزروعاتهم.

[91] كان الدعم المقدم لبعض البنود (يتكون في جزء كبير منه المواد الغذائية) يدفع من حساب خاص للخزينة خارج الميزانية وهو صندوق التعويضات الذي كان يدفع للشركات الفرق بين تكلفة استيراد المنتجات وأسعارها المحددة. وكان هذا البرنامج يمول اعتمادا على 3 مصادر هي: ـ تحويلات الميزانية؛ ـ رسوم محددة على الواردات والإنتاج المحلي في شكل ضرائب تعويضية؛ ـ رسوم استثنائية أخرى مفروضة على المبيعات المحلية.
أنظر: صندوق النقد الدولي؛ تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. ص 85.

المبحث الأول: تقييم السياسات الزراعية لـ PNDA و PNDAR (2000-2010)

رغم انتهاج الجزائر لسياسات جديدة تختلف تماما عن السياسات السابقة إلا أنه لا يمكن القول بأنه تم تحقيق الأهداف إلا بعد القيام بعملية تقييم للسياسات بالاعتماد على مؤشرات عديدة.

المطلب الأول: تقييم السياسات الزراعية لـ PNDA

استغلال الموارد الزراعية

ولقد جاء تطورها على النحو التالي:

تطور المساحة المسقية: شهدت الفترة 2000- 2004 بداية الاهتمام بالزراعة المسقية، وقد أعطت السياسات التى انتهجتها الجزائر ثمارها من خلال زيادة ملموسة فى مساحة الأراضي الزراعية المسقية، وهذا بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والمتمثلة في بناء السدود وإقامة الحواجز المائية وحفر الآبار، والجدول التالي يوضح تطور الأراضي المسقية في الجزائر:

جدول رقم (28): تطور الأراضي المسقية في الجزائر خلال الفترة 2000— 2004

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
المساحة (هكتار)	350000	617427	644978	722320	793337

وزارة الفلاحة - تقرير حول قطاع الفلاحة 2006 -

نلاحظ من الجدول بأن المساحة المروية عرفت زيادة مستمرة من خص الأربع سنوات مقارنة بسنة 2000، فمثلا في سنة 2004 بلغت 793337 هكتار بعدما كانت في سنة 2000 حوالي 350000 هكتار، أي بزيادة قدرت بالضعف، وبالتالي برنامج **PNDA** أعطى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمساحة المروية.

حجم القيمة المضافة الزراعية:

عرفت القيمة المضافة الزراعية في الجزائر ارتفاعا محسوبا ابتداء من سنة 2000، وهذا بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والجدول التالي يوضح التطور في القيمة المضافة:

جدول رقم (29): تطور القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2000— 2004

	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة المضافة الزراعة (مليار دينار)	322.01	411.5	415.1	496.3	511.7
القيمة المضافة الإجمالية (مليار دينار)	3360.1	3485	3645.4	4234	5027.26
نسبة القيمة الزراعية المضافة من الاجمالية %	9.58	11.81	11.39	11.72	10.18

وزارة الفلاحة - تقرير حول قطاع الفلاحة 2006 ص 6 -

من الجدول أعلاه يتضح بأن القيمة المضافة الزراعية شهدت ارتفاعا مستمرا ابتداء من سنة 2000، إلا أن نسبة القيمة المضافة الزراعية من الإجمالية عرفت تذبذبا بين الزيادة و النقصان، وهذا راجع إلى زيادة القيمة المضافة الإجمالية، كما ان الارتفاع في القيمة المضافة الزراعية لم يكن بشكل كبير خاصة إذا ما قارنا سنة 2003 بسنة 2004، وبالتالى فإن القطاع الزراعى لا يزال يحتاج إلى بذل مجهودات أكبر.

حجم اليد العاملة الزراعية:

إن من بين الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها في إطار برنامج التنمية الفلاحية زيادة حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي، وهذا عن طريق خلق مناصب شغل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، والجدول التالي يوضح عدد المناصب التي استطاع القطاع الزراعي خلقها:

شكلرقم(11): تطور حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الزراعي خلال الفترة 2000— 2004

الوحدة نسمة

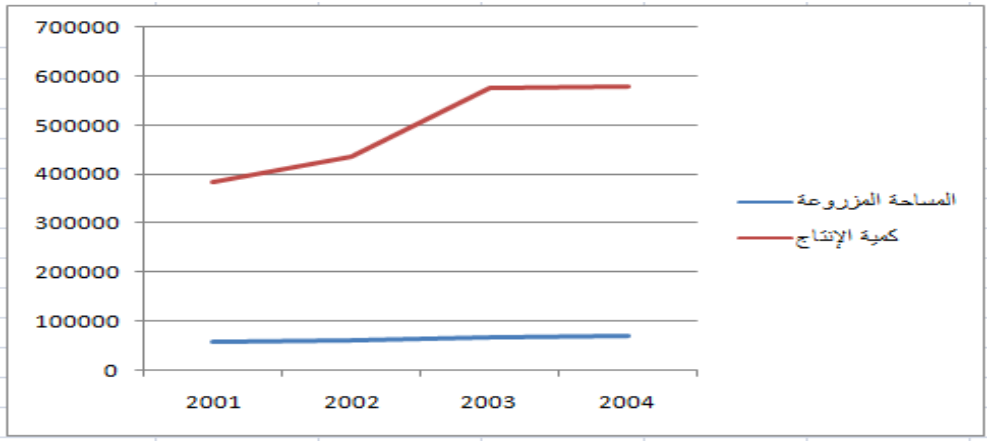

وزارة الفلاحة - تقرير حول قطاع الفلاحة 2006 ص 12 -

من خص الجدول يتضح بأن حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الزراعي تتصف بالتذبذب، إلا أنها تعد معتبرة وهذا بفضل السياسة المنيعة من طرف الحكومة في إطار برنامج التنمية الفلاحية، الذي كان من بين أهدافه خلق مناصب جديدة ولكن يجب بذل مزيد من الجهد لامتصاص البطالة كون الزراعة تتصف بكثافة اليد العاملة، وبالتالي لا يزال هذا القطاع بحاجة إلى المزيد من العمل.

الناتج النباتي:

تعير الحبوب والبقول الجافة والتمور والبطاطا من المحاصيل التي يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتطويرها بشكل خاص، ولذلك وجب دراستها لمعرفة النتائج المحققة في إطار هذا البرنامج:

تطور إنتاج الحبوب:

كما تم ذكره سابقا بأن من الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها هي الزيادة في المساحة الزراعية للحبوب إلى جانب زيادة الإنتاج، وفيما يلي أهم التطورات التي طرأت على إنتاج الحبوب في الجزائر:

جدول رقم (30): تطور مساحة وإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000- 2004

المساحة: 1000 هكتار **الإنتاج: 1000 قنطار**

		2001\2000	2002\2001	2003\2002	2004\2003
القمح الصلب	المساحة	1419	1350	1320	1370
	الإنتاج	1238	9509	18022	20017
القمح اللين	المساحة	934	813	812	808
	الإنتاج	8003	5508	11625	7290
الشعير	المساحة	872	894	833	1.029
	الإنتاج	5746	4161	12219	12116
الخرطال	المساحة	58	71	77	80
	الإنتاج	436	394	775	980

المجموع	المساحة	3184	3130	3045	3290
	الإنتاج	2657	19514	42641	40313

وزارة الفلاحة - تقرير حول قطاع الفلاحة 2006 ص 20 -

من خلال الجدول يتضح بأن الجزائر حققت ما كانت تصبو إليه، وهو الوصول بالمساحة الزراعية إلى 3 مليون هكتار، والإنتاج الزراعي إلى 40 مليون قنطار وهذا من خلال ما لحظناه من بيانات الجدول أعلاه بالرغم من أن الإنتاج عرف تذبذبا، وبالتالي فإن على الدولة العمل على استمرارية الإنتاج في السنوات المقبلة

تطور إنتاج البقوليات:

تعتبر البقول الجافة من المجموعات الزراعية الغذائية التي أولتها الدولة الاهتمام، عن طريق الدعم والإعانات المقدمة لمنتجيها وهذا لتحقيق الاكتفاء الغذائي منها والجدول التالي يوضح تطورها:

شكل رقم (12): تطور إنتاج البقوليا ت خلال الفترة 2000— 2004

المساحة: هكتار

الإنتاج: قنطار

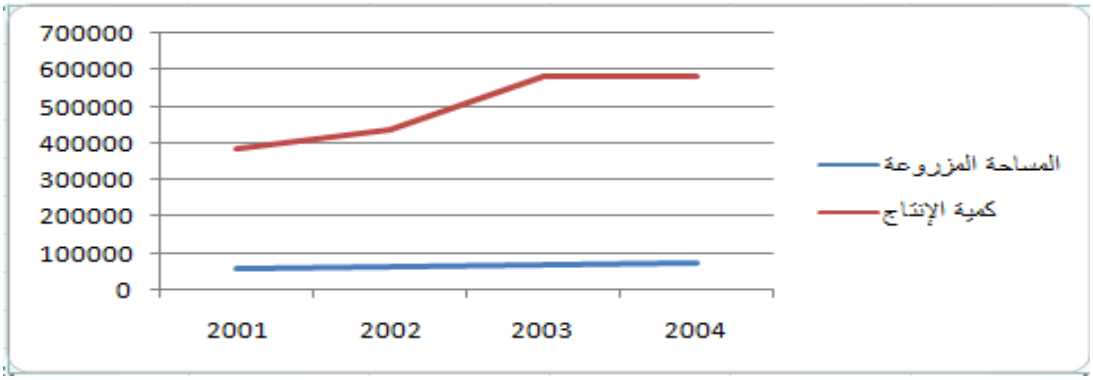

من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 5

من خلال الجدول يتضح بأن كمية الإنتاج والمساحة الزراعية عرفتا زيادة مستمرة ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2004، لكن هذه الزيادة لم تسمح للجزائر الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، وبذلك فإن السياسة المنتهجة من طرف الحكومة لم تكن ناجحة وعليها النظر إلى أسباب ذلك ومعالجتها.

تطور إنتاج الخضر:

وأما فيما يتعلق بإنتاج الخضر فلقد عرفت عدة **ت**حولات خاصة السنوات 2000- 2004 والجدول التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (13): تطور إنتاج البطاطا في الجزائر خلال الفترة 2000- 2004

المساحة: هكتار **الإنتاج: قنطار**

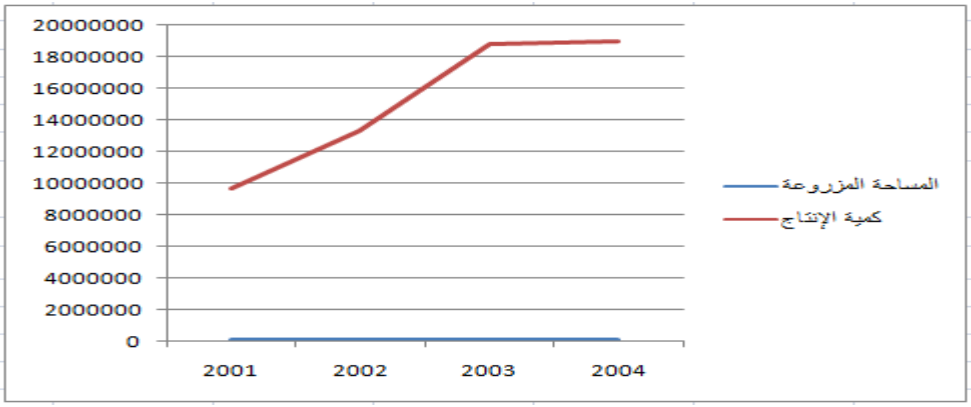

من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 5

حسب الأهداف المسطرة من طرف الدولة والتي تم ذكرها سابقا، فإن الحكومة لم تستطع تحقيق ما كانت صعبوا لتحقيقه فيما يخص إنتاج الخضر، وهذا بالنظر لإحصائيات الجدول أعلاه، إلا أنها اقتربت من ذلك حيث لم يتبقى الكثير، حيث عرف إنتاج البطاطا زيادة مستمرة خلال فترة 2000-2004 وبذلك وجب الاستمرار على نفس النهج مع تقديم مزيد من الدعم لهذا المنتوج حتى يتسنى على نفس العرض والعمل على زيادته مستقبلا.

المطلب الثاني: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2005—2010)

بعد تقييم لما حققه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لا بد لنا بقيام نفس الدراسة على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ومعرفة النتائج المحققة في إطار هذا المخطط الجديد الذي وضعته الحكومة الجزائرية بإضافة التنمية الريفية للتنمية الفلاحية قصد تحقيق توازن في التنمية تشمل الريف والمدينة ولذلك جاءت النتائج على النحو التالي:

تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي:

استكمالا لبرنامج **PNDA** من خلال المحافظة على حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي وزيادتها على مر السنوات حتى يتسنى للجزائر التخفيف من حدة البطالة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

شكل رقم (14): تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي 2005—2008

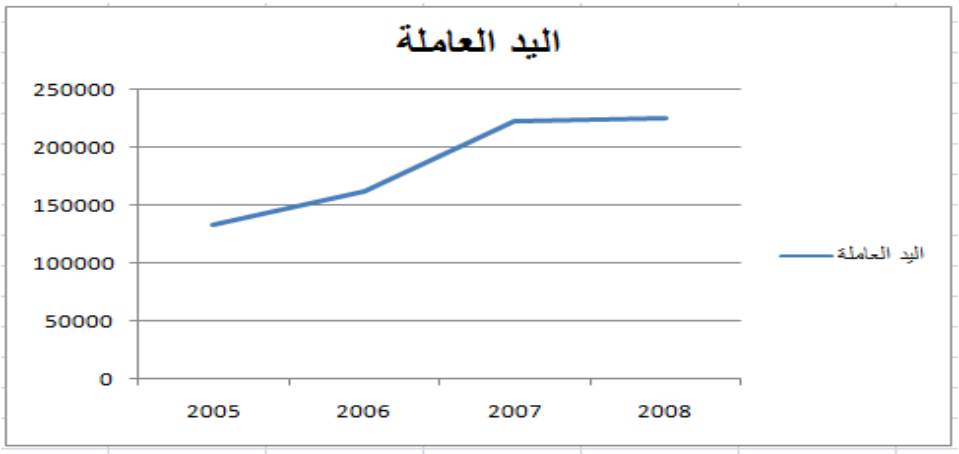

وزارة الفلاحة - تقرير حول قطاع الفلاحة 2009 -

من خلال الشكل يمكن القول بأن حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي عرفت تزايدا مستمرا ابتداء من ستة 2005 وبالتالي فإن القطاع الزراعي تحسن في هذه السنوات وأصبح يجذب اليد العاملة، وذلك من خلال السياسة المنتهجة من خلال برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية.

<u>الناتج الزراعي</u>

معدل نمو الناتج الزراعي:

تتأثر قيمة الإنتاج بمستوى ما تحقق على صعيد الإنتاجين النباتي والحيواني والأسعار الزراعية، لدينا الجدول التالي الذي يعبر عن قيمة الإنتاج الزراعي والرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي:

جدول رقم (31): معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر

البيان	2005	2006	2007	2008
الإنتاج الزراعي	1028000	881200	10105	1119700
الرقم القياسى لقيمة الإنتاج الزراعي	223.47	191.56	219.6	243.41

وزارة الفلاحة - تقرير حول قطاع الفلاحة 2009 -

الملاحظ من الجدول هو ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي الجزائري للأعوام من 2005 حتى 2008 مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الذي شهدته سنة 2006 في حين شهدت سنة 2008 أعلى مستوى له حيث بلغ 243.41، وارتفاع الرقم القياسي لا يعني ارتفاع في قيمة الإنتاج فممكن أن يكون ناجم عن الارتفاع في الأسعار وهو ما كان فعلا خاصة في سنة 2007 و2008 التي وصل فيها معدل التضخم 6.56 بالمائة 7.40 بالمائة على التوالي، ولذلك وجب على الجزائر العمل على تخفيض الأسعار مع الزيادة في الإنتاج وذلك عن طريق التوسع الزراعي الأفقي والرأسي مع التركيز على إنتاج المواد الاساسية التي تحقق الأمن الغذائي ولو لم تكن تمتلك فيها ميزة نسبية والحد من مشكلة التوسع العمراني والمزيد من الاستصلاح للأراضي الزراعية.

الناتج النباتي:

لقد عرف الإنتاج النباتي بالجزائر في السنوات الأخيرة عدة تغيرات فى محاصيله الزراعية الرئيسية وفى مقدمتها الحبوب، التي طرأ عليها بعض التحسن ما بين 2000 إلى 2007 وحققت أقصى مستوى لها في سنة 2003، حيث بلغ إنتاجها 42643 ألف قنطار مسجلة ارتفاعا عن إنتاج سنة 2000 الذي بلغ 26675 ألف قنطار، في حين تراجع محصول الحبوب في سنة 2008 حيث بلغ 15336 ألف قنطار. وفيما يلي جدول يوضح تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من سنة 2006 إلى غاية 2008:

شكل (15): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 2006-2008

الوحدة 1000 قنطار

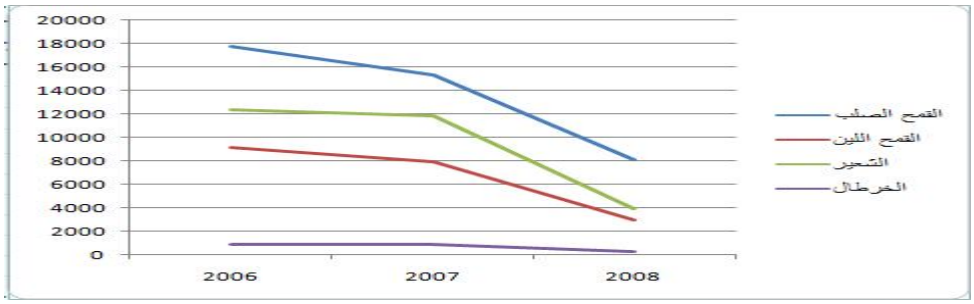

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2007-2009، رقم 40، ص:31

من خلال الشكل يتبين بأن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لم يستطع الحفاظ على ما تحقق في المخطط القديم، وبالتالي إنتاج الحبوب لا يزال يعتمد بشكل كبير على الأمطار ولذلك وجب أخذ أمر تطويره بجدية وإعطائه أكبر أهمية بعد البنية التحتية التي تسعى الجزائر لتطويرها.

أما بالنسبة للبقوليات فلقد عرفت المساحة الزراعية انخفاضا في سنة 2008 حيث بلغت 61.02 ألف هكتار في حين بلغت سنة 2006 ما يقارب 66.67 ألف هكتار، وهو ما أدى إلى نقص الإنتاج حيث بلغ 44.07 ألف طن سنة 2006 منخفضا إلى 39.97 ألف طن سنة 2008، علما بأن الفول الجاف يأخذ النسبة الكبرى من المساحة المزروعة حيث بلغت 30.69 ألف هكتار سنة 2008 والجدول التالي يوضح تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر

جدول رقم (32): تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر 2006—2008

المساحة: ألف هكتار كمية الإنتاج: ألف طن المردودية: طن/هكتار

		2006	2007	2008
الفول الجاف	المساحة المزروعة	33.54	31.28	30.69
	كمية الانتاج	24.30	27.97	23.52

	المردودية	0.72	0.89	0.76
الفاصولياء الجافة	المساحة المزروعة	1.50	1.93	1.04
	كمية الانتاج	0.91	0.92	0.54
	المردودية	0.60	0.47	0.51
البازلاء الجافة	المساحة المزروعة	916	9.18	7.56
	كمية الانتاج	5.38	6.24	3.62
	المردودية	0.58	0.67	0.47
العدس	المساحة المزروعة	1.22	0.87	1.37
	كمية الانتاج	066	0.56	1.08
	المردودية	0.54	066	0.78
الحمص	المساحة المزروعة	21.25	20.68	20.36
	كمية الانتاج	12.71	14.29	11.21
	المردودية	0.59	0 69	0.55
المجموع	المساحة المزروعة	66 67	63.94	61.02
	كمية الانتاج	43.96	49.98	39.97
	المردودية	0.65	0.78	0.65

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، مجلد 29، 2009 ص ص 54،49

من الجدول نلاحظ بأن نسبة المساحة المزروعة من الفول الجاف والحمص عرفت انخفاضا مستمرا حيث وصلت وهو أدنى حد لها مقارنة بنسبة 2006 في حين شهدت مساحة المحاصيل الزراعية الأخرى عدة تذبذبات بين الانخفاض والارتفاع وأما الملاحظ على كمية الإنتاج بالنسبة لمحصولي الفول الجاف والحمص فلقد عرف تذبذبا، وبالتالي فإننا نحكم على السياسة المنتهجة لتطوير إنتاج البقول الجافة بالفشل كونها لم تساهم في زيادة الإنتاج وإنما شهدت الانخفاض مقارنة بسنة 2004 التي وصلت فيها 580000 قطار.

وأما بالنسبة للخضروات فإن إنتاجها عرفت زيادة من سنة لأخرى والجدول التالي يوضح التطور الحاصل في إنتاج الخضروات بالجزائر:

وتشتمل الخضر في الجزائر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية تتمثل في الطماطم، البصل الجاف، بالإضافة إلى الباذنجان والبازلاء الخضراء إلى غير ذلك وتعبر بيانات الجدول أعلاه على الزيادة المستمرة للمساحة المخصصة لهذه المحاصيل خلال الفترة (2001-2008) والتي عرفت اتجاها تصاعديا ابتدءا من سنة 2000 وأما بخصوص الإنتاج فعرف بدوره تزايدا في كمياته، حيث بلغ الإنتاج سنة 2008 ما قيمته 6068.13 ألف طن و سوف نشير بشيء من التفصيل لبعض محاصيل هذه المجموعة. و الجدول التالي يوضح اهم التطورات التي طرأت على انتاج الخضروات

جدول رقم (33): تطور إنتاج محاصيل الخضروات في الجزائر 2006— 2008

المساحة: ألف هكتار كمية الإنتاج: ألف طن المردودية: طن/هكتار

		2006	2007	2008
الطماطم	المساحة المزروعة	31.01	20.08	19.66
	كمية الانتاج	796.13	567.31	559.25
البطاطا	المساحة المزروعة	98.83	73.34	91.84
	كمية الانتاج	2180.96	1506.86	2171.06
البصل	المساحة المزروعة	38.42	38.52	38.37
	كمية الانتاج	703.87	826.59	759.17
البازلاء	المساحة المزروعة	25.82	25.82	25.82
	كمية الانتاج	81.50	81.50	81.50
الجزر	المساحة المزروعة	15.39	14.58	15.03
	كمية الانتاج	229.29	252.77	254.00
الفول الأخضر	المساحة المزروعة	21.13	20.66	20.40
	كمية الانتاج	275.89	268.05	280.40

وزارة الفلاحة - تقرير حول قطاع الفلاحة 2009 -

وأما بالنسبة لإنتاج الفواكه في الجزائر فلقد احتلت الجزائر المرتبة الرابعة بين الدول العربية، حيث بلغ الإنتاج سنة 2008 ما يقارب 2653.51 ألف طن، وجاء الترتيب، على النحو التالى: مصر، المغرب، سوريا، الجزائر وهذا حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وتشتمل الفواكه على عدة أصناف نذكر منها: الحمضيات الكروم والفواكه الأخرى.

وفقا للتقرير السنوي لتطور الحمضيات في الجزائر فقد بلغ الإنتاج سنة 2006 نحو 6803450 قنطار، بزيادة تقدر 8.43 بالمائة عن سنة 2005 وهذا راجع إلى زيادة مساحة الأشجار المنتجة، حيث بلغت سنة 2006 ما يساوي 45859 هكتار، في حين بلغت سنة 2005 ما يقارب 44059 هكتار، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر من سنة 2006 حتى 2008.

شكل رقم (15): تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2006 — 2008

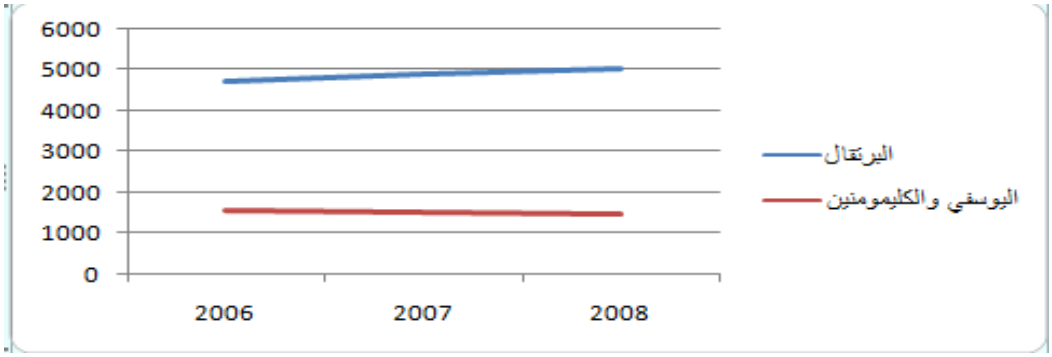

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2007—2009، رقم 40، ص 31.

من خلال الجدول يتبين بأن الجزائر حققت إنتاجا متزايدا من سنة لأخرى إبتداءا من 2006 وحتى 2008، وهذا نتيجة السياسة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية في دعم الأشجار من خلال تقديم قروض طويلة الأجل.

وأما بالنسبة لإنتاج العنب في الجزائر فلقد احتل المراتب الأولى من حيث الإنتاج بين الدول العربية، حيث جاءت في المرتبة الثانية بإنتاج قدره 401.99 ألف طن، وهذا في سنة 2008 رغم تراجع المساحة المستثمرة إلى 73.74 ألف هكتار مقارنة بسنة 2007 التي بلغت فيها 76.75 ألف هكتار والجدول التالي يوضح تطور إنتاج العنب في الجزائر.

جدول رقم (34): تطور إنتاج العنب في الجزائر خلال الفترة 2006-2008

كمية الإنتاج: ألف طن المساحة: أك هكتار الأشجار: بالالف شجرة

	2006	2007	2008
المساحة المثمرة	75.19	76.75	73.74
الأشحار المنتجة	188117.	225091	188034.
كمية الإنتاج	398.02	245	401.99

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص 82

وأخيرا إنتاج الفواكه الأخرى والتي تمثلت في (التفاح، الأجاص، الخوخ، المشمش.....)، والتي سجلت زيادة مستمرة منذ سنة 2001 حتى سنة 2006 حيث بلغ إنتاجها سنة 2006 نحو 9809810 قنطار محققة زيادة قدرها 26.86بالمائة عن سنة 2005 التي بلغ إنتاجها 7732440 قنطار، في حين

عرفت المساحة المغروسة والمنتجة تذبذبا بالزيادة والنقصان، فمثلا المساحة المغروسة سنة 2005 عرفت انخفاضا بالمقارنة بسنة 2004، ولكن رغم هذا الانخفاض إلا أن الإنتاج سجل زيادة بنسبة 13.04 بالمائة، وهو ما يعني التحسن الملحوظ الذي شهده إنتاج الفواكه في الجزائر نتيجة اهتمام الدولة بزيادة غرس الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى الأسعار المشجعة للفلاح خاصة في المناسبات الدينية والتي يزداد فيها الطلب على الفواكه

الصادرات والواردات الزراعية

الصادرات الزراعة: عرفت الصادرات الجزائرية سواء الزراعية أو الغذائية ارتفاعا في سنة 2008 بالمقارنة بسنة 2007 حيث بلغت صادراتها الزراعية 302.54 مليون دولار في حين بلغت صادراتها الغذائية 124.85 مليون دولار مقارنة بسنة 2007، التي بلغت فيها الصادرات الزراعية 180.85 مليون دولار والصادرات الغذائية 91.64 مليون دولا،ر غير أن النسبة تبقى متواضعة مقارنة بصادرات الدول العربية الأخرى كتونس وعمان، ولقد شملت السلع المصدرة في الجزائر ما يلي:

الصادرات النباتية

وشملت الدقيق والقمح والبطاطس والبقوليات والعدس بالإضافة إلى الحمص والفول الجاف والزيوت النباية.....الخ. والجدول التالي يوضح تطور الصادرات النباتية في الجزائر لسنوات 2007 و2008.

الجدول رقم (35): تطور صادرات المنتجات النباتية للسنتين 2007 و 2008

الكمية : ألف طن القيمة: بالمليون دولار

	2007		200	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
دقيق القمح	5.07	2.40	8.72	6.60
البطاطس	0.02	0.01	0.01	0.01
البقوليات	0.22	0.48	0.09	0.04
البذور الزيتية	5.26	1.42	-	-
الزيوت النباتية	13.55	4.66	11.16	12.45
الخضر الطازجة والمجففة	2.32	5.75	0.76	2.46
التمور	12.82	22.48	9.64	19.53

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد29، 2009، ص ص: 215--

.251

من الجدول يتبين بأن صادرات الجزائر من المنتجات تكاد تكون منعدمة ما عدا بعض المنتجات المتمثلة في الزيوت النباتية ودقيق القمح، في حين نرى غياب تام لصادرات القمح والشعير والذرة وللبقوليات في سنة 2008، بالإضافة إلى انخفاض تام لمنتوج البطاطس حيث لا نكاد نراها هي والعدس، وعليه وجب على الجزائر تطوير إنتاجها بما يحقق لها اكتفاءها الذاتي ويسمح لها بتغطية حصتها في السوق العالمية.

الواردات الزراعية

بالنسبة للواردات الزراعية الجزائرية فلقد شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 2008 حيث بلغت 9242.16 مليون دولار في حين بلغت وارداتها الغذائية 7191.50 مليون دولار أي بمعدل 52.08بالمائة و60.96بالمائة على التوالي بالمقارنة بسنة 2007، التي بلغت 6077.20 مليون دولار واردات زراعية و4467.63 مليون دولار واردات غذائية، واحتلت بذلك المرية الثاية بين الدول العربية والتي آلت فيها المرية الأولى للعربية السعودية والثالثة لدولة مصر، وجاءت واردات الجزائر من المحاصيل النباتية على الشكل التالي:

جدول رقم (36): تطور واردات المنتجات النباتية للسنتين 2007 و 2008

الكمية : ألف طن القيمة: بالمليون دولار

الدولة	2007		2008	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
القمح	4632.14	1283.4	6351.6	3124.5
البطاطس	201.29	110.73	68.82	64.37
البقوليات	191.02	135.80	186.95	192.70
البذور الزيتية	57.32	43.61	58.74	33.21
الزيوت النباتية	612.64	485.84	625.80	497.51
الخضر الطازجة والمجففة	14.97	5.92	17.51	6.89

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد29، 2009، ص ص: 135--165.

من الجدول يتضح بأن فاتورة استيراد الغذاء مرقعة وخاصة فيما يخص القمح حيث بلغت الكمية في سنة 2007 ما قيمته 4632.14 ألف طن، لترقع في السنة الموالية إلى 6351.63 ألف طن، كما شهدت قيمتها زيادة كبيرة حيث بلغت 1283.44 مليون دولار أمريكي في سنة 2007 و 3124.50 مليون دولار في سنة 2008 ، وبالرغم من انخفاض الكمية المستورة في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 والتي كانت فيها الكمية 4823.64 ألف طن بقيمة 1070.39 مليون دولار، إلا أن قيمتها ارتفعت وهذا ناجم عن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في العالم.

مستوى الاستثمار والدعم و استخدام التكنولوجيا

الاستثمار: حسب الإحصائيات المتوفرة فإن مجموع الاستثمارات في الجزائر من 2002 حتى 2010 بلغت 67808 مشروع، منها 67280 مشروع محلية و 525 مشروع لاستثمارات أجنبية، حيث بلغ نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات 1597 مشروع أي بنسبة 2.36 بالمائة وبناء على هذه الإحصائيات فإن الجزائر تعير من أضعف الدول استثمارا في هذا القطاع، ويفسرها ارتفاع قيمة وارداتها من السلع الغذائية، فمثلا تعد أكبر مستهلك للحليب مقارنة بدول المغرب العربي كتونس و المغرب، إضافة إلى ضعف إنتاجها مقارنة باحتياجاتها من الغذاء وهو ما يجعلها فى تبعية مستمرة للأسواق الخارجية.

الزراعة المستدامة:

تتصف الإنتاجية الزراعية في الجزائر بالتذبذب نظرا لتأثرها بالظروف المناخية، بالإضافة إلى طبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، وهذا مؤشر أولي على أن الزراعة غير مستدامة والجدول التالي يوضح تطور الإنتاجية الزراعية في الجزائر.

شكل رقم (16):تطور الإنتاجية الزراعية 2006 - 2008

الإنتاجية: كجم/هكتار

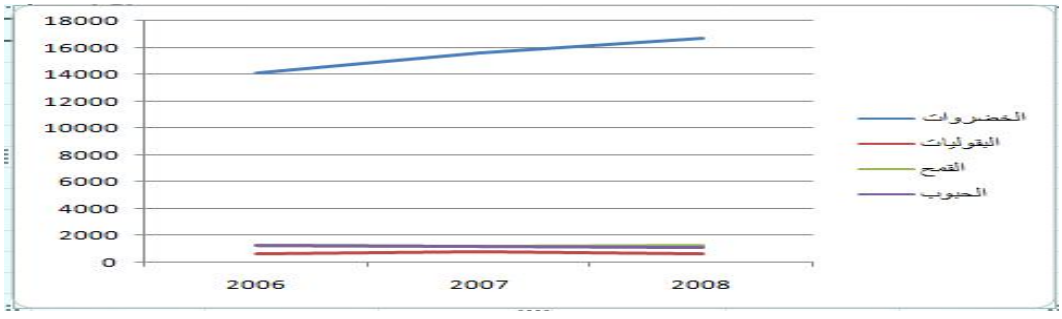

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد29، 2009، ص ص: 37--62.

والمؤشر الثاني هو التنوع البيولوجي في الزراعة والذي يؤدي دورا هاما في توفير النباتات والحيوانات، وكذلك بالحفاظ على التوازن البيئي ويرتبط بالأمن الغذائي، والمهددات التي تؤدي لفقد التنوع البيولوجي الزراعي تتمثل في الممارسات الزراعية الخاطئة مثل الاستخدام المفرط للمبيدات والزحف العمراني على الأراضي الزراعة، الصرف الصناعي والصحي، وقطع الغطاء النباتي والأشجار لأغراض البناء ....الخ، وهذا ما يحصل في الجزائر.

والمؤشر الثالث يتمثل في ظروف وأوضاع الري فحسب الإحصائيات المتوفرة نجد بأن نسبة الأراضي المروية بلغت 855.72 ألف هكتار في سنة 2008، وبالتالي شهدت ارتفاعا عن سنة 2005 والتي بلغت فيها 825.206 ألف هكتار، ولكن هذه الزيادة لم تكن بمستوى الزيادة الأولى في إطار المخطط 2000-2005، حيث بلغت 350 ألف هكتار سنة 2000 أي بزيادة قدرت بالضعف. كما لا يمكن أن ننسى بأن الجزائر تمتلك كذلك إمكانيات مائية متنوعة، وفي مقدمتها المياه الجوفية والتي تساعدها على النهوض بالقطاع لكن تبقى النسبة الكبيرة من هذه المياه غير مستغلة بالعودة لما ذكرناه سابقا.

وبالاعتماد على المؤشرات الثلاثة نستنتج بأن الزراعة غير مستدامة في الجزائر، وبالتالي فإن السياسات المنتهجة في إطار PNDAR لم تستطع تحقيق الهدف وهو التنمية المستدامة.

استخدام التكنولوجيا:

يعد المستوى التقني التكنولوجي المحرك الأساسي لعملية التنمية الزراعية الشاملة، إذ يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم الإنتاج الزراعي ونوعيته ومن أمثلة المستوى التقني والتكنولوجي التي توصل إليها الإنسان:

إنشاء المدرجات على سفوح الجبال للاستفادة منها في الزراعة.

تثبيت الكثبان الرملية وبناء السدود والخزانات للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية.

وسائل النقل والتبريد الحديثة تمكن من التوسع في مساحة الرقعة الزراعية.

إضافة مساحات كبيرة من المستنقعات بعد القيام بتجفيفها لكي تصبح صالحة للزراعة.

وفيما يتعلق بالمستوى القني والتكنولوجي المستخدم في الجزائر يمكن القول بأنه لا يزال ضعيفا، إذ أن استخدام الآلات سواء في الزراعة أو الحصاد لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، فمثلا في سنة 2008 بلغت عدد الجرارات 104529 وحدة، في حين بلغت عدد الحاصدات 12650 وحدة بالنظر

للمساحة الزراعية الشاسعة تمتلكها الجزائر والتي بلغت 42466920 هكتار، ولذلك وجب على الجزائر زيادة الاعتماد على الآلات لزيادة إنتاجيتها والحفاظ على الأراضي الزراعية من الاستغلال غير العقلاني وزيادة حجم الدعم المقدم لشراء الآلات أو العمل على تشجيع عملية التمويل التأجيري بأثمان تساعد الفلاح على قبول العملية، إلى جانب التشجيع على استخدام الأسمدة والمبيدات والتي عرفت في السنوات الأخيرة الاهتمام من طرق الدولة عن طريق الاستيراد من الخارج، مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

مستوى الدعم المقدم:

وصل مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي في الجزائر 4.5 بالمائة للقطاع، وهو بعيد عن ما هو مسموح به في المنظمة العالمية للتجارة أي 10 بالمائة

المطلب الثالث: تقييم الدعم في مرحلة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

جاء في التقرير الذي ورد عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الممتد(2000-2004) الذم كاف يصبوا إلى جملة من الأهداف علاوة على ضمان الأمن الغذائي، مرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية و عصرنة المستثمرات الفلاحية ، مما استلزم وضع جملة من البرامج وقد سمحت هذه البرامج الاستخلاص إلى النتائج التالية: في مجال تنمية القدرات الإنتاجية و توسيعها، بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة و زراعة الكروم 383.000هكتار 49.000 لزراعة الكروم. سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها لما يقارب من 307.000 مستثمرة فلاحية الإنظمام إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ، غير أن ثلث هذه المستثمرات فقط قادر على البقاء و التعامل مع البنوك اقتصاديا. و في مجال السقي بتقنيات التقطير قدرت المساحة المسيقة 108.700 هكتار وهي تمثل % 15 من المساحة المسقية المعنية. بلغ عدد الوحدات المنشئة المخصصة لتحويل المنتجات الفلاحية311 كحدة منها 51 معصرة زيت. و فيما يخص الحصص، بلغ عدد المستثمرات الفلاحية التي يدعمها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية 199.771 مستثمرة، % 56 منها تقل مساحتها عن 10 هكتار. كما جاء في توصيات ذات التقرير أن الدعم الذي تقدمه الدولة لقطاع الفلاحة و البالغ حوالي % 4 من قيمة الإنتاج الفلاحي، ينبغي مواصلته و توسيعه و يقدر المستوى الذي تنص عليه المنظمة العالمية للتجارة بـ10% و يمنح هامش تصرف أهم للدولة لتقديم دعم اكبر للنشاطات و فروع اخرى ذات اولوية [92]وفيم يلي المخصصات المالية بالقطاع الزراعي في إطار الدعم الفلاحي عن طريق صندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية

[92] **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ص 71-72**

الجدول رقم (17): مخصصات FNRDA في إطار الدعم الفلاحي الوحدة:مليون دينار

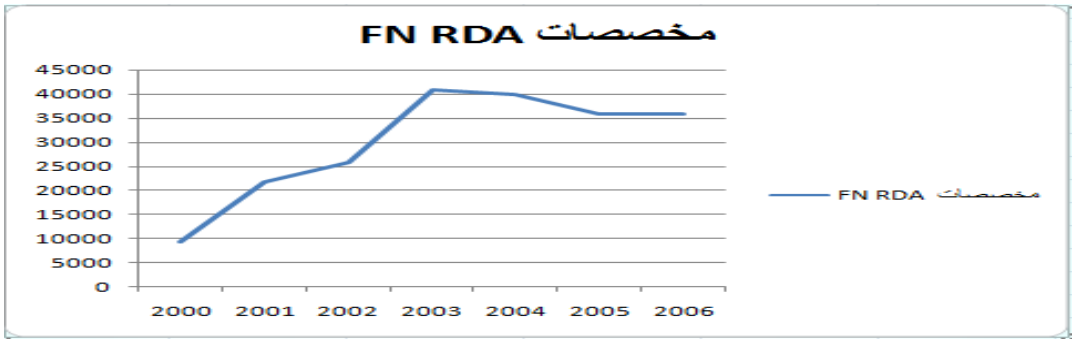

المصدر: تقرير حول وضعية القطاع الفلاحي 2006 MADR

من خلال الجدول يتبين لنا ان قيمة الدعم المخصصة في اطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية في ارتفاع منذ سنة 2000 الى سنة 2003 اين بلغت حدها الاقصى بنسبة 19,5% ثم الت بعدها الى الانخفاض و الاستقرار خلال سنتي 2005 و 2006 حيث قدر متوسط الدعم المخصص خلال الفترة 2000-2006 بحوالي 29971 مليون دينار

اما عن طبيعة المنح المخصصة لدعم القطاع فقد ورد منها ما يلي:

الجدول رقم (37): بعض المنح المخصصة في اطار الدعم الفلاحي الوحدة مليون دينار

المنحة المخصصة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
منحة جمع الحبوب	7000	8000	6500	8000	9000	9000	/	6786
منحة جمع الحليب	5000	0	800	1000	1000	1000	/	1257
الدعم الموجه للاستثمار	1200	13000	17800	30900	30000	25000	/	16843
مبالغ تسديد فوارق الفوائد	700	700	700	1000	0	1000	/	586

المصدر: تقرير حول وضعية القطاع الفلاحي 2006 MADR

من خلال الجدول يتضح ما يلي

1-المنح المخصصة في إطار برنامج جمع الحبوب :يعنى بهذه المنح الفلاحون الذين ينتجون الحبوب و يقومون بتسليمها إلى التعاونيات المكلفة بالجمع و التخزين و التوزيع كالديوان الجزائري المهني للحبوب، فقد خصصت منح لجمع الحبوب كونها من المنتوجاتالإستًراتيجية التي تسعى الدولة من خلالها التحكم في الإنتاج و التوزيع و تغطية الاحتياج الوطني من هذا المنتوج، ك قد كانت المخصصات في تزايد على طول الفترة عدا في سنة 2002فقد شهدت انخفاض، و بلغ متوسط هذه المخصصات حوالي 6786 مليون دج.

2-المنح المخصصة في إطار برنامج جمع الحليب :باعتبار مادة الحليب مادة ضرورية و أساسية للسكان و نظرا للطلب المتزايد على هذه المادة و التقلبات المتكررة في إنتاجها و مستوى أسعارها ، فقد خصصت منح لدعم و تشجيع المستثمرين المربين المنتجتين للحليب و جمع هذه المادة و تسليمها لوحدات التحويل، إذ شهدت المخصصات الممنوحة في هذا الإطار نوع من الاستقرار خلال الفترة 2003 إلى 2005 بلغ 1000مليون دج، و قدر متوسط مخصصات الفترة ككل حوالي 1257 مليون دج، كل ذلك من أجل الحفاظ على استقرار الإنتاج الوطني لمادة الحليب و مشتقاته و عدم المضاربة بأسعارها.

3-الدعم الموجه للاستثمار :لم تقتصر مخصصات الدعم الفلاحي على دعم التشجيع على الإنتاج و الجمع فحسب بل تعداه إلى دعم مختلف عمليات الاستثمار المرتبطة بالمجال الفلاحي كالقيام بمختلف فعاليات الاستصلاح الزراعي و تثمين و تخزين المنتجات الفلاحية، التأطير و الدعم التقني، تنمية السقي الفلاحي... الخ، إذ كانت مخصصات المنح الموجهة لدعم الاستثمار في تزايد خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2003 أين شهدت أعلى قيمة لها قدرت بـ: 30900 مليون دينار و أخذت بعدها تتناقص و بلغ متوسط مخصصات الفترة 2000 إلى 2006 حوالي 16843 مليون دج.

4-مبالغ تسديد فوارق الفوائد:عند قيام الفلاح بعمليةالاقتًراض من البنك فإن ذلك سيفرض عليه تحمل نسبة الفوائد المرتبطة بالقرض و أم أي كان معدل الفائدة المطبق، فالدولة و سعيا منها لدعم الفلاح فإنها تتحمل معه جزئ من الفوائد المطبقة على القرض الفلاحي الممنوح ، لذى خصصت مبالغ تسدد من خلالها فوارق الفوائد حيث كانت هذه المخصصات ثابتة خلال السنوات 2000 إلى 2002 بلغت 700 مليون دج و بلغت1000 مليون دج سنتي 2003 و 2005 و انعدمت سنة 2004 و بلغت في متوسط حوالي 586 مليون دج – .الفترة 2006 - 2000

و تجدر الإشارة إلى أن الدعم لم يقتصر على العمليات المذكورة أعلاه فحسب، بل تعداه إلى العديد من الفعاليات التي عرفت عمليات واسعة من الدعم الفلاحي و كانت كلها تندرج في إطار الدعم

المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، و لم يقتصر الدعم الفلاحي على منتوج زراعي معين و لا على منطقة دون الأخرى بل شمل جميع مناطق التراب الوطني. أما عن الشعب المستفيدة من الدعم الفلاحي و حجم المبالغ المصروفة فعليا نسبة الاستفادة منها خلال سنوات 2001-2005 فنوردها في الجدول الملحق رقم 6 :

من خلال الجدول نجد أن شعبة الحبوب حضيت بالدعم أكثر من غيرها من الشعب و ذلك نظرا للاهتمام الكبير الذي تمنحه الدولة لهذه الشعبة عن مثيلاتها، حيث عرفت أكبر قيمة دعم لذا خلال سنة 2003 بلغت13164 مليون دج أين قابلها رقم قياسي للإنتاج قدر بـ: 218,72 ألف قنطار و أقل قيمة بلغت 6088مليون دج كانت خلال سنة 2005 في مقابل رقم قياسي للإنتاج قدره 180.2 ألف قنطار. كما نجد كذلك أن الاهتمام كان كبيرا أيضا بالنسبة للدعم المقدم لزراعة الفاكهة و الكروم و الزيتون و زراعة النخيل بالإضافة إلى الري الذي كان له حظ كبير من الدعم و بلغ المقدار الممنوح في هذا الإطار كأعلى قيمة له سنة 2003 بـ: 15253 أي ما يعادل نسبة % 40.11 من الدعم الممنوح في هذه السنة.

سنة 2003 مثلت اكبر مبلغ دعم ممنوح خلال الفترة 2001-2005 قدر في مجمله حوالي 38020 مليون دج بينما بلغ المبلغ المخصص من طرف الصندوق الوطني للظبط و التنمية الفلاحية في هذه السنة 40900 مليون دينار أي ما يقدر نسبته بـ: % 92.96 و بلغ متوسط الفترة ككل 29670.6 مليون دج أي ما نسبته 90.24%من متوسط المبلغ المخصص.

تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2000-2010

من خلال الدعم المطبق على القطاع الزراعي في الجزائر في إطار السياسة الجديدة للدعم سنتتبع تطور حجم الإنتاج الزراعي خلال هذه المرحلة التي يفترض أنها حضيت بالدعم الفلاحي. تشمل الحبوب القمح بنوعيه اللين و الصلب و الشعير و الصوجا و الذرة ، إذ نجد أن الحبوب في مجملها عرفت تذبذبا في الإنتاج إذا بلغ في متوسط الفترة حوالي 33810000 قنطار أما أقل قيمة عرفها الإنتاج في هذه الفترة بلغت 9218000 قنطار سنة 2000 بينما قدرت أعلى قيمة للانتاج بـ: 61227000 قنطار ذلك خلال سنة 2009 أي أن إنتاج الحبوب عرف ارتفاعا كبيرا هذه السنة التي مثلت القيمة العليا ليعود الإنتاج إلى الانخفاض في السنة الموالية و ذلك ما يبينه لنا المنحنى أدناه:

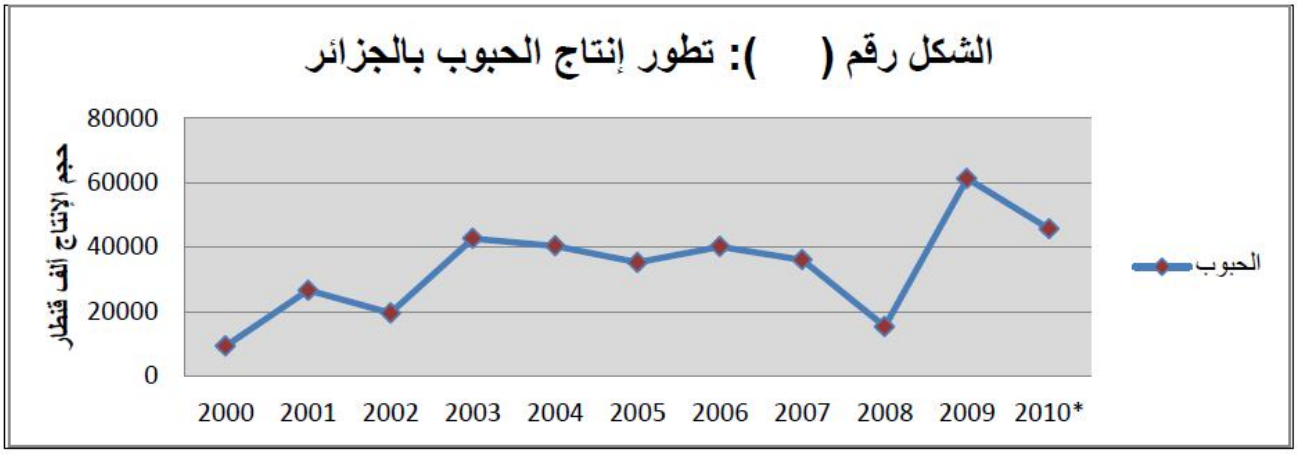

المزروعات المعيشية و التي تشمل الخضروات المختلفة كالبصل و الثو م و البطاطا و الجزر و الخيار و غيرها عرفت نوعا ما تطور و زيادة شبه مستمرة في حجم الإنتاج إذ بلغ متوسط الفترة حوالي 51636100 قنطار فهي بذلك تمثل أكبر متوسط بالمقارنة مع بقية المنتوجات و تحضى كذلك بأكبر كمية إنتاج في القيم العليا

للمنتجات قدرت ب: 72913000 قنطار و كذا أكبر قيمة دنيا و أكبر إجمالي إنتاج، أما عن التطور العام للإنتاج يتضح لنا في المنحنى أدناه كما يلي

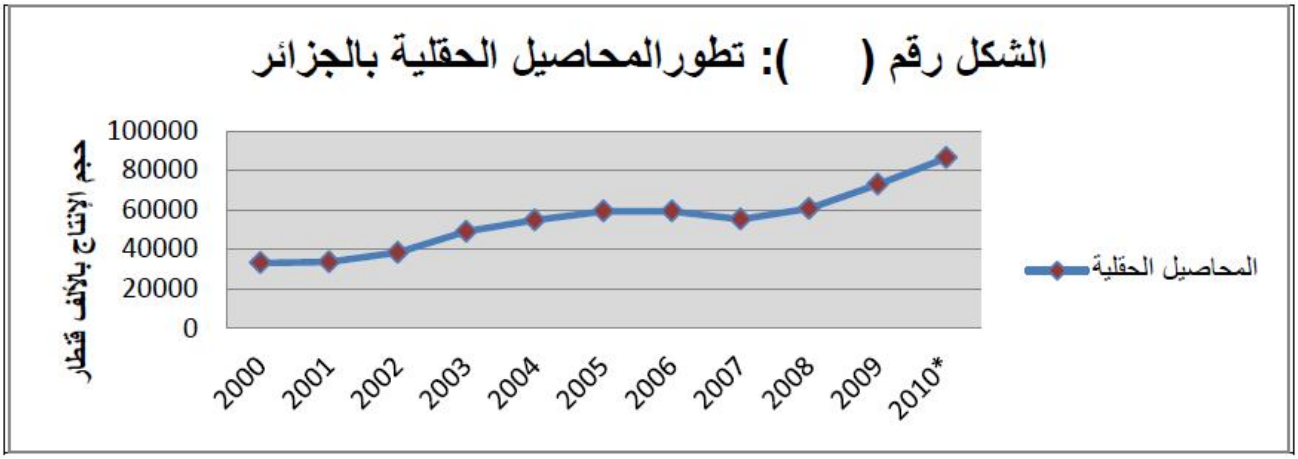

عرف إنتاج الحمضيات بالجزائر تزايد مستمر على طول الفترة على غرار باقي المنتجات و مثل حجم إنتاجه الأقصى سنة 2009 حيث بلغ 8445000 قنطار و المنحنى أدناه يظهر لنا تطور إنتاج الحمضيات:

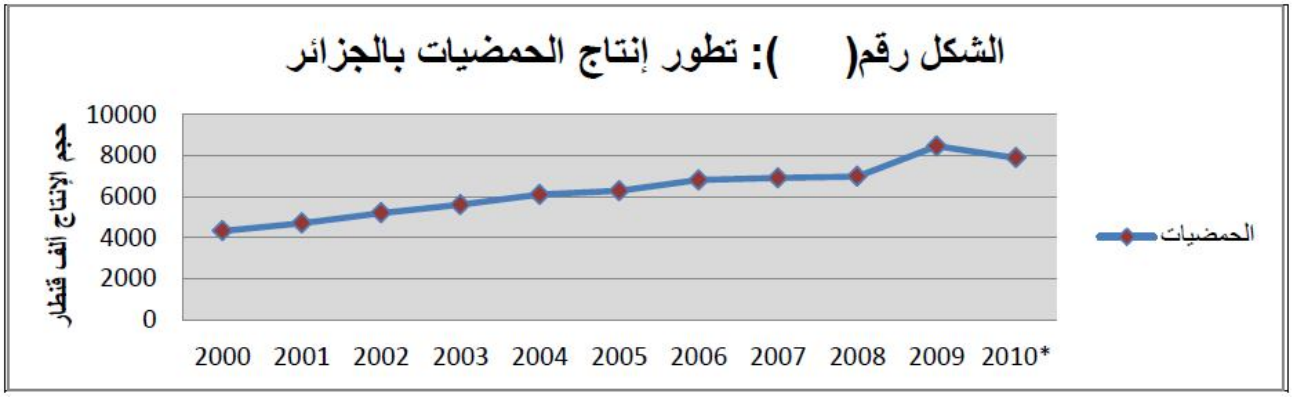

شهدت سنة 2009 أعلى حجم إنتاج في جميع الفروع ما عدا إنتاج الزيتون و الطماطم الصناعية التي عرفت انخفاض.بينما سنة 2000 فهي السنة التي مثلت أحجام القيم الدنيا لأغلب فروع الإنتاج عدا إنتاج الزيتون و الطماطم و البطاطا و الكرك. في سنة 2000 باشرت الحكومة برنامجا وطنيا لتنمية الفلاحة ترمي الى ضمان الأمن الغذائي للبلد و ترقية المداخيل و الشغل في الوسط الريفي و التسيير الدائم للموارد الطبيعية الهشة الموارد المائية، التربة) حيث تم تخصيص 360 مليار دج من المبلغ المكرس للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 للفلاحة و التنمية الريفية، إذ سجل القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة نموا متزايدا % 1,9 سنة 2005 و4,9% سنة 2006 و 5% سنة 2007، و لا يكاد يشكل سوى 8% من الناتج الداخلي الخا م[93] تحتل الأراضي المستعملة في الزراعة حوالي % 21 من المساحة الإجمالية للبلاد و التي تقدر ب: 49 مليون هكتار موزعة كما يلي 8,4 : مليون هكتار مزروعة من بينها 7.5 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل الدائمة، و 33 مليون هكتار مستغلة كمعابر، 6,6 مليون هكتار من الغابات و السهوب و الحلفاء، و تمثل مساحة 929,000 هكتار من الأراضي المسقية نسبة % 11 من المساحة الصالحة للزراعة. تمتلك الجزائر8,4 مليون هكتار من المساحة الزراعية أمي ما يعادل 3,5 % من المساحة الإجمالية للبلاد .و بالقياس إلى ضعف الاستهلاك الوطني فيما يخص الأراضي الزراعية، انخفضت نسبة" الوفرة/ ساكن "بوضوح كبير بين سنة 1962 و 2008 (0,75 ساكن سنة 1962, 0,24 هكتار ساكن سنة 2008) و يؤكد لنا الإحصاء العام للزراعة خلال سنة 2001 هيمنة الاستثمارات الصغيرة % 62 :من الاستثمارات الجزائرية تمتلك مساحة زراعية تقل عن 5 هكتار أما الاستثمارات الكبيرة فهي بنسبة % 24 من المساحة الصالحة للزراعة و تمثل سوى 2% من مجموع الاستثمارات الجزائرية.

[93] المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسنوات 2005-2006-2007 ص 19

سجل القطاع الزراعي خلال سنة 2008 انخفاضا في القيمة المضافة بنسبة % 5,6 - و ينسب هذا الانخفاض أساسا إلى المحصول الضعيف في حقل الحبوب سنتي 2008- 2007 . كما يخص هذا التراجع الدوري في الإنتاج الزراعي محصول السباخة و البطاطا و مشتقات الحليب،و يعود المحصول الضعيف الذم تشهده الزراعة في بلادنا على حد سواء إلى نقص و تراجع الوسائل التقنية أو إلى الظروف المناخية غير الملائمة. حقق انتاج الحبوب للمحصول الزراعي 2007-2008 محصولا ضعيفا في الحبوب بقيمة 17,3 مليون قنطار, اذ تراجع بوضوح مقارنة بسنة 2007 أين سجل المحصول الإجمالي 41 مليون قنطار في السنة بلغ معدل إنتاج الحبوب خلال السنوات الأربع الأخيرة من سنة 2004 إلى 2008 بـ 38,4 مليون قنطار، 23,3مليون قنطار منه قمح.

إن نسبة تغطية الإنتاج الوطني لا تتعدى % 30 من الطلب الوطني بحيث أكثر من ثلثي حاجيات الحبوب مستوردة كما أن ما يقارب 50 مليون قنطار/سنة من الحبوب إضافية مستوردة من أجل سد عجز إنتاجنا الوطني.و تقدر حاجيات البلاد من الحبوب كونها إنتاجا ضروريا بحوالي 65 مليون قنطار/سنة و هي قيمة من المتوقع أن ترتفع باستمرار[94]

قرر السيد رئيس الجمهورية إلغاء كافة ديون الفلاحين و الموالين المستحقة للدولة و ستقوم الخزينة بإعادة شراء هذه الديون، و أكد السيد وزير الفلاحة أنه تم مسح 37 مليار دينار من أصل 45 من ديون الفلاحين لصالح 79 ألف فلاح ، كما أعطى تعليمات للحكومة من أجل السهر على التطبيق المتواصل لبرنامج دعم الفلاحة في حدود 200 مليار دينار سنويا ، و كان من تطبيقات الحكومة لتعليمات و توصيات الرئيس إبرام عقود النجاعة لتجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي 2009-2014 و التي كان الهدف منها بلوغ مستوى قدره 8بالمائة في القطاع بعد أن كانت في السنوات الماضية تقارب 6بالمائة، و أدت سياسة التجديد الريفي إلى خلق12 ألف مشروع جواري في إطار التنمية الريفية المدمجة، سمحت حسب الوزير بخلق 1 مليون منصب شغل بين قار و غير دائم و يستفيد من إنتاجها 7 ملايين نسمة، و بعد سنة من تطبيق عقود النجاعة هاته، جاءت النتائج مشجعة بالفروعالإستً راتيجية، سجل فرع الحبوب رقما قياسيا من خلال انتاج 1,6 ملاين طن5,61 مليون قنطار، وفاق عبر 46 ولاية النتائج المحدد في عقود النجاعة 5,29 مليوف قنطار و مردودية متوسطة (3,25 قنطار في الهكتار الواحد)، و سجل فرع الحليب 5,2 مليار لتر بينما حقق فرع التمور2,6 ملايين قنطار.

و في إطار تشجيع النشاط الفلاحي،انتهجت السلطات العمومية سياسة القرض الرفيق حيث وزع 5263 قرضا،بقيمة2،8 مليار دج مع بداية عام 2009، وهي الفترة التي بلغ فيها عدد المزارع الخاصة 600 ألف مزرعة من إجمالي 1،1 مليون مزرعة على المستوى الوطني.

[94] **المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسنوات 2008ص 35-36 2005-2006-2007 ص 19**

و انعكست هذه الإجراءات و التدابير ايجابيا على سياسة الغذاء حيث صارت الجزائر تمتلك فائض سنتين من الشعير دون احتساب حملة(2009-2010)، و حققت اكتفاء ذاتيا من القمح الصلب و الشعير منذ سنة 2009 بتقليص وارداتها من القمح الصلبب 80 بالمائة مقارنة بفترة التسعينات التي كانت تستورد خلالها بوتيرة مليوني طن مقابل 400 ألف طن فقط سنة2009 ، و استطاعت ان تصدر القمح بعد 43 سنة من الاستيراد. وبإقرار من بنك الفلاحة و التنمية الريفية، آليات مهمة لضمان شراء المحاصيل من الفلاحين بدفع مستحقاتهم في ظرف لا يتعدى 72 ساعة، دخل الفلاحون في ديناميكية التجديد الفلاحي و الريفي و حققت المحاصيل الزراعية من خضر و فواكه و إنتاج الدواجن و تربية المواشي نتائج لم تتحقق منذ سنوات عدة مما أدى الى ضرورة تخصيص زهاء 450 مليون دولار لبناء فضاءات تخزين جديدة.

الى جانب ذلك خصصت الدولة لتفعيل ديناميكية النشاط الفلاحي ببلادنا خلال المخطط الاجتماعي و الاقتصادي(2010-2014) ألف مليار دج، و أكدت على أن الهدف الاستراتيجي الذي تصبو إليه سياسة التجديد الريفي خلال الخماسية الجديدة هو إعادة توزيع مكونات الحصة الغذائية للفرد الجزائري البالغة حاليا 3600 حريرة في اليوم، مقارنة بالكمية الضرورية للإنسان التي تتراوح بين 2200 و 2500 حريرة يوميا، وإعادة توجيهها نحو موارد زراعية منتجة محليا[95].

المطلب الرابع: مقارنة متوسطات الإنتاج الزراعي

سنعتمد على مقارنة متوسطات الإنتاج لأهم المنتجات الزراعية النباتية،في الفترة الممتدة من سنة 1990الى سنة 2012 ،مع اعتبار الفترة التي لم يعف الإنتاج الفلاحي بها الدعم بشكل دائم و مستمر 1990-1999 و الفترة التي يفترض أنها حضيت بالدعم الفلاحي 2012- 2000 على طول الفترة بمختلف اشكال الدعم و ذلك اعتمادا على معطيات الملحق رقم و نقارن فيما إذا كاف هناك تجانس في فترتي الإنتاج و هل توجد فروق في متوسطات الإنتاج في الفترتين، ونتعرف على الفترة التي كان حجم الإنتاج بها أكبر لنتعرف ما إذا كان للدعم الفلاحي المطبق تأثير على الإنتاج الزراعي أم لا.

و يتم دراسة كل ذلك عن طريق:

فرضية التجانس[96] : تقسيم الفترة على افتراض متغير الدعم متغير نوعي كما يلي:

[95] تقرير حول نجاعة سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 8 اوت 2010

[96] خالد محمود عكاشة استخدام SPSS في تحليل البيانات الاحصائية الجزئ السادس الطبعة الاولى فلسطين سنة 2002 ص 31

$S = 0 \quad t = 1990 \ldots\ldots 1999$ عدم وجود الدعم الفلاحي

$S = 1 \quad t = 2000 \ldots\ldots 2012$ وجود الدعم الفلاحي

S يمثل الدعم و t يمثل الزمن

فرضية العدم H_0 تباين الإنتاج المحسوب في الفترة ما قبل الدعم و ما بعدها متساوي (يوجد تجانس)

الفرضية البديلة H_1 تباين الإنتاج المحسوب في فترة ما قبل الدعم ك ما بعدها غير متساوي(لا يوجد تجانس)

و من بين اختبارت التجانس اختبار ليفن (Levene's Test).

فرضية تساوي المتوسطات:

فرضية العدم H_0 متوسط الإنتاج في الفترة ما قبل الدعم يساوي متوسط الإنتاج في الفترة ما بعد الدعم

الفرضية البديلة H_1 متوسط الإنتاج في الفترة ما قبل الدعم لا يساوي متوسط الإنتاج في الفترة ما بعد الدعم

ومن خلال مخرجات برنامج نتج لدينا البيانات الواردة في الملحق رقم

التحليل الإحصائي و نتائج اختبار المتوسطات:

1-**الحبوب** :بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 24132,60 و الانحراف المعياري 13167,668و وقدر معامل التناظر 0,664 و معامل التفلطح 0,4 - و تراوح المدى بين القيمتين 8696و 49005 في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 32651,50 الانحراف المعياري 15284,089 و قدر معامل التناظر 0,194 و معامل التفلطح 0,061 و تراوح المدى بين القيمتين 9342 و 61237 منا نجد ان الدلالة الاحصائية لفيشر F بلغت 0,745 و هي أكبر من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية تساوي التشتتات، و دلالة الاحصائية T في الحالتين اكبر من المستوى 0,05 يعني هذا عدم قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه

النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم لم يكن لها تأثير كبير في إنتاج الحبوب

2- **الأعلاف:** بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 8181 و الانحراف المعياري 3300,736 و وقدر معامل التناظر 0,267 و معامل التفلطح – 0,862 و تراوح المدى بين القيمتين 3240 و 13377 في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 16332,5 الانحراف المعياري 8217,731 و قدر معامل التناظر 0,017 و معامل التفلطح 0,690 و تراوح المدى بين القيمتين 4571 و 30373 كما نجد ان الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.012 و هي أكبر من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية عدم تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اقل من المستوى 0,05 يعني هذا قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث لا يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم كان لها تأثير كبير في إنتاج الأعلاف كون أن المتوسط اكبر في فترة الدعم

3-**البقول الجافة :**بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 484.7 و الانحراف المعياري 145.242و وقدر معامل التناظر 0.160 و معامل التفلطح 1.735 – و تراوح المدى بين القيمتين 276و 680 في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 465.4 الانحراف المعياري 120.890و قدر معامل التناظر0.567- و معامل التفلطح 0.849 و تراوح المدى بين القيمتين 219و 643 منا نجد أن الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.207 و هي أكبر من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اكبر من المستوى 0,05 يعني هذا عدم قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم لم يكن لها تأثير كبير في إنتاج البقول الجافة

4-**الكروم :**بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 1822.3 و الانحراف المعياري 342.674 و وقدر معامل التناظر 0.515- و معامل التفلطح 0.775- و تراوح المدى بين القيمتين 1240 و 2302في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 3067.8 الانحراف المعياري 976.735

و قدر معامل التناظر0.738 و معامل التفلطح 0.391- و تراوح المدى بين القيمتين 1962 و 4925 كما نجد ان الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.006 و هي اقل من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية عدم تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اقل من المستوى 0,05 يعني هذا قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث لا يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم كان لها تأثير كبير في إنتاج الكروم كون أن المتوسط الإنتاج اكبر في فترة الدعم

5-**الحمضيات:** بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 3581.8 و الانحراف المعياري 495.376و وقدر معامل التناظر 0.603 و معامل التفلطح 0.541 و تراوح المدى بين القيمتين 2810و 4536 في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 6130.2 الانحراف المعياري 1228.706و قدر معامل التناظر0.299 و معامل التفلطح 0.007 و تراوح المدى بين القيمتين 4326و 8445 كما نجد ان الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.092 و هي اقل من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية عدم تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اقل من المستوى 0,05 يعني هذا قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث لا يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم كان لها تأثير في إنتاج الحمضيات كون أن المتوسط الإنتاج اكبر في فترة الدعم.

6-**البطاطا:** بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 4999.9 و الانحراف المعياري 1750.681 و وقدر معامل التناظر 1.002- و معامل التفلطح 0.261 و تراوح المدى بين القيمتين 6172 و 11500في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 17936.3 الانحراف المعياري 5241.141و قدر معامل التناظر0.123 و معامل التفلطح 0.868- و تراوح المدى بين القيمتين 9672و 26361 كما نجد ان الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.003 و هي اقل من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية عدم تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اقل من المستوى 0,05 يعني هذا قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث لا يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم كان لها تأثير في إنتاج البطاطا كون أن المتوسط الإنتاج اكبر في فترة الدعم.

7-**الطماطم الصناعية :**بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 3783.6 و الانحراف المعياري 1478.695 و وقدر معامل التناظر 0.369- و معامل التفلطح 0.083- و تراوح المدى بين

القيمتين 1061 و 5936 في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 4262.1 الانحراف المعياري1081.059 و قدر معامل التناظر0.369- و معامل التفلطح 0.083- و تراوح المدى بين القيمتين 2472 و 5786 كما نجد ان الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.325 و هي اكبر من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اكبر من المستوى 0,05 يعني هذا عدم قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم لم يكن لها تأثير كبير في إنتاج الطماطم الصناعية

8-**المحاصيل الحقلية :**بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 29859.3 و الانحراف المعياري 3307.962 و وقدر معامل التناظر 1.44- و معامل التفلطح1.661 و تراوح المدى بين القيمتين 22607 و 33158 في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 51636.1الانحراف المعياري13019.144 و قدر معامل التناظر0.204- و معامل التفلطح 0.742- و تراوح المدى بين القيمتين 33082 و 72913 كما نجد ان الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.002 و هي اقل من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية عدم تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اقل من المستوى 0,05 يعني هذا قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث لا يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم كان لها تأثير كبير في إنتاج الكروم كون أن المتوسط الإنتاج اكبر في فترة الدعم.

9-**الزيت و الزيتون :**بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 2158.9 و الانحراف المعياري 943.948 و وقدر معامل التناظر 0.286 و معامل التفلطح 0.687 و تراوح المدى بين القيمتين 877و 3634 في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية 3125.2 الانحراف المعياري 1562.544و قدر معامل التناظر1.098 و معامل التفلطح 0.013- و تراوح المدى بين القيمتين 1676و 6247 كما نجد ان الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.118 و هي اكبر من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اكبر من المستوى 0,05 يعني هذا عدم قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم لم يكن لها تأثير كبير في إنتاج الزيت و الزيتون.

10-**التمور** :بلغ في المجموعة الأولى المتوسط الحسابي 3018.0 و الانحراف المعياري 731.963 و وقدر معامل التناظر 0.356 و معامل التفلطح 0.690- و تراوح المدى بين القيمتين 2059 و 4276في حين بلغ المتوسط الحسابي في المجموعة الثانية4825.10 الانحراف المعياري – 696.298 و قدر معامل التناظر0.044 و معامل التفلطح 0.299 و تراوح المدى بين القيمتين 3656و 6007 كما نجد أن الدلالة الإحصائية لفيشر F بلغت 0.909 و هي اكبر من المستوى 0,05 يعني هذا تحقق فرضية تساوي التشتتات، و دلالة الإحصائية T في الحالتين اقل من المستوى 0,05 يعني هذا قبول فرضية تساوي المتوسطين في المجموعتين الجزئيتين و يؤكد هذه النتيجة مجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين حيث لا يشمل المجال القيمة صفر أي أن سياسة الدعم كان لها تأثير في إنتاج التمور كون أن متوسط الإنتاج اكبر في فترة الدعم.

خلاصة:

مما لا شك فيه أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات كبيرة في إطار النهوض و تطوير القطاع الفلاحي، و ذلك من خلال الديناميكية التي نلحضها في القطاع من خلال ادخال البرامج كوالتعديلات و القيام بمختلف الفعاليات التي من شأنها الرفع من مردودية الهكتار و إنتاجية القطاع، إذ أن سياسة الدعم الفلاحي طبقت على القطاع من أجل دعمه و تطويره، وتعتبر تجربة الدعم قديمة في الجزائر إلا أنها شهدت تذبذب و سوء إنتظام في مرحلة التسعينيات بينما عرفت دفع جديد من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و بعده سياسة التجديد الفلاحي و التجديد الريفي و انتهت إلى سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي، إذ نجد أن الدعم لم يقتصر على دعم الإنتاج و المنتج فحسب بل تعداه إلى عالم الريف من أجل تحقيق التنمية الجوارية. كمن خلال تتبعنا لسير عملية الدعم الفلاحي نجد أن مرحلة التسعينيات شهدت عدم استقرار في العملية التدعيمية تارة بالدعم و أخرى بالرفع و الإلغاء ، إلا أف ذلك لدم يمنع من إنشاء صناديق مكلفة بعملية الدعم، مع تحول الاقتصاد الجزائري من النظامالاشتً راكي إلى نظام اقتصاد السوق وما فرضه من شروط و عدم الاستقرار الأمني للبلاد في تلك الفترة و عدت ظروف أخرى جعلت من سياسة الدعم لا تسير في شفافية و لم تكن واضحة و مجدية، و مع مطلع القرف العشرين ظهر الصندوق المكلف بدعم القطاع الفلاحي الذي يدعى الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية الذي كان له الدور الكبير في الدعم الفلاحي من خلال المخصصات المالية التي وعرفت السنوات في العشرية الأخيرة عملية دعم واسعة خصصتها الدولة في اطار PNDA و عرفت السنوات في العشرية الاخيرة عملية دعم واسعة خص بها القطاع الزراعي،

ومن خلال مقارنتنا لمتوسطات إنتاج أهم المزرعات في الفترتين نتج لدينا أن الإنتاج كان أكبر في الفترة التي حضيت بالدعم أي أن الدعم الفلاحي كان له تأثير و هذه المنتوجات هي البطاطا، المحاصيل

الحقلية، الحمضيات، الكروم و الأعلاف بينما المنتوجات التي تقاربت متوسطاتها في الفترتين فهي الحبوب، البقول الجافة الطماطم الصناعية و الزيتون أي أن الدعم لم يكن له تأثير كبير في إنتاجها.

المبحث الثاني: تحليل السياسات الزراعية الخاصة بدعم الحليب بتطبيق مصفوفة PAM

المطلب الأول: مفهوم مصفوفة تحليل السياسة الزراعية (PAM)

مصفوفة تحليل السياسة الزراعية هي طريقة حديثة لتحليل السياسات، تكمن أهميتها في قدرتها على فحص التأثير الفعال لسياسات التدخل الحكومي في جميع مراحل تدفق السلع) من المنتج إلى البيع المحلي بالجملة والتصدير .(وهذا ما يساعد على قياس كفاءة هذه السياسات في تحقيق أهدافها وفحص أثارها على المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الكلي، وتقدير ما قد تحدثه من تشوهات في السوق)التشوهات الخارجية .(وباستخدام PAM يمكن تقدير ما يأتي :

1 قابلية المنتجات للمنافسة (Competitveness) القدرة التنافسية.

2 فعالية وكفاءة استخدام الموارد والمدخلات (Efficiency and Effectiveness).

3 التحويلات (PolicyTransfer) الفرق بين الأسعار الواقعية المشوهة والأسعار الاجتماعية والتي تسمى أيضاً الأسعار الاقتصادية أو أسعار الكفاءة أو أسعار الفعالية.

4 الميزة النسبية (Comparative Advantage).

بناء مصفوفة تحليل السياسة الزراعية (PAM)

تبنى مصفوفة تحليل السياسة الزراعية على الميزانية المزرعية التي أساسها العائدات والتكاليف وتقسم التكاليف إلى نوعين

1- مدخلات الإنتاج القابلة للاتجار(Tradable Inputs) وهي مدخلات يمكن أن يتاجر بها وهي التي تتوافر لها أسعار عالمية، كما يستعمل كل من سعر سيف وسعر فوب لحساب أسعارها الاقتصادية وتشمل الأسمدة والمبيدات والبذور والعمليات الآلية.

2- موارد محلية (Domestic Resources)

وتعد عناصر إنتاج أولية مثل الأرض، العمال، فائدة رأس المال، ولا توجد لها أسعار عالمية، وتحسب أسعارها الاقتصادية أو أسعار الفعالية، على أساس تكلفة الفرص البديلة أو أسعار الظل – أي

العائد في حالة استعمال البديل، مع تقييم هذا الإنتاج من الاستعمال البديل بالأسعار الحدودية (سعر فوب أو سيف)، ويحسب العائد والربح أو التكاليف بنوعيها مرة بسعر السوق ومرة أخرى بالسعر الاقتصادي، والفرق بينهما يسمى التحولات، ويعكس حجم التحولات مدى انحراف أسعار السوق المختلفة، نتيجة الأسعار الاقتصادية.

والمقصود بالتحويلات :الضرائب أو الدعم تتضمنها فقط أسعار السوق ولا يوجد في الأسعار الاقتصادية لأنها ليستجزءاً من تكلفة الإنتاج أي ليس لديها فرص بديلة. ويمثل مفهوم الأرباح الاقتصاديةجزءاً أساسياً من مصفوفة تحليل السياسات، ويعرف الربح بأنه الفارق بين النواتج (الإيرادات) وتكاليف جميع المدخلات (التكاليف).

يبين الجدول (1) النموذج العام لمصفوفة تحليل السياسات.

الجدول (1) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية

	الإيرادات	التكاليف		الأربـــــاح
		المدخلات القابلة للتداول	العوامل المحلية	
الأسعار الخاصة	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحـــــويلات	I	J	K	L

وتحدد الأرباح الخاصة في الصف الأول على النحو الآتي (D=A-B-C) ويشير الحرف A إلى الإيرادات الخاصة (الإيرادات بالأسعار السائدة في السوق) في حين التكاليف مقسمة إلى عنصرين:

تكاليف المدخلات القابلة للتداول (المدخلات التي يتاجر بها في الأسواق العالمية) مثل الأسمدة والمبيدات والبذور في العمود الثاني بالأسعار السائدة في السوق (الأسعار الخاصة) في الصف الأول ويشار إليها بالحرف B. والمدخلات غير القابلة للتداول يمكن استيرادها من بلدان أخرى أو تصديرها إليها، ويشمل العمود الثالث من المصفوفة العوامل المحلية كالأراضي والعمالة وفائدة رأس المال، ويشار إلى التكاليف بالأسعار الخاصة بالحرف C وتسمى العوامل المحليةأيضاً المدخلات غير القابلة للتداول، لأنه لا توجد سوق دولية لهذه المدخلات.

ويشير العمود الرابع في المصفوفة إلى الأرباح – والأرباح الخاصة المشار إليها بالحرف D

وتحسب القيم الواردة في هذا العمود بطرح القيم الواردة في العمودين الثاني والثالث من الإيرادات الواردة في العمود الأول (D=A-B-C) ووجود فارق إيجابي ، بالأسعار السائدة في السوق، يعني وجود ربح فائض، يشجع شركات أخرى على دخول مجال العمل، كما تعمل الأرباح الإيجابيةأيضاً كحافز للشركات على زيادة الناتج ، بغية تحقيق مزيد من الأرباح وعندما تدخل مزيد من الشركات السوق وتتوسع الشركات القائمة، فإن النتيجة تكون تحقيق نمو اقتصادي، غير أن أسعار السوق للمدخلات والناتج يمكن أن تشوه، إما بسبب فشل السوق أو فشل السياسات وعندئذ يمكن أن تصبح الأرباح الخاصةمؤشراً خادعاً .

ويستخدم الصف الثاني من المصفوفة في حساب الأرباح الاجتماعية (H=E-F-G)، والأرباح الاجتماعية أو (الأرباح دون سياسات) هي الأرباح التي دون فارق، وفي الجدول (1) يشير الحرف (E) إلى الإيرادات مقيمة بأسعار الكفاءة (الأسعار الاجتماعية) والحرفان (G,F) يشيران إلى قيم الكفاءة للمدخلات القابلة للتداول والعوامل المحلية على التوالي وتوفر الأرباح الاجتماعية (H)،حافزاً على التوسع في هذه الأنشطة الإيجابية وينجم عنها نمو اقتصادي وتأثير واضح في الدخل الوطني.

ويبين الصف الثالث من المصفوفة الفارق أو الاختلافات بين الصف الأول (التقييم الخاص) والصف الثاني (التقييم الاجتماعي) وإذا لم يكن هناك فشل سوقي فإن كامل الفارق بين الأسعار الخاصة والاجتماعية للناتج والمدخلات التجارية سيكون سببه السياسات المشوهة.

وتشمل الأساليب التي يمكن أن تسبب الفارق الإعانات والضرائب والقيود الكمية التي تطبق على الإنتاج المحلي أو على التجارة في السلعة، كما يمكن أن تسبب السياسات السعرية تشوهاتأيضاً .

وفي الصف الثالث إذا كانت القيمة (I) موجبة فإن هذا يعني أن الإيرادات الخاصة تتجاوز الإيرادات الاجتماعية ويشير هذا إلى أن الحكومة تدعم أسعار الناتج أي أن الحكومة تشتري الإنتاج بأسعار أعلى من الأسعار السائدة في السوق الدولية ويأخذ الفارق شكل تحويل من المجتمع (من دافعي الضرائب) إلى منتجي تلك السعة.

وإذا كانت قيمة (I) سالبة، فإن هذا يشير إلى أن قيمة الإيرادات الاجتماعية تتجاوز الإيرادات الخاصة ويعني هذا أن الحكومة تحمل المنتجين ضريبة –وبعبارة أخرى فإن الحكومة تشتري الإنتاج بأسعار أدنى من الأسعار السائدة في السوق الدولية، وتأخذ الضريبة في هذا الحالة شكل مدفوعات تحويلية مباشرة من المنتجين إلى المجتمع (أو إلى الحكومة).

ويمثل الحرف (J) الفارق بين الكلفة الخاصة والكلفة الاجتماعية للمدخلات القابلة للتداول وإذا كانت قيمة (J) سالبة فإن هذا يشير إلى الكلفة الخاصة للمدخلات القابلة للتداول أقل من الكلفة الاجتماعية، ويعني هذا أن الحكومة تفرض ضريبة على المدخلات التي يستخدمها الزراع، والأثر الصافي لهذه الحالة هو أن الأسعار التي يدفعها الزراع مقابل المدخلات تكون أعلى من أسعار السوق العالمية.

ويشير الحرف (K) إلى الفارق في الموارد المحلية، ويمكن للحكومة أن تؤثر في أسعار الموارد المحلية مثل رأس المال أو الأراضي، ومن الشائع لدى حكومات البلدان النامية أن تقدم ائتمانات مدعومة إلى المنتجين كحافز على استخدام المدخلات كثيفة رأس المال مثل الآلات والأسمدة، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن تكون الكلفة الخاصة للعامل المحلي أقل من الكلفة الاجتماعية وستكون K ذات قيمة سالبة غير أنه إذا فرضت الحكومة ضرائب على الموارد المحليةونادراً ما يحدث ذلك في البلدان النامية فإن الفارق يكون موجباً، والضرائب والإعانات والقيود الكمية (الحصص) هي سياسات خاصة بسلع محددة، وتؤثر بصوره مباشرة في أسعار الناتج والمدخلات ويمكن أن تستخدم الحكومة سياسات لا تؤثر بصورة مباشرة في السلعة المتناولة مثل التدخل في سعر صرف عملة البلد، وبالنظر إلى أن الحسابات في مصفوفة تحليل السياسات تتم بالعملة المحلية– في حين تحسب الأسعار العالمية بالعملات الدولية فإنه يجب إجراء تحولات للتعبير عن الأسعار الدولية بما يعادلها بالعملات المحلية.

ويعتمد أثر التدخل في أسعار الصرف على ما إذا كانت السياسة تؤدي إلى تقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها الحقيقية، وتحدث المغالاة في سعر الصرف عندما يكون هناك إفراط في الطلب على العملات الأجنبية الذي يؤدي إلى زيادة الاقتراض الأجنبي والإفراط في السحب من احتياطي القطع الأجنبي أو تخصيص القطع الأجنبي بين المستعملين المحليين.

ويعكس سعر الصرف الأقل من القيمة الحقيقية عرضاً مفرطاً للقطع الأجنبي الذي يتراكم كاحتياطات مفرطة ويخفض الدخل المحتمل .ويستخدم سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمته الحقيقية كضريبة ضمنية على منتجي المنتجات القابلة للتداول .ويقلل سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمته الحقيقية من القدرة التنافسية للمنتجين في الأسواق الدولية بالقدر الذي يتحملونعملياً هذه الضريبة في أسعار الإنتاج وأسعار المدخلات على السواء .ويؤثر سعر الصرف الأقل من القيمة الحقيقيةتأثيراً عكسياً – ذلك أنه يعني أن أسعار الأصناف القابلة للتداول (الناتج والمدخلات) تكون مدعومةفعلياً ويحسن هذا القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق الدولية. ومما ييسر تقييم عواقب تكييف سعر الصرف في مصفوفة تحليل السياسات، تحويل الأسعار العالمية إلى أسعار محلية بسعر (الصرف الاجتماعي لا سعر الصرف الرسمي).

ويشير الحرف (L) إلى التحويل الصافي لجميع السياسات المؤثرة في المنظومة السلعية قيد الدراسة L=I-J-K وإذا كان الأثر الشامل لجميع السياسات التي تؤثر في أسعار المدخلات والناتج وسعر الصرف في صالح المنتج (على الأجل القصير) إن L ستكون ذات قيمة موجبة وبالعكس ستكون L ذات قيمة سالبة، إذا كانت السياسات تعمل في غير صالح المنتج. والصورة العامة للمصفوفة تكون على النحو الآتي:

المطلب الثاني:معايير الكفاءة والتنافسية الاقتصادية (Economics Indicators)

معامل الحماية الاسمية للمخرجات (Nominal protection Coefficient for outputs) NPC_0

يحدد هذا المقياس الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية ويوضح أثر السياسة في سعر المنتج وذلك بقسمة الإيرادات بالأسعار الخاصة على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية ويتم احتسابه وفق المعادلة الآتية:

$$NPC_0 = A/E$$

E :الإيرادات بالأسعار الاجتماعية ، A: الإيرادات بالأسعار الخاصة ، NPC_0: معامل الحماية الاسمية

- إذا كانت قيمة $NPC_0 > 1$ هذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أعلى من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود إعانة مالية للمنتجين أي يحصل المزارعون على ربح أعلى فيما لو كان تجارة السلعة حرة.

- إذا كانت قيمة $NPC_0 < 1$ هذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع أي يحصل المزارعون على ربح أقل فيما لو كان تجارة السلعة حرة.

- إذا كانت قيمة $NPC_0 = 1$ ويدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار السلع (وعدم وجود أي فشل للسوق).

معامل الحماية الاسمية للمدخلات القابلة للاتجار Protection Coefficient for inputs Nominal

(NPC_i)

ويبين هذا المعامل الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية للمواد القابلة للتجارة ويوضح أثر السياسة في سعر تلك المواد، وذلك بقسمة قيمة المواد القابلة للاتجار بالأسعار الخاصة على قيمتها بالأسعار الاجتماعية ويحتسب وفق المعادلة الآتية: $\mathbf{NPC_i = B/F}$

NPCi : معامل الحماية الاسمية للمواد القابلة للاتجار :

B : قيمة المدخلات القابلة للاتجار بالأسعار الخاصة

F : قيمة المدخلات القابلة للاتجار بالأسعار الاجتماعية

إذا كانت قيمة $NPC_I > 1$ هذا يعني أن هناك ضرائب مفروضة على المواد ومن ثم يدفع المنتجينثمناً لتلك المواد بقيمة أكبر فيما لو كانت تجارتها حرة.

إذا كانت قيمة $NPC_I < 1$ هذا يعني أن المنتجين يحصلون على إعانات مالية من خلال شراء مستلزمات الإنتاج بسعر أقل فيما لو كانت تجارتها حرة.

إذا كانت قيمة $NPC_I < 1$ هذا يدل على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار تلك المواد.

<u>معامل الحماية الفعلية</u> (Effective Protection Coefficient) EPC

يوضح هذا المعامل الأثر الصافي للسياسة في المخرجات والمدخلات ويعدمقياساً أكثروضوحاً لأثر السياسة ويحتسب وفق المعادلة الآتية: **EPC =A-B/E-F**

EPC : معامل الحماية الفعلية

A : الإيرادات بالأسعار الخاصة

B : تكاليف المواد القابلة للاتجار بالأسعار الخاصة

E : الإيرادات بالأسعار الاجتماعية

F : تكاليف المواد القابلة للاتجار بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت EPC>1 فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج السياسة يدل على وجود حافز إيجابي لهذه السياسة (دعم حكومي).

- إذا كانت EPC<1 فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج السياسة يشير إلى آثار حوافز سلبية (ضرائب).

- إذا كانت EPC=1 فهذا يدل على عدم وجود أي تدخل حكومي أو أن التأثير الصافي لمقاييس السياسة المختلفة المفروضة على كل من المواد القابلة للاتجار والمخرجات يساوي الصفر.

معامل تكلفة المورد المحلي DRC (Domestic Resources Cost **)**

يوضح هذا المقياس كفاءة استخدام الموارد المحلية في إنتاج المحاصيل الزراعية يحسب بقسمة تكاليف إنتاج المحاصيل على القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية ويمكن اعتبارهمقياساً لتحديد الفعالية الاقتصادية أو الميزة النسبية كما هو معروف كمصطلح دولي ويحتسب وفق المعادلة الآتية: **DRC = G/E- F**

DRC :تكلفة الموارد المحلية

G: تكلفة المواد غير القابلة للاتجار(العوامل المحلية) بالأسعار الاجتماعية.

E : الإيرادات بالأسعار الاجتماعية.

F : المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية.

- إذا كانت قيمة DRC >1 فهذا يعني أن التكلفة البديلة للعوامل المحلية الداخلة في إنتاج السلعة أكبر من القيمة المضافة ويقود ذلك إلى أن البلد ليس في حالة منافسة دولية في إنتاج هذه السلعة ومن ثم لا يتمتع بالميزة النسبية في إنتاج السلعة ويجب عليه إنتاج سلع أخرى

- إذا كانت قيمة DRC <1 فهذا يعني أن تكلفة العامل المحلي أقل من الربح الاجتماعي وهذا يقود إلى أن البلد يتمتع بالميزة النسبية ويجب التوسع في إنتاج السلعة

- إذا كانت قيمة DRC=1 فهذا يعني عدم وجود ربح أو خسارة أي أن استخدام الموارد المحلية قد وصل إلى حدوده المثلى.

معامل نسبة التكلفة الخاصة PCR (Private Cost Ratio **)**

وهو عبارة عن كلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصةمقسوماً على الإيراداتمطروحاً منها المدخلات القابلة للاتجار بالأسعار الخاصة، ويعنيأيضاً العائد الصافي المطلوب حتى يتمكن المزارع من الاستمرار في الإنتاج.

$$PCR = C/(A-B)$$

PCR : معامل نسبة التكلفة الخاصة

C : الأسعار الخاصة للمدخلات غير القابلة للاتجار

A : الإيرادات بالأسعار الخاصة

B : الأسعار الخاصة للمدخلات القابلة للاتجار

إذا كانت قيمة هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح تكون التكاليف أو الأموال المستثمرة أقل من القيمة المضافة المحققة ومن ثم يحقق المزارع ربحاً، أما إذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني خسارة المزارع.

معامل الدعم للمنتجين الزراعيين SRP (Subsidy Ratio to Producers)**)**

وهو عبارة عن الربح بالأسعار الخاصةمطروحاً منه الربح بالأسعار الاجتماعيةمقسوماً على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية ويستدل من هذا المعامل على نسبة الدعم الحقيقية التي تقدمها الحكومة للمنتج الزراعي.

$$SRP = ((D-H)/E*100$$

SRP : معامل الدعم للمنتجين الزراعيين

D : الربح بالأسعار الخاصة

H : الربح بالأسعار الاجتماعية

E : الإيرادات بالأسعار الاجتماعية .

فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الصفر فان ذلك يعني أن هناكدعماً يقدم للمزارع، أما إذا كانت النسبة أقل من الصفر فإن ذلك يعني أن هناك ضرائب مفروضة على المزارع.

المطلب الثالث:تقييم السياسة الفلاحية المنتهجة في انتاج الحليب

1- انتاج الحليب على مستوى العينة

يخضع انتاج الحليب الى عدة متغيرات طوال السنة فيزداد الانتاج في فصل الربيع حيث تتوفر الاعلاف الخضراء فيزداد الانتاج اليومي للبقرة الواحدة حيث يبلغ من 11—19 لتر كما ان مدة انتاج الحليب تتغير من بقرة الى اخري تبلغ 180 يوم للبقرة الضعيفة حتى 335 للبقرة المنتجة و الجدول الموالي يوضح انتاج الحليب على مستوى العينة.

جدول رقم (38):انتاج الحليب السنوي حسب المزرعة

المزرعة	عدد الابقار الحلوب	انتاج الحليب (لتر في السنة)	متوسط انتاج البقرة سنويا (لتر في السنة)
01	77	259 706	80 ,3372
02	14	25 550	00 ,1825
03	33	40 280	60 ,1220
04	12	23 475	25 ,1956
05	16	55 825	06 ,3489
06	15	43 300	66 ,2886
07	10	36 725	50 ,3672
08	30	94 170	00 ,3139
09	11	40 550	36 ,3686
10	5	18 000	00 ,3600
11	14	51350	86 ,3667
12	15	91 175	80 ,3645
13	10	36 610	00 ,3661
14	16	60 750	87 ,3796
15	8	26 325	62 ,3290
16	10	35 420	00 ,3542
17	9	28 490	55 ,3165

18	19	67 825	73 ,3569
19	17	61 300	88 ,3605
20	15	55 180	66 ,3678
TOTAL	366	1152006	47 ,3147

16 مزرعة من اصل 20 يفوق متوسط انتاج البقرة الواحدة 3000 لتر سنويا من بينها 11 مزرعة متوسط الانتاج فيها يفوق 3500 لتر في السنة.

1 <u>على مستوى المزرعة</u>

- قبل البدا يجب تحديد سعر اللتر الواحد من الحليب و هذا على مستوى العينة المدروسة و الذي قدر بـ: 27,59 دج (إجمالي سعر البيع / إجمالي إنتاج الحليب) بالإضافة إلى الدعم المقدم من طرف الدولة و المتمثل في 6,5 دج لكل لتر من الحليب.
- تم حساب تكلفة اللتر الواحد من الحليب بحسب طريقة (Méthode d'Oscarsson)و الذي قدر بـ: 24,16 دج كما يلي: Prix de revient du litre de lait = (Total des charges - Produits annexes) / Quantité de lait produite par l'exploitation)

والجدول التالي يوضح تكلفة إنتاج اللتر الواحد من الحليب حسب كل مزرعة (2003-2004)

جدول رقم (39):تكلفة إنتاج اللتر الواحد من الحليب حسب كل مزرعة (2003-2004)

المزرعة	اجمالي النفقات	النتاج الملحق	اجمالي انتاج الحليب	اجمالي سعر البيع	تكلفة انتاج لتر الحليب
01EXP	17 966 326	10 172 215	259 706	8 150 726	30, 01
02EXP	1 791 150	1 040 000	25 550	547 500	29, 40
03EXP	1 973 930	2 180 000	40 280	1 062 270	-5, 12
04EXP	1 895 500	2 780 000	23 475	522 000	-37, 68
05EXP	1 901 550	580 000	55 825	496 800	23 ,67
06EXP	2 400 100	900 000	43 300	1 080 000	34, 64
07EXP	2 661 400	2 200 000	36 725	1 015 750	12, 56
08EXP	3 861 340	1 280 000	94 170	2 646 250	27, 41
09EXP	1 448 840	1 138 000	40 550	1 070 100	7, 67
10EXP	1 479 925	130 000	18 000	547 200	75, 00
11EXP	3 225 700	2 400 000	51350	1 383 300	16, 08
12EXP	3 477 500	1 840 000	91 175	2 461 500	17, 96
13EXP	1 744 000	2 040 000	36 610	1 021 650	-8, 09
14EXP	1 313 100	488 000	60 750	1 767 750	13,58
15EXP	1 277 627	140 000	26 325	735 000	43, 21
16EXP	1 726 800	730 000	35 420	1 041 445	28, 14
17EXP	1 994 770	230 000	28 490	797 400	61, 94
18EXP	2 195 200	1 000 000	67 825	1 980 000	17, 62
19EXP	3 782 800	1 520 000	61 300	1 944 000	36, 91
20EXP	2 872 100	372 000	55 180	1 517 720	45, 31
المتوسط	3 049 483	1 658 010,77	57 600,3	1 589 418	**24.16**
المجموع				31 788 361	

من الملاحظ بالنسبة الى المزرعة رقم **13 ,4,3** أن تكلفة إنتاج لتر الحليب سالبة يعني أن الإنتاج الملحق (بيع العجول و الأسمدة) تغطي التكاليف الكلية لتربية الأبقار التي هدفها الأساسي هو انتاج الحليب .

أما بالنسبة لـ المزارع رقم **20,17,15,10** نلاحظ أن تكلفة إنتاج لتر الحليب مرتفعة جدا هذا يعني أن تكاليف تربية الأبقار (المزرعة) مرتفعة بالمقارنة مع إنتاج الحليب و الإنتاج الملحق.

لتحليل اثر السياسات على إنتاج الحليب على مستوى المزرعة تم اخذ سعر اللتر الواحد من الحليب السعر المتوسط الذي تم حسابه على مستوى المزرعة المقدر بـ: 27,59 دج. أما السعر الاقتصادي(prix econ) كمرجع تم اخذ سعر لتر الحليب من المزارع الأوربية (هولندا. فرنسا.برتغال) مع اخذ سعر الصرف (Euro=100DA) ,(1$=75 DA ,1 Euro=1.32 $) أما الإعانات تم إضافتها لسعر الحليب.

بالاعتماد على الجدول المقابل سنقوم بتحليل التكاليف الخاصة بإنتاج الحليب الخام على مستوى العينة محل الدراسة

جدول رقم (40):تحليل تكاليف إنتاج الحليب الخام

eRubriqu	Structure	Prix financier	Prix économique	Transfert
Produits	Prix du litre de lait	27.59	32,00	4.41-
	Aide par litre de lait	6.50	-	6.50
1Sous total		**34,09**	**32,00**	**2,09**
Prix Produit				
(BE) Biens échangeables	Energie	1.88	2.17	0.29-
	Produits vétérinaires	0.46	0.52	0.06-
	Charges	10,00	11.6	1.60-
	alimentaires	0.34	0.39	0.05-
	Charges diverses	0.15	0.17	0.02-
	entretien Produits d			
2Sous total		**12,83**	**14,85**	**2,02-**
(BE)				
Biens non échangeables (BNE)	Terre	0.54	0.63	0.09-

	Main d'oeuvre Maintenance Amortissement	8.17 0.69 1.43	9.48 0.69 1.43	1.31- 0 0
3Ss total (BNE)		**10,83**	**12,23**	**1,40-**
(BNE+BE)= **4Sous total**		23,66	27.08	2.93-
(5)Autres charges		0,49	-	-
(5 + 4) - 1 =Profit		**9.94**	**4.92**	**5.02**

معايير الكفاءة والتنافسية الاقتصادية (Economics Indicators)

معامل الحماية الاسمية للمخرجات (Nominal protection Coefficient for outputs**)**

NPC_0

يحدد هذا المقياس الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية ويوضح أثر السياسة في سعر المنتج وذلك بقسمة الإيرادات بالأسعار الخاصة على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية ويتم احتسابه وفق المعادلة الآتية:

$$NPC_0 = A/E = 34.09/32 = 1.06$$

E :الإيرادات بالأسعار الاجتماعية ، A: الإيرادات بالأسعار الخاصة ، NPC_0: معامل الحماية الاسمية

- بما أن قيمة $NPC_0 > 1$ هذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أعلى من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود إعانة مالية للمنتجين أي يحصل المزارعون على ربح أعلى فيما لو كان تجارة السلعة حرة.

معامل الحماية الاسمية للمدخلات القابلة للاتجار Protection Coefficient for inputs Nominal

(NPC_i)

ويبين هذا المعامل الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية للمواد القابلة للتجارة ويوضح أثر السياسة في سعر تلك المواد، وذلك بقسمة قيمة المواد القابلة للاتجار بالأسعار الخاصة على قيمتها بالأسعار الاجتماعية ويحتسب وفق المعادلة الآتية: **NPC_i = B/F=12.83/14.85=0.86**

NPCi : معامل الحماية الاسمية للمواد القابلة للاتجار :

B : قيمة المدخلات القابلة للاتجار بالأسعار الخاصة

F : قيمة المدخلات القابلة للاتجار بالأسعار الاجتماعية

بما أن قيمة1> NPC_i هذا يعني أن المنتجين يحصلون على إعانات مالية من خلال شراء مستلزمات الإنتاج بسعر أقل فيما لو كانت تجارتها حرة.

معامل الحماية الفعلية (Effective Protection Coefficient**) EPC**

يوضح هذا المعامل الأثر الصافي للسياسة في المخرجات والمدخلات ويعدمقياساً أكثروضوحاً لأثر السياسة ويحتسب وفق المعادلة الآتية: **EPC =A-B/E-F=(34.09-12.83)/(32-14.85)=1.24**

EPC : معامل الحماية الفعلية

A : الإيرادات بالأسعار الخاصة

B : تكاليف المواد القابلة للاتجار بالأسعار الخاصة

E : الإيرادات بالأسعار الاجتماعية

F : تكاليف المواد القابلة للاتجار بالأسعار الاجتماعية

- بما أن قيمة EPC>1 فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج السياسة يدل على وجود حافز إيجابي لهذه السياسة (دعم حكومي).

معامل تكلفة المورد المحلي DRC (Domestic Resources Cost **)**

يوضح هذا المقياس كفاءة استخدام الموارد المحلية في إنتاج المحاصيل الزراعية يحسب بقسمة تكاليف إنتاج المحاصيل على القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية ويمكن اعتبارهمقياساً لتحديد الفعالية الاقتصادية أو الميزة النسبية كما هو معروف كمصطلح دولي ويحتسب وفق المعادلة الآتية

DRC = G/(E- F)=12.32/(32-14.85)= 0.71

DRC :تكلفة الموارد المحلية

G: تكلفة المواد غير القابلة للاتجار(العوامل المحلية) بالأسعار الاجتماعية.

E : الإيرادات بالأسعار الاجتماعية.

F : المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية.

- بما أن قيمة DRC <1 فهذا يعني أن تكلفة العامل المحلي أقل من الربح الاجتماعي وهذا يقود إلى أن البلد يتمتع بالميزة النسبية ويجب التوسع في إنتاج السلعة

معامل نسبة التكلفة الخاصة PCR (Private Cost Ratio)

وهو عبارة عن كلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصةمقسوماً على الإيراداتمطروحاً منها المدخلات القابلة للاتجار بالأسعار الخاصة، ويعنيأيضاً العائد الصافي المطلوب حتى يتمكن المزارع من الاستمرار في الإنتاج.

PCR =C/(A-B)=10.83/(34.09-12.83)=0.5

PCR : معامل نسبة التكلفة الخاصة

C : الأسعار الخاصة للمدخلات غير القابلة للاتجار

A : الإيرادات بالأسعار الخاصة

B : الأسعار الخاصة للمدخلات القابلة للاتجار

بما أن قيمة هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح تكون التكاليف أو الأموال المستثمرة أقل من القيمة المضافة المحققة ومن ثم يحقق المزارعربحاً

معامل الدعم للمنتجين الزراعيين SRP (Subsidy Ratio to Producers)**(**

وهو عبارة عن الربح بالأسعار الخاصةمطروحاً منه الربح بالأسعار الاجتماعيةمقسوماً على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية ويستدل من هذا المعامل على نسبة الدعم الحقيقية التي تقدمها الحكومة للمنتج الزراعي.

SRP = ((D-H)/E)*100=((9.94-4.92)/32)*100=15.69

SRP : معامل الدعم للمنتجين الزراعيين

D : الربح بالأسعار الخاصة

H : الربح بالأسعار الاجتماعية

E : الإيرادات بالأسعار الاجتماعية .

بما ان هذه النسبة أكبر من الصفر فان ذلك يعني أن هناكدعماً يقدم للمزارع

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لدالة الواردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

إن التطور السريع الذي عرفته جميع ميادين البحث العلمي والتقنية المصاحبة له، قد أسهما إسهاما كثيرا في تقدم الإنسان وتوفير وسائل الراحة والوقاية له وكذلك المساهمة في استغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتوفرة، ولقد أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي وخلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية وجعل النتائج كأرضية لاتخاذ القرار الملائم .وفي هذا السياق وانطلاقا مما سبق تجعل هذه الدراسة من أهم محددات الناتج الفلاحي في الجزائر مجالا تطبيقيا للدراسة القياسية، وذلك باستخدام السلاسل الزمنية لهذه المحددات، وهي العمالة الزراعية، الأرض، رأس المال، .. ،

وقبل تقدير النموذج القياسي لابد من تحديد شكل النموذج واختيار المتغيرات التي سيشمل عليها النموذج والأسلوب المتبع لتقدير معالم النموذج

المطلب الأول:الدراسة الاقتصادية والقياسية لدالة الواردات

بعد اختيار نوع الدالة لمراد تقديرها، نقوم ببناء نموذج قياسي للإنتاج، حيث يتطلب معرفة كاملة وشاملة للنظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية ، التي بموجبها يتم تحديد النموذج القياسي الأمثل للتعبير عن الواردات (فئة السلع الاستهلاكية) .

عند اختيار النموذج من خلال النظرية الاقتصادية للتجارة الخارجية، سوف يختبر هذا النموذج من الناحية القياسية وذلك باستخدام ادوات القياس الاقتصادي.

إذن من خلال هذا يتبين لنا أن اختيار أي نموذج اقتصادي قياسي يمر بمرحلتين أو دراستين، الدراسة

الأولى هي الدراسة الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على شروط النظرية الاقتصادية ، أما الدراسة

الثانية فهي الدراسة القياسية والتي تعتمد في اختيار أي نموذج قياسي على أدوات القياس الاقتصادي، وبالتالي فإن مرور النموذج القياسي المختار على هذين المرحلتين، سوف بدون شك يبعد كل الانتقادات الاقتصادية

والقياسية الموجهة إليه.

الدراسة الاقتصادية لدالة الواردات

تعتبر الدراسة الاقتصادية من أهم الدراسات التي على أساسها يتم تحديد النماذج الاقتصادية والقياسية للإنتاج كذلك اختيار المتغيرات الاقتصادية والطبيعية التي تبنى على أساسها النماذج القياسية للواردات.و الدراسة الاقتصادية ما هي إلا شروط أو قوانين النظرية الاقتصادية للتجارة الخارجية، التي بموجبها يتم قبول أو رفض النماذج القياسية.

إن أي نموذج قياسي لابد أن يمر على الدراسة الاقتصادية، أي دراسة النموذج من خلال النظرية الاقتصادية ، حيث لا يتم قبول هذا النموذج من الناحية القياسية إلا إذا تحققت فيه شروط النظرية الاقتصادية للتجارة الخارجية، بعبارة أخرى يكون النموذج القياسي مقبولا اقتصاديا.

إن شروط النظرية الاقتصادية ما هي إلا مراحل الدراسة الاقتصادية، فمن ضمن الشروط التي لا بد أن تتوفر في أي نموذج قياسي

الخلفية الاقتصادية للنموذج القياسي

من خلال دراستنا الاقتصادية للتجارة الخارجية و خاصة الواردات،تبتُ لنا أن هناك متغيرات اقتصادية تمثل الواردات (فئة السلع الغذائية) ، هذه المتغيرات الاقتصادية ناجمة من الفكر الاقتصادي

للمدارس الاقتصادية القديمة والحديثة التي تقر أن الواردات (فئة السلع الاستهلاكية) تحدد بواسطة الواردات الكلية، القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، الاستهلاك،.....[97]أما إذا أضيفت عوامل أخرى في النموذج المختار فلا يؤثر ذلك على الجانب النظري لنظرية التجارة الخارجية (الواردات) ،

إذن بصفة عامة لابد على النموذج القياسي المختار أن يكون موجود ضمن النظرية الاقتصادية أي لديه خلفية اقتصادية.

المطلب الثاني: نظرية الاقتصاد القياسي.

منهج البحث في الاقتصاد القياسي[98].

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: تعيين النموذج.

المرحلة الثانية: تقدير معلمات النموذج.

المرحلة الثالثة: تقييم معلمات النموذج.

المرحلة الرابعة: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.

و يمكن شرح هذه المراحل فيما يلي:

أولا: تعيين النموذج.

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، و تنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

1- تحديد متغيرات النموذج: يمكن تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة، منها النظرية الاقتصادية، الدراسات القياسية في نفس المجال، المعلومات المتعلقة بالظاهرة.

[97] تومي صالح، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزاير،مجلة الباحث العدد4-2006 ص 33-35

[98] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص1-2

2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج
و درجة خطية النموذج، و درجة تجانس كل معادلة.

3- تحديد التوقعات القبلية: إن تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة و حجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس، أمر جد مهم لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها و حجمها.

ثانيا: تقدير معلمات النموذج.

بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين، نقوم بتقدير معلمات النموذج، و ذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، و على تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس، و أثناء هذه المرحلة نقوم بما يلي:

1- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج.
2- اختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير منها:

- طريقة المعادلة الواحدة.
- طريقة المعادلات الآنية.

ثالثا: تقييم معلمات النموذج.

بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة، أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، و ما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية و هذا بالاعتماد على المعايير التالية[1]:

- المعايير الاقتصادية: تتعلق بحجم و إشارة المعلمات المقدرة، لآن النظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس نما تقرره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات.
- المعايير الإحصائية: تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، منها: اختبار *Student*، اختبار *Fischer* ....
- المعايير القياسية: تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة مع الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوفرة في الواقع، فالمعلمات ستكتسب صفات

[1] سنتطرق إلى هذه المعايير في المطلب الموالي.

معينة أهمها: عدم التحيز، الاتساق، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فالمعلمات المقدرة ستفقد بعض الصفات السابقة، بل و يؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة، منها: اختبارات الارتباط الذاتي، اختبارات الامتداد الخطي المتعدد، اختبارات ثبات التباين.

رابعا: تقييم قدرة النموذج على التنبؤ.

من أهم أهداف القياس الاقتصادي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، و لذا يتعين اختبار قدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة و لكن لا يكون صالحا للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض أن المستقبل القريب إمتداد للماضي القريب، و لكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية، فمن الممكن أن لا يكون النموذج قادرا على التنبؤ بهذه التغيرات، و لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، و اختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في النموذج القياسي حتى نطمئن لجودة التقديرات التي حصلنا عليها، و من ثم يمكن الاعتماد عليها، و يمكن إيجاز هذه الخصائص فيما يلي:

- أن يكون النموذج متماشيا مع قواعد و افتراضات النظرية الاقتصادية؛
- أن يكون النموذج قادرا على تفسير الظواهر التي تحدث في الواقع؛
- أن تكون تقديرات المعاملات دقيقة، بمعنى أنها يجب أن تمثل أفضل تقريب للقيم الحقيقية للمعلمات.
- أن يكون النموذج قادرا على تقديم توقعات أو تنبؤات دقيقة عن القيم المستقبلية لمتغيراته؛
- أن يقدم النموذج العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بأبسط طريقة ممكنة.

الانحدار الخطي المتعدد.

يوضح الانحدار الخطي المتعدد العلاقة بين متغير تابع و مجموعة من المتغيرات التفسيرية، هذا ما يعني أن أي تغير في المتغيرات التفسيرية يتبعها تغير في المتغير التابع.

و تشير خطية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع إلى أن أثر المتغير التفسيري على المتغير التابع لا يختلف عن أثر متغير أخر، فيفترض أن جميع الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة، أو أن تفضيلات الأفراد متماثلة، و نظرا لآن هذا الافتراض لا يمثل الحقيقة فإن استخدام الانحدار

الخطي المتعدد ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير، و لذا فإننا ندخل في علاقة الانحدار حدا يعرف بالحد العشوائي ε_t.

أولا: تقديـم النموذج.

1- شكل النموذج:

تأخذ علاقة الانحدار الخطي المتعدد الشكل التالي:

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \cdots\cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

و يمكن كتابته على الشكل المصفوفات التالي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{21} & x_{31} & \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32} & \cdots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \\ 1 & x_{2n} & x_{3n} & \cdots & x_{kn} \end{pmatrix} \cdot \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

$$Y \quad = \quad X \quad \beta \quad + \quad \varepsilon$$

حيث: Y: شعاع مشاهدات المتغير التابع $(n\times 1)$.

X: مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية $(n\times(k+1))$.

β: شعاع المعاملات $(k\times 1)$.

ε: شعاع الحد العشوائي $(n\times 1)$.

2- فرضيات النموذج:

2-1- الفرضيات الاحتمالية:

إن الطريقة المستعملة في تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي طريقة المربعات الصغرى العادية" *MCO* "، و لهذا فإن هذه الفرضيات تتعلق بهذه الطريقة و كلها تدور حول طبيعة و شكل المتغير العشوائي، و هي:

$$E(\varepsilon_t) = 0$$
$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \quad \forall i \neq j$$
$$V(\varepsilon_t) = E(\varepsilon'\varepsilon) = \delta^2 I_n$$
$$Cov(x.\varepsilon) = 0$$

2-2- فرضيات أخرى:

- المتغيرات Y و $x_k \cdots\cdots x_2.x_1$ محددة بدون خطأ.
- أشعة المصفوفة X مستقلة، هذا ما يسمح بالتخلص من مشكل الامتداد الخطي وحساب $(X'X)^{-1}$.
- المصفوفة X مصفوفة غير عشوائية.

ثانيـا: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، التي تهدف إلى الحصول على مقدرات $\hat{\beta}_k \cdots \hat{\beta}_2.\hat{\beta}_1$ تعطي مجموع مربعات انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية في أدنى قيمة له.

ليكن النموذج: $Y = X\beta + \varepsilon$، و تحت فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية نجد:

- النموذج المقدر: $\hat{Y} = X\hat{\beta}$.
- انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية: $e = Y - \hat{Y} = Y - X\hat{\beta}$.
- مجموع مربعات البواقي: $e'e = (Y - X\hat{\beta})'(Y - X\hat{\beta})$.

و كما هو معلوم أن طريقة المربعات الصغرى العادية تهدف إلى جعل $e'e$ في أدنى قيمة لها أي إيجاد $Mine'e$

فنقوم بحساب المشتقات الجزئية لـ: $e'e$ بالنسبة إلى $\hat{\beta}_k \cdots \hat{\beta}_2.\hat{\beta}_1$، و نجعلها مساوية للصفر.

لدينـا: $e'e = (Y - X\hat{\beta})'(Y - X\hat{\beta}) = Y'Y - Y'X\hat{\beta} - \hat{\beta}X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$.

و لدينـا القيمتين: $Y'X\hat{\beta}$ و $\hat{\beta}'X'Y$ متساويتين فنجد: $e'e = Y'Y - 2\hat{\beta}X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$.

نقوم بإيجاد: $\frac{d\,e'e}{d\beta} = 0$.

$$\frac{d\,e'e}{d\hat{\beta}} = -2X'Y + 2X'X\hat{\beta} = 0$$
$$= -X'Y + X'X = 0$$

و منه: $\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$.

ملاحظة: $X'Y - X'X\hat{\beta} = 0 \quad \Rightarrow X'(Y - X\hat{\beta}) = X'e = 0$ ، و منه فإن: X و e متعامدة.

$$e = (Y - X\hat{\beta}) = Y - X(X'X)^{-1}X'Y = (I - X(X'X)^{-1}X')Y = MY$$

حيث: M مصفوفة متناظرة و مستقلة، أي: $M = M^2 = M^3 = \cdots\cdots$ و $MX = 0$.

و تتميز مقدرات MCO بالخصائص التالية:

1- الأمل الرياضي:

$$E(\hat{\beta}) = E\left[(X'X)^{-1}X'Y\right] = E\left[(X'X)^{-1}X'(X\beta + \varepsilon)\right] = E\left[(X'X)^{-1}X'X\beta + (X'X)^{-1}X'\varepsilon\right] = \beta$$

و منه $\hat{\beta}_{MCO}$ مقدر غير متحيز.

2- التباين:

$$V(\hat{\beta}_{MCO}) = E\left[(\hat{\beta} - E(\hat{\beta}))(\hat{\beta} - E(\hat{\beta}))'\right] = E\left[(\hat{\beta} - \beta)(\hat{\beta} - \beta)'\right] = E\left[(X'X)^{-1}X'\varepsilon\varepsilon'X(X'X)^{-1}\right]$$
$$= (X'X)^{-1}X'E(\varepsilon\varepsilon')X(X'X)^{-1} = \delta^2(X'X)^{-1}$$

هذه الخصائص تجعل من مقدر MCO أحسن مقدر خطي غير متحيز.

3- مقدر δ^2:

لدينا: $e = MY = M(X\beta + \varepsilon) = MX\beta + M\varepsilon = M\varepsilon$.

و لدينا: $e'e = (M\varepsilon)'(M\varepsilon) = \varepsilon' M'M\varepsilon = \varepsilon' M\varepsilon$.

نقوم بحساب الأمل الرياضي لـ: $e'e$ فنجد:

$$E(e'e) = E(\varepsilon' M \varepsilon) = E(trac(\varepsilon M \varepsilon')) = E(tracM\ \varepsilon\varepsilon') = tracM\ (\varepsilon\varepsilon')$$
$$= tracM\ (\delta^2 I) = \delta^2 tracM$$
$$= \delta^2 \left[tracI_{\ n} - trac\left[X (X'X)^{-1} X' \right] \right]$$
$$= \delta^2 [n-k]$$

من خلال هذه النتيجة نستنتج أن $e'e$ مقدر متحيز لـ: δ^2.

إذن المقدر غير المتحيز لـ: δ^2 هو $\hat{\delta}^2 = e'e/n-k$.

ثالثـا: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال المعايير الثلاثة السابقة:

1- **المعايير الاقتصادية**: : تتعلق بحجم و إشارة المعلمات المقدرة، لآن النظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس نما تقرره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات.

2- **المعايير الإحصائية**: تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

2-1- معامل التحديد المتعدد: يشير هذا المعامل إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات التفسيرية المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، و يمكن حسابه انطلاقا من معادلة تحليل التباين التي تعطى بالشكل التالي:

$$(Y-\bar{Y})'(Y-\bar{Y}) = (\hat{Y}-\bar{Y})'(\hat{Y}-\bar{Y}) + (e-\bar{e})'(e-\bar{e})$$
$$y'y \quad = \quad \hat{y}'\hat{y} \quad + \quad e'e$$

$$TSS \quad = \quad ESS \quad + \quad RSS$$

و منه فمعامل التحديد يعطى بالشكل التالي: $R^2 = \frac{\hat{y}'\hat{y}}{y'y} = 1 - \frac{e'e}{y'y}$.

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية، و لهذا يمكن أن نصحح قيمة معامل التحديد عن طريق أخذ درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن درجة الحرية $(n-k)$ تقل مع زيادة عدد المتغيرات التفسيرية و ثبات حجم العينة.

و تصبح قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ كما يلي: $\overline{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k}(1-R^2)$.

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر و الواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني المقدرة التفسيرية جيدة، و أن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، و أن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

2-2- **اختبارات المعنوية**: تتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:

2-2-1- اختبار ستودنت:

ليكن النموذج: $Y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \cdots\cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$.

و لتكن $\hat{\beta}_1 . \hat{\beta}_2 \cdots \hat{\beta}_k$ المعلمات المقدرة للنموذج.

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع Y و المتغير التفسيري x_i (معنوية كل معامل على حدا)، نقوم بإجراء الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب إحصاءة ستودنت التي تعطى بالعلاقة التالية: $T^{\bullet} = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}} \right|$.

حيث: $\hat{\beta}_i$:مقدر β_i.

$\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}$: الانحراف المعياري لـ: $\hat{\beta}_i$.

الاحصاءة $T^{\bullet}$ تتبع توزيع ستودنت بدرجة حرية تساوي $(n-k)$.

و يكون قرار الاختبار كما يلي:

- نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $T^{\bullet} > T_{tab}$، و منه β_i مختلف عن الصفر.

- نرفض الفرضية H_1 إذا كانت $T^{\bullet} < T_{tab}$، و منه β_i يساوي الصفر.

2-2-2- اختبار فيشر:

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، و يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 . \beta_2 \neq 0 . \cdots \beta_k \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب إحصائية فيشر التي تعطى بالعلاقة التالية: $F^{\bullet} = \dfrac{R^2 / k-1}{(1-R^2) / n-k}$

الاحصاءة $F^{\bullet}$ تتبع توزيع فيشر $F_{(k-1.n-k)}$.

و يكون قرار الاختبار كما يلي:

- نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $F^{\bullet} > F^{\alpha=5\%}_{(k-1.n-k)}$، و منه $\beta_i \neq 0$ مهما يكن $i = 1 \cdots k$.

- نرفض الفرضية H_1 إذا كانت $F^{\bullet} < F^{\alpha=5\%}_{(k-1.n-k)}$، و منه $\beta_i = 0$ مهما يكن $i = 1 \cdots k$.

3- **المعايير القياسية**: تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

3-1- **معيار الامتداد الخطي المتعدد:** يعتبر الامتداد الخطي المتعدد أحد المشاكل القياسية التي تنشأ عن اختلال بعض افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية، و يتمثل في الارتباط الخطي بين عدد متعدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار المتعدد.

تكون مشكلة الامتداد الخطي المتعدد في أقصى حد لها إذا الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تاما.

تكون مشكلة الامتداد الخطي منعدمة إذا كان الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية منعدما $(r_{x1.x2} = 0)$.

في الواقع العملي عادة ما لا يواجهنا أي من الاحتمالين السابقين، و لكن في معظم الحالات يكون $0 < r_{x1.x2} > 1$، في هذه الحالة تأخذ العلاقة بين المتغيرات التفسيرية الشكل التالية: $x_1 = \alpha + \beta x_2 + u$.

و توجد عدة اختبارات تستخدم للكشف عن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد، منها:

معامل التحديد و اختبارات المعنوية:

يلاحظ أنه إذا كان معامل التحديد لمعادلة انحدار ما مرتفعا جدا و معظم المعلمات المقدرة غير معنوية إحصائيا، فإن هذا يعتبر مؤشرا عن وجود مشكلة امتداد خطي متعدد.

في حالة وجود مشكلة امتداد خطي متعدد نستعمل إحدى الطرق التالية لاختيار النموذج الأمثل:

- **طريقة كل الانحدارات الممكنة "** *Toutes les régressions possibles* **"**:

تعتمد هذه الطريقة على تقدير كل التوفيقات الممكنة ($2^k - 1$)توفيقة)، و النموذج الأمثل هو أحد النماذج التي لا تحتوي إلا على المتغيرات المعنوية و الذي يكون فيه المعيارين AIC و SC في أدنى قيمة لهما.

- **طريقة الاختيار المتتابع "***La sélection progressive***":**

تعتمد هذه الطريقة على اختيار المتغير التفسيري الذي يكون معامل ارتباطه مع المتغير التابع هو الأكبر في مرحلة أولى، ثم حساب معامل الارتباط الجزئي $r^2_{Yx_i.x_j}$ من أجل $j \neq i$ ، و اختيار المتغير المفسر الذي يكون معامل ارتباطه هو الأكبر، و يتم التوقف إذا كانت $T_{Student}$ أقل من القيمة الحرجة.

- **طريقة الانحدار خطوة بخطوة "***La régression Pas à Pas***"**:

هذه الطريقة مطابقة للطريقة السابقة، إلا أنه بعد إدخال المتغير التفسيري نقوم باختبار معنوية المتغيرات المدخلة، و نقوم بإقصاء المتغيرات التي لا تكون غير معنوية.

- **طريقة** *La régression par étage*:

هي طريقة من طرق اختيار المتغيرات التفسيرية، تسمح بجعل الارتباط بين السلاسل التفسيرية ضعيفا، و هذا من خلال دراسة البواقي.

المرحلة الأولى:

- اختيار المتغيرة التفسيرية التي يكون معامل ارتباطها مع Y هو الأكبر، و لتكن x_i .

المرحلة الثانية:

- حساب بواقي انحدار Y على x_i بالعلاقة التالية: $e_1 = Y - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_i$.

- حساب معاملات الارتباط البسيطة بين e_1 و المتغيرات التفسيرية.

- اختيار المتغيرة التفسيرية التي يكون معامل ارتباطها مع e_1 هو الأكبر، ولتكن x_j .

المرحلة الثالثة:

- حساب بواقي انحدار Y على x_i و x_j بالعلاقة التالية: $e_2 = Y - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_i - \hat{\alpha}_2 x_j$.

- حساب معاملات الارتباط البسيطة بين e_2 و المتغيرات التفسيرية.

- اختيار المتغيرة التفسيرية التي يكون معامل ارتباطها مع e_2 هو الأكبر، وهكذا.

هذه الطريقة تصبح غير صالحة إذا كانت معاملات الارتباط لا تختلف معنويا عن الصفر.

3-2- معيار الارتباط الذاتي:

يعتبر الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي ينجر عنها عدم دقة قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام *MCO*، حيث يشير الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، و عادة ما تخص هذه المشكلة الحد العشوائي ε، حيث تكون قيمة معامل الارتباط بين قيمه المتتالية غير مساوية للصفر، وهذا ما يخل بإحدى فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية.

و يأخذ الارتباط الذاتي رتبا متعددة منها: الرتبة الأولى، الرتبة الثانية، أو رتبة أعلى.

في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى يمكن تمثيله بالمعادلة التالية: $\varepsilon_t = \rho \varepsilon_{t-1} + u_t$.

و للتحقق من فرضية وجود ارتباط ذاتي من عدمه، نستعمل عدة اختبارات أهمها[1]:

3-2-1- اختبار *Watson-Durbin*:

هذا الاختبار يأخذ الشكل التالي: $\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$

نقوم بحساب الاحصاءة d التي تعطى بالعلاقة التالية: $d = \dfrac{\sum_{t=2}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$.

[1] - كما توجد اختبارات أخرى منها: *h test.Godfry-test de Breush ....*

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t^2 + e_{t-1}^2 - 2e_t e_{t-1})}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2} = \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t^2 + \sum_{t=2}^{n} e_{t-1}^2 - 2\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

$$\approx 2 - \frac{2\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

$$\approx 2 - 2\rho \approx 2(1-\rho)$$

بعد حساب d نقرنها مع القيمتين المجدولتين، d_1 التي تمثل احد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي، و d_2 التي تمثل الحد الأقصى لانعدام الارتباط الذاتي، و ذلك حسب عدد المشاهدات n، و عدد المتغيرات التفسيرية في النموذج عند درجة معنوية 5%.

و يتم قبول و رفض الفرضيتين حسب المخطط التالي:

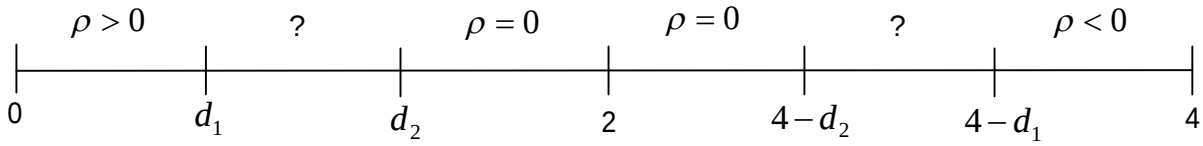

قيمة d الوسطية هي 2 و عندها ينعدم الارتباط الذاتي، أي: $\rho = 0$.

ويتم قبول و رفض H_0 حسب الحالات التاليـة:

$0 < d < d_1$ وجود ارتباط ذاتي موجب.

$d_1 < d < d_2$ مجال غير محسوم، هناك شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي.

$d_2 < d < 4 - d_2$ عدم وجود ارتباط ذاتي.

$4 - d_2 < d < 4 - d_1$ مجال غير محسوم، هناك شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي.

$4 - d_1 < d < 4$ وجود ارتباط ذاتي سالب.

مراحل البحث في الاقتصاد القياسي[99].

هنـاك أربعـة مراحـل فـي أيـة دراسـة للاقتصـاد القياسـي وهـي مبينـة بشـكل مختصـر فـي النقـاط التالية:

تقييم النموذج المختار من الناحية القياسية:

بعد عملية تقدير النموذج القياسي المختار و آذلك اختبار معالمه المقدرة اقتصاديا و إحصائيا و قياسيا، نتوصل في الاخير إلى مرحلة تقييمه إما بالقبول أو بالرفض .فإذا آان النموذج مقبول معناه أن المتغيرات المفسرة تمثل المتغير المفسر أحسن تمثيل، من هنا يمكن إعتبار النموذج صالح لعملية التنبؤ .أما إذا آان النموذج مرفوض فإننا سنعيد بناء نموذج جديد متبعين في ذلك مراحل:

المرحلة الأولى : تعيين النموذج - Specification Of The Model

المرحلة الثانية : تقدير معلمات النموذج – Estimation Of The Model

المرحلة الثالثة : تقييم المعلمات المقدرة للنموذج - Evaluation Of The Estimates

المرحلة الرابعة - Evaluation Of The Forecasting Validity اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

المطلب الثالث:النمذجة القياسية لدالة الواردات (فئة السلع الاستهلاكية و تحليل النتائج)

1-المتغيرات الداخلية "*Variable endogéne*":

تتمثل في دالة الواردات (فئة السلع الاستهلاكية) *IMP* (بالمليون دولار)

2-المتغيرات المفسر "*Variable explicative*":

تتأثر دالة الواردات (فئة السلع الاستهلاكية) بعدة عوامل (متغيرات) هي:

Sub: الدعم الموجه للقطاع الزراعي متغير نوعي (0لا يوجد دعم—1 يوجد دعم)

[99] **تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص1-2**

Pag:الناتج الزراعي بالمليون طن

ipimp[100]: مؤشر أسعار الواردات بالمليون دولار

Sau: المساحة الصالحة للزراعة بالمليون هكتار

KA: رأس المال الزراعي[101] في الجزائر بالمليار دولار أمريكي بأسعار 2005

PG: عدد السكان الكلي (ألف نسمة)

معادلات الميزان التجاري عادة ما تكون مفسرة بنموذج لوغارتمي[102]

بعد التعرف على العلاقة التي تربط المتغيرات يكون الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$\log(IMP_t) = A_0 + A_1 \log(PAG_t) + A_2 \log(KA_t) + A_3 \log(PG_t) + A_4 \log(SAU_t) + A_5 \log(IPIMP_t) + A_6 sub_t + \varepsilon_t$$

في الفترة التي لا يوجد بها دعم 1990-2000 حسب الفرضية يعني أن متغير الدعم sub=0 فان النموذج يصبح كالتالي:

$$\log(IMP_t) = A_0 + A_1 \log(PAG_t) + A_2 \log(KA_t) + A_3 \log(PG_t) + A_4 \log(SAU_t) + A_5 \log(IPIMP_t) + \varepsilon_t$$

في الفترة التي يوجد بها دعم 2000-2010 حسب الفرضية يعني أن متغير الدعم sub=1 فان النموذج يصبح كالتالي

$$\log(IMP_t) = (A_0 + A_6) + A_1 \log(PAG_t) + A_2 \log(KA_t) + A_3 \log(PG_t) + A_4 \log(SAU_t) + A_5 \log(IPIMP_t) + \varepsilon_t$$

:

مؤشر سعر الاستيراد يظهر التغيرات في أسعار المنتجات المستوردة وله تأثير مباشر على نسبة التضخم, ارتفاع القراءة يعتبر إيجابي لسعر العملة.[100]

[101] فيما عدا المياه والأرض والعمل التي سبق شرحها، فإن هناك عوامل أخرى لابد من توفرها لنجاح العملية الزراعية وهي العوامل الاقتصادية التي تعتبر بمثابة مدخلات تشمل المكننة الزراعية، الأسمدة والمبيدات والتي في مجموعها تكون جزء من الرأس المال الزراعي و يقدر البعض الأرض و المنشات الثابتة و ما فيها من تحسينات رأسمالية من رأس المال الزراعي و تعتبر تكاليف ثابتة

تومي صالح، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزاير،مجلة الباحث العدد4-2006 ص 33[102]

التحليل الأولي للنموذج:

اقتصاديا:

الناتج الزراعي PAG ذي علاقة عكسية مع تطور حجم واردات المواد الاستهلاكية IMP

رأس المال الزراعي KA ذي علاقة عكسية مع تطور حجم واردات المواد الاستهلاكية IMP

الدعم الموجه للقطاع الفلاحي Sub ذي علاقة عكسية مع تطور حجم واردات المواد الاستهلاكية IMP

المساحة الصالحة للزراعة SAU ذي علاقة عكسية مع تطور حجم واردات المواد الاستهلاكية IMP

مؤشر أسعار الواردات ذي علاقة عكسية مع حجم واردات المواد الاستهلاكية IMP

عدد السكان الكلي PG ذي علاقة طردية مع تطور حجم واردات المواد الاستهلاكية IMP

و بالاعتماد على الجدول الملحق رقم

خصائص المتغيرات المفسرة

دراسة استقرارية المتغيرات

نموذج 4 : $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

نموذج 5: $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$

$avec$

$\varepsilon_t \to i.i.d, \varepsilon_t \to N\left(0, \sigma_\varepsilon^2\right)$

نموذج 6: $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

اذا كان $t_{\hat{\Phi}_i} \succ t_{tab}$ اذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire) و بالتالي الصيرورة (processus) غير مستقرة[103] .

[103] Regis BOURBOUNNAIS, Op.cit, p 200

1- السلسلة PAG : الناتج الزراعي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (41) نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـ LPAG

صنف النموذج	سلسلة LPAG $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة DLPAG (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(5)	-3.313500	-5.981818
(4)	-	-6.199071
(6)	-	-6.391923

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (9) (10) (11) (12)

شكل رقم: (21) منحنى تطور LPAG و DLPAG

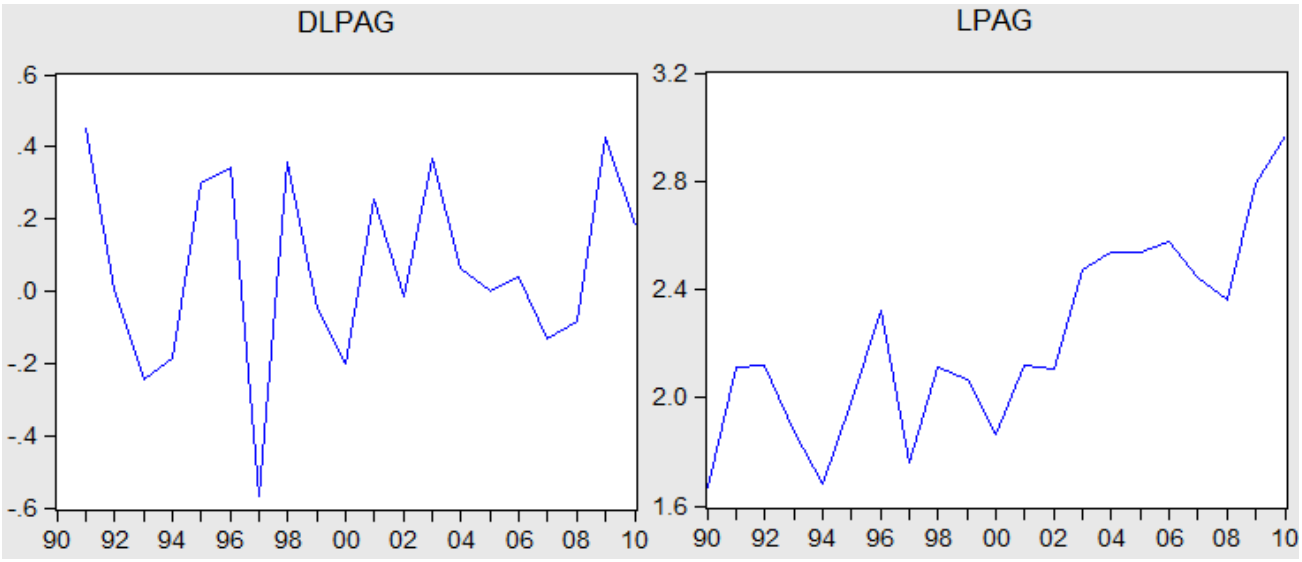

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة LPAG غير مستقرة لكن السلسلة DLPAGمستقرة.

- **السلسلة KA :** رأس المال الزراعي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (42) نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـ LKA

صنف النموذج	سلسلة LKA $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة DLKA (فرق درجة اولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(5)	-2,580890	-4,030442
(4)	-	-4,053338
(6)	-	-4,289845

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (13) (14) (15) (16)

شكل رقم: (22) منحنى تطور LKA و DLKA

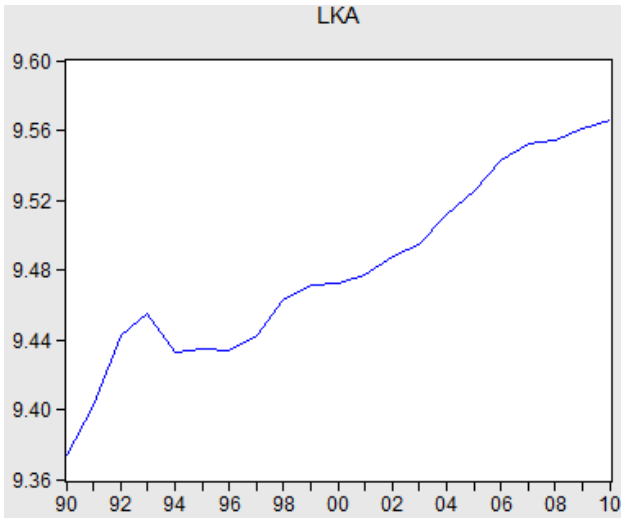

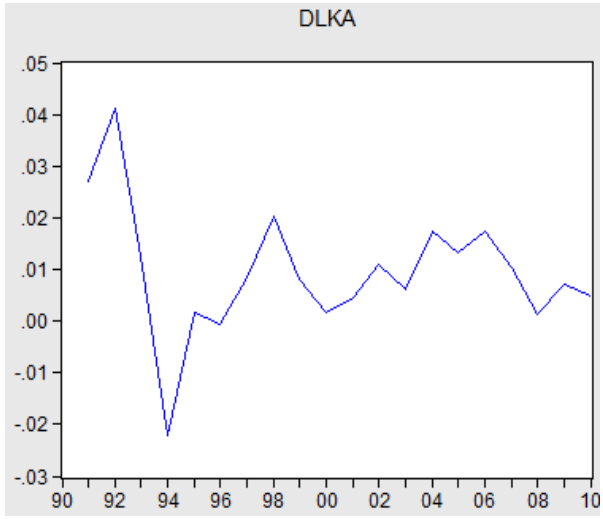

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم

Mackinnon)[104] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة LKA غير مستقرة لكن السلسلة DLKAمستقرة.

- **السلسلة IMP :** الواردات (فئة السلع الاستهلاكية)

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (43) نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـ LIMP

صنف النموذج	سلسلة LIMP $t_{\hat{\Phi}_i}$	سلسلة DLIMP (فرق درجة اولى) $t_{\hat{\Phi}_i}$
(5)	-1,723918	-5,349216
(4)	-	-5,357245
(6)	-	-5,647793

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (17) (18) (19) (20)

شكل رقم: (23) منحنى تطور LIMP و DLIMP

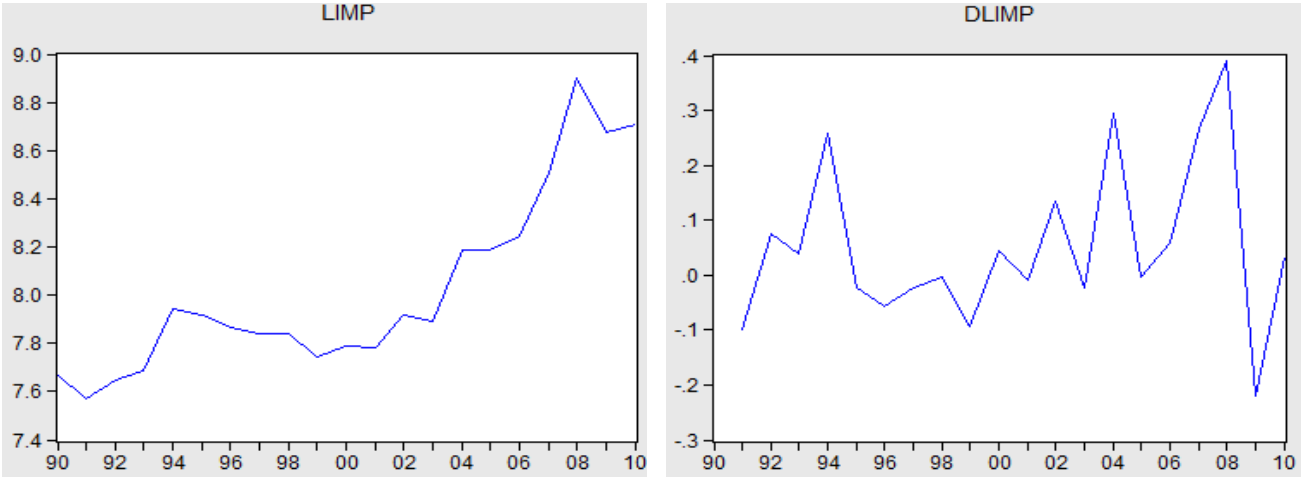

[104] La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickey fuller.

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة LIMP غير مستقرة لكن السلسلة DLIMPمستقرة.

- السلسلة PG: عدد السكان الكلي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (44) نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـ LPG

صنف النموذج	سلسلة LPG $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة DLPG (فرق درجة اولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(5)	-3,012773	-0,822447
(4)	-	-3,582620
(6)	-	-3,688314

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (21) (22) (23) (24)

شكل رقم: (24) منحنى تطور LPG و DLPG

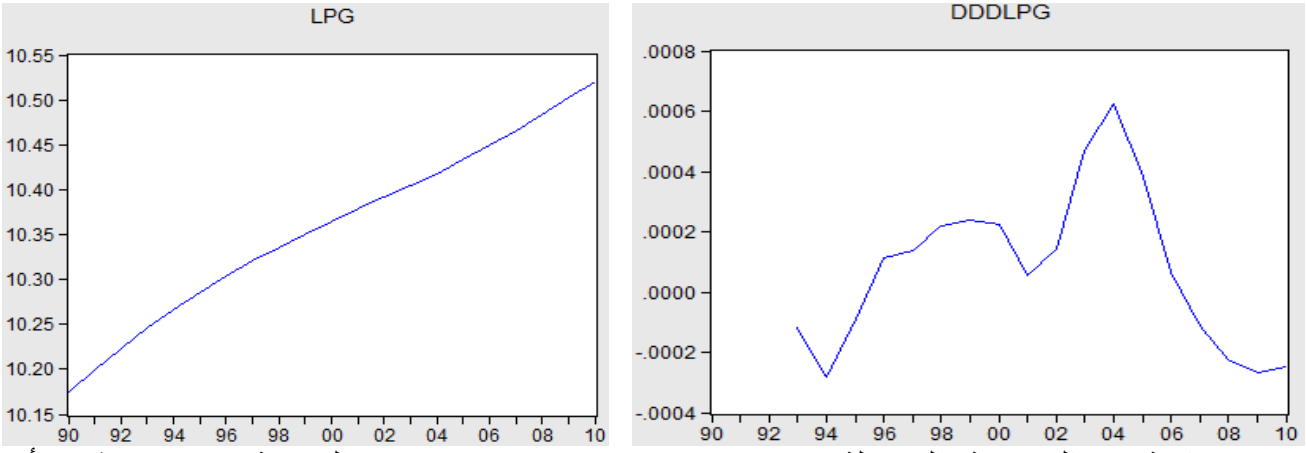

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة LPG غير مستقرة لكن السلسلة DLPGمستقرة.

- **السلسلة SAU:** المساحة الصالحة للزراعة

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (45) نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـ LSAU

صنف النموذج	سلسلة LSAU $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة DLSAU (فرق درجة اولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(5)	-2,949170	-6,814863
(4)	-	-7,189385
(6)	-	-7,167271

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (25) (26) (27) (28)

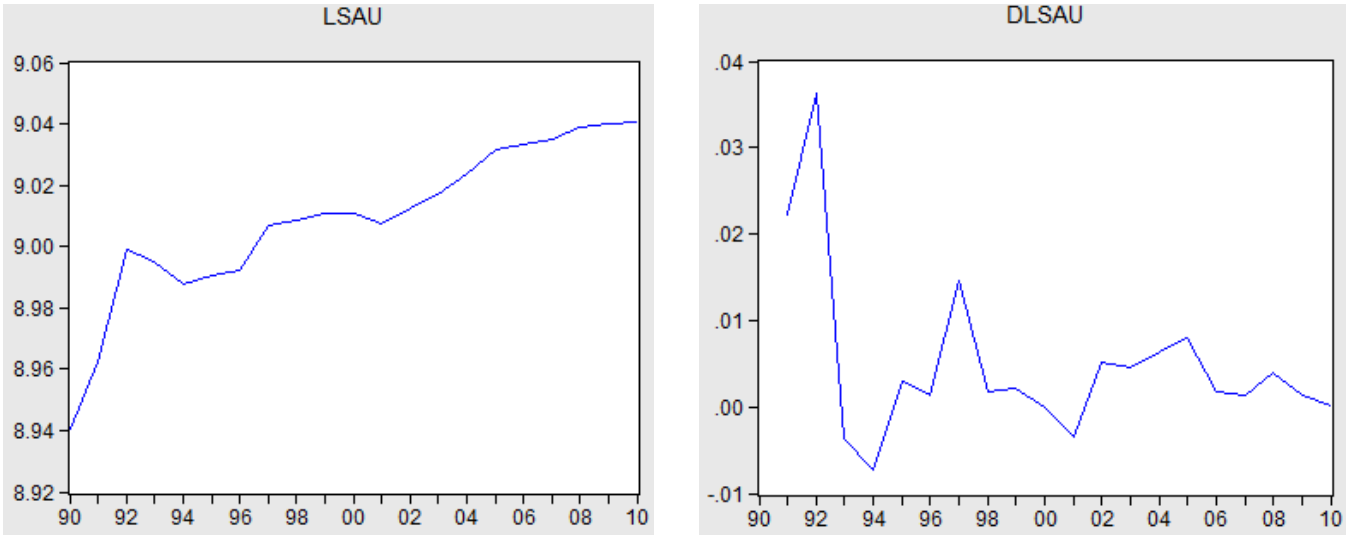

شكل رقم: (25) منحنى تطور LSAU و DLSAU

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة LSAU غير مستقرة لكن السلسلة DLSAUمستقرة.

- **السلسلة IPIMP:** مؤشر أسعار الواردات

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (46) نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـ LIPIMP

صنف النموذج	سلسلة LIPIMP $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة DLIPIMP (فرق درجة اولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(5)	-1,623385	-7,186243
(4)	-	-7,189385
(6)	-	-7,167271

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (29) (30) (31) (32)

شكل رقم: (26) منحنى تطور LIPIMP و DLIPIMP

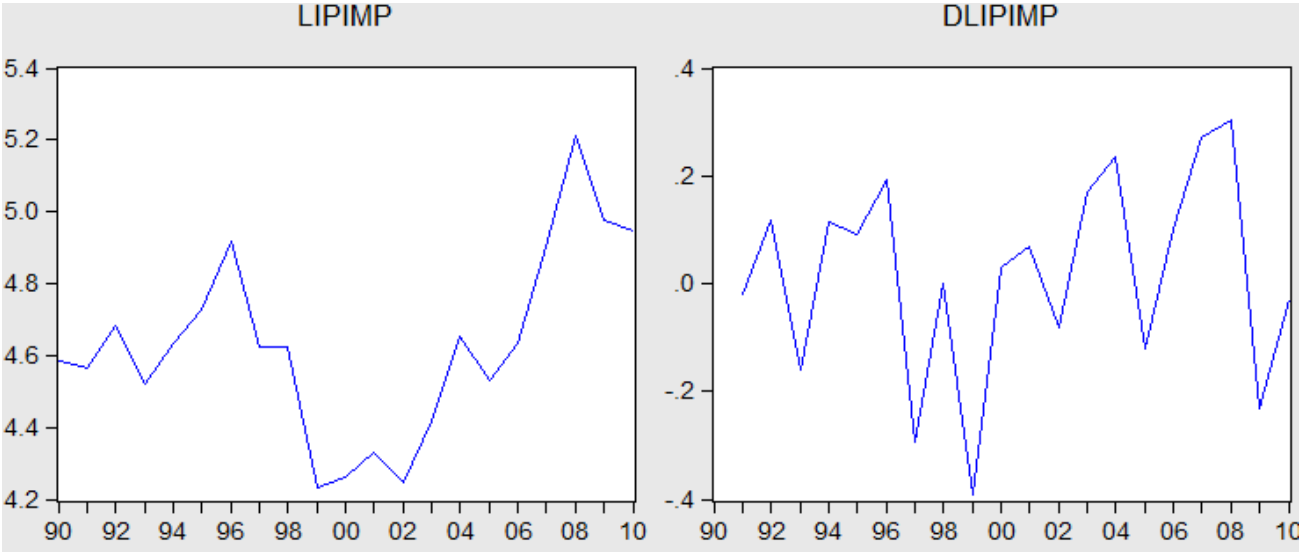

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة LIPIMP غير مستقرة لكن السلسلة DLIPIMPمستقرة.

<u>دراسة السببية بين متغيرات الدراسة</u>

عند دراستنا للسببية نستعمل اختبار قرانجر لكي نتمكن من مقارنة النتائج

جدول رقم (47) نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية بين الناتج الزراعي و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

اختبار قرانجر (Granger) F_{cal}	الفرضيات
5.47192 (0.0189)	DLPAG لا يسبب DLIMP
0.33544 (0.7210)	DLPAG لا يسبب DLIMP

المصدر : الملحق رقم(33)

نرفض الفرضية الأولى، يعني أن القيمة الناتج الزراعي تفسر واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من القيمة الناتج الزراعي نحو واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، لكن نقبل الفرضية الثانية ، لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية) نحو الناتج الزراعي و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (48) نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية بين رأس المال الزراعي و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

الفرضيات	اختبار قرانجر (Granger) F_{cal}
DLKA لا يسبب DLIMP	1.57331 (0.2444)
DLIMP لا يسبب DLKA	0.15449 (0.8584)

المصدر : الملحق رقم(34)

نرفض الفرضية الأولى، يعني أن الرأسمال الزراعي لا يفسر واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من الرأسمال الزراعي نحو واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، لكن نقبل الفرضية الثانية ، لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية) نحو الرأسمال الزراعي. و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (49) نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية بين مؤشر أسعار الواردات و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

الفرضيات	اختبار قرانجر (Granger) F_{cal}
DLIPIMP لا يسبب DLIMP	0.71453 (0.6078)
DLIMP لا يسبب DLIPIMP	1.106375 (0.4408)

المصدر : الملحق رقم(35)

نقبل الفرضية الأولى، يعني أن مؤشر أسعار الواردات يفسر واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من الواردات الكلية نحو واردات (فئة السلع الاستهلاكية

الزراعية)، و نقبل الفرضية الثانية ، توجد سببية في مفهوم قرانجر من واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية) نحو مؤشر أسعار الواردات. و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (50) نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية بين عدد السكان الكلي و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

الفرضيات	اختبار قرانجر (Granger) F_{cal}
DLPG لا يسبب DLIMP	2.57011 (0.1147)
DLPG لا يسبب DLIMP	0.04088 (0.9601)

المصدر : الملحق رقم(36)

نرفض الفرضية الأولى، يعني أن عدد السكان الكلي يفسر واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من عدد السكان الكلي نحو واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، لكن نقبل الفرضية الثانية ، لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية) نحو عدد السكان الكلي و ذلك عند مستوى معنوية 5%..

جدول رقم (51) نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر للسببية بين المساحة الصالحة للزراعة و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

الفرضيات	اختبار قرانجر (Granger) F_{cal}
DLSAU لا يسبب DLIMP	0.97584 (0.4029)
DLSAU لا يسبب DLIMP	0.24426 (0.7866)

المصدر : الملحق رقم(37)

نرفض الفرضية الأولى، يعني أن المساحة الصالحة للزراعة يفسر واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من المساحة الصالحة للزراعة نحو واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)، لكن نقبل الفرضية الثانية ، لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية) نحو المساحة الصالحة للزراعة. و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

اختبار التكامل المتزامن

نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة

$$\log(IMP_t) = A_0 + A_1 \log(PAG_t) + A_2 \log(KA_t) + A_3 \log(PG_t) + A_4 \log(SAU_t) + A_5 \log(IPIMP_t) + A_6 sub_t + \varepsilon_t$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$\log(IMP_t) = A_0 + A_1 \log(PAG_t) + A_2 \log(KA_t) + A_3 \log(PG_t) + A_4 \log(SAU_t) + A_5 \log(IPIMP_t) + A_6 sub_t + \varepsilon_t$$

Eviews في التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على النتائج التالية باستعمال برنامج

$$\log(IMP_t) = 2.92 - 0.27\log(PAG_t) + 6.13\log(KA_t) + 2.56\log(PG_t)$$
$$(0.26) \quad (-3.5) \qquad (3.88) \qquad (3.98)$$
$$-9.11\log(SAU_t) + 0.69\log(LIPIMP_t) - O.O39sub_t + \varepsilon_t$$
$$(-3.68) \qquad (8.54) \qquad (-0.55)$$
$$R^2 = 0.98 \quad \bar{R}^2 = 0.97 \quad \sum e^2 = 0.061094 \quad F_c = 109.0316 \quad DW = 2.28$$

النموذج الاول

أولا التقييم الاقتصادي:

نقبل إشارة (سالبة) معلمة الناتج الزراعي لأنه إذا زاد الناتج الزراعي أدى إلى انخفاض حجم واردات السلع الاستهلاكية الزراعية

نقبل إشارة (موجبة) رأس المال الزراعي لأنه إذا ارتفع رأس المال الزراعي أدى إلى ارتفاع في الإنتاج و بذلك زيادة حجم واردات السلع الاستهلاكية الزراعية .

نقبل إشارة (موجبة) معلمة عدد السكان الكلي لأنه إذا ارتفع عدد السكان الكلي أدى إلى ارتفاع حجم واردات السلع الاستهلاكية الزراعية

نقبل إشارة (سالبة) معلمة المساحة الصالحة للزراعة لأنه إذا زادت المساحة الصالحة للزراعة أدى إلى انخفاض حجم واردات السلع الاستهلاكية الزراعية

نقبل إشارة (موجبة) الدعم الزراعي لأنه إذا ارتفع الدعم الزراعي أدى إلى انخفاض حجم واردات السلع الاستهلاكية الزراعية.

نقبل إشارة (موجبة) مؤشر أسعار الواردات لأنه إذا ارتفع مؤشر أسعار الواردات أدى إلى ارتفاع حجم واردات السلع الاستهلاكية الزراعية.

ثانيا التقييم الإحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة كل من رأس المال الزراعي، عدد السكان الكلي ومعلمة مؤشر أسعار الواردات لان إحصائية t^* لستيودنت اكبر من إحصائية t^*_{tab} المجدولة و التي تساوي إلى $t_{*tab} = t^{0.05}_{n-k} = t^{0.05}_{33-3} = t^{0.05}_{30} = 1.73$ إذن المعلمات معرفة و تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. و نرفض إحصائيا معلمة كل من الناتج الزراعي و المساحة الصالحة للزراعة و معلمة الدعم الزراعي لان إحصائية t^* لستيودنت اصغر من الإحصائية المجدولة t^*_{tab}.

أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للمعادلة $prob \prec 0.05$

معامل التحديد المضاعف يمثل $R^2 = 0.98$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرات تفسر 99%¨ من الواردات، كما إن إحصائية DW تدل تماما عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول رقم 52 :ملخص لنتائج إختبار: *student*

المتغيرات	المعالم	$st(t_c)$	$st(t_t)$	مستوى المعنوية	الملاحظة	القرار
الثابت	2.92	0.26	1.73	0.8024	$t_c < t_t$	غير معنوي لا يفسر
الناتج الزراعي	-0.27	-3.51		0.0035	$t_c < t_t$	غير معنوي لا يفسر
رأس المال الزراعي	6.12	3.88		0.0017	$t_c > t_t$	معنوي يفسر
عدد السكان الكلي	2.56	3.99		0.0013	$t_c > t_t$	معنوي يفسر
المساحة الصالحة للزراعة	-9.10	-3.68		0.0025	$t_c < t_t$	غير معنوي لا يفسر
مؤشر أسعار الواردات	0.69	8.54		0.0001	$t_c > t_t$	معنوي يفسر

الدعم الفلاحي	-0.039	-0.55		0.5907	$t_c < t_t$	غير معنوي لا يفسر

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 37

اختبار فيشر : *teste de fisher*

$$F_{(0.05)}(6,13) = 2.915$$

$$F_c > F_t \text{ ومنه } F_c = (109.0316)$$

ومنه الفرضية $H_0 = 0$ (فرضية انعدام المعالم مرفوضة) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة لها تفسير جيد للمتغير التابع . $\log(imp)$

اختبار داربين واتسون *Dw* :

$\begin{cases} d_1 = 0.79 \\ d_2 = 1.99 \end{cases}$ ونلاحظ أن قيمة $Dw = 2.28$ ومنه: $4 - d_2 < Dw < 4 - d_1$ وهي منطقة للشك في وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

من بين الطرق المتبعة في علاج مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء طريقة الفرق العام و ذلك بتاخير النموذج بمدة زمنية واحدة و بالتالي يصبح النموذج كالأتي:

وعلى ضوء ما سبق يكون الشكل العام للنموذج الأول كما يلي(الملحق رقم 38):

$$\log(IMP^*_t) = 0.55 - 0.29\log(PAG^*_t) + 5.97\log(KA^*_t) + 2.42\log(PG^*_t)$$
$$(0.04) \quad (-3.5) \qquad (3.7) \qquad (3.6)$$
$$-8.52\log(SAU^*_t) + 0.69\log(LIPIMP^*_t) - O.O2sub_t + \varepsilon^*_t$$
$$(-3.26) \qquad (8.47) \qquad (-0.29)$$
$$R^2 = 0.98 \quad \bar{R}^2 = 0.96 \quad \sum e^2 = 0.058 \quad F_c = 89$$

بحيث

$$d \approx 2(1-\hat{\rho}) \quad / \quad \hat{\rho} = \frac{\sum_{t=1}^{n} \hat{e}_t \hat{e}_{t-1}}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

$$\log(IMP^*_t) = \log(IMP_t) - \hat{\rho}\log(IMP_{t-1})$$
$$\log(PAG^*_t) = \log(PAG_t) - \hat{\rho}\log(PAG_{t-1})$$

النموذج الثاني

بعد حذف المتغيرات غير المعنوية السابقة الذكر وباستعمال برنامج *Eviews* نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 53 :ملخص لنتائج إختبار: *student*

المتغيرات	المعالم	$st(t_c)$	$st(t_t)$	مستوى المعنوية	الملاحظة	القرار
رأس المال الزراعي	-4.5	-5.86	1.73	0.0001	$t_c > t_t$	غير معنوي لا يفسر
عدد السكان الكلي	4.54	6.43		0.0001	$t_c > t_t$	معنوي يفسر
مؤشر أسعار الواردات	0.81	6.39		0.0001	$t_c > t_t$	معنوي يفسر

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 40

النموذج الثالث:

بعد حذف المتغير رأس المال الزراعي لأنه غير المعنوي وباستعمال برنامج *Eviews* نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 54 :ملخص لنتائج إختبار: *dentstu*

المتغيرات	المعالم	$st(t_c)$	$st(t_t)$	مستوى المعنوية	الملاحظة	القرار
عدد السكان الكلي	0.42	4.33	1.73	00.000	$t_c > t_t$	معنوي يفسر
مؤشر أسعار الواردات	0.80	3.70		00.000	$t_c > t_t$	معنوي يفسر

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 41

من خلال هذه النتائج يتضح أن النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا.

$$\log(IMP^*_t) = 0.42\log(PG^*_t) + 0.80\log(IPIMP^*_t)$$

من خلال هذا النموذج يتضح لنا أن أهم العوامل المفسرة للواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الزراعية هي: عدد السكان الكلي و مؤشر أسعار الواردات الغذائية

التحليل الإقتصادي:

كما سبق الذكر أن دالة الواردات هي عبارة عن دالة لوغاريتمية وأصلها هي دالة أسية فمعاملات المتغيرات المفسرة للواردات تمثل مرونات هذه المتغيرات أي أنه:

حيث: $E = \frac{\Delta Y}{\Delta X} \times \frac{X}{Y}$

Y:المتغير التابع.

X:المتغيرات المفسرة.

1- مرونة PG بالنسبة للواردات: $E^{PG}_{imp} = 0,42$

مرونة عدد السكان بالنسبة للواردات موجبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين الواردات وعدد السكان الكلي أي كلما زاد عدد السكان الكلي كلما زادت الواردات وبالضبط كلما

زاد عدد السكان الكلي بـ 1% كلما ارتفعت الواردات بـ 20.4 % .

1- مرونة IPIMP بالنسبة للواردات: $E_{imp}^{IPIMP} = 0,80$

مرونة مؤشر أسعار الواردات بالنسبة للواردات (فئة السلع الاستهلاكية الغذائية) موجبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين الواردات و مؤشر أسعار الواردات أي كلما زاد مؤشر أسعار الواردات (القدرة الشرائية للدولة) كلما زادت الواردات وبالضبط كلما زاد مؤشر أسعار الواردات بـ 1% كلما ارتفعت الواردات بـ80. % .

المحاكاة

تهدف تقنية المحاكاة الى معرفة مدى قابلية استعمال نموذج قياسي في التنبؤ و تحليل الظاهرة محل الدراسة، و بالنسبة لموضوعنا هذا سنحاول معرفة مدى قابلية استعمال هذا النموذج في التحليل و التنبؤ لقيم الواردات في الجزائر.

المحاكاة التاريخية

سنحاول في هذه المرحلة معرفة مدى تطابق قيم الواردات فئة السلع الاستهلاكية الزراعية (المشاهدة) و القيم المقدرة من خلال ملاحظة المنحنى التالي:

الشكل رقم (27) المحاكاة التاريخية لقيم واردات المواد الاستهلاكية الزراعية

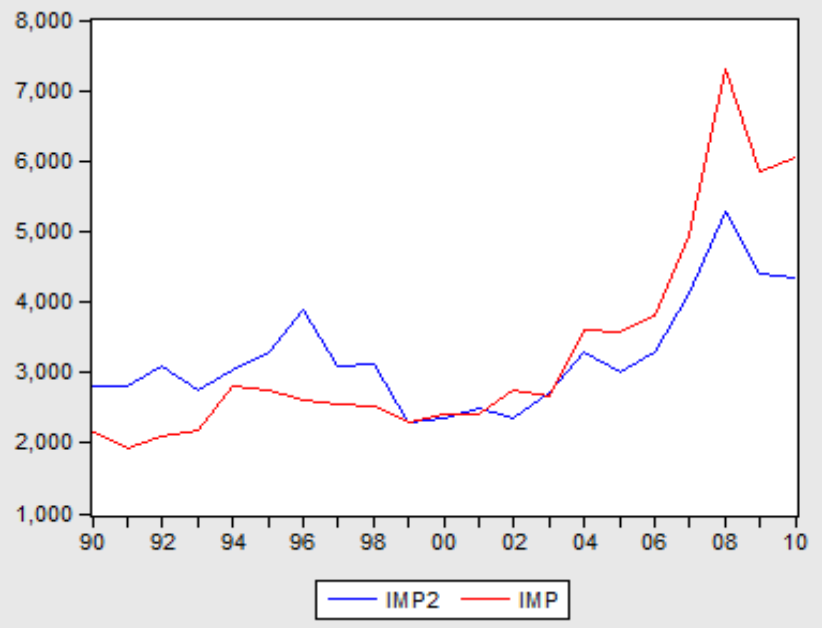

يلاحظ من الشكل ان قيم واردات المواد الاستهلاكية الزراعية الحقيقية تتطابق و الواردات المتوقعة (المقدرة) و خاصة إبتداءا من سنة 1999 لمواصلة المحاكاة نقوم بإجراء ما يسمى التنبؤ ألبعدي لقيم الواردات

التنبؤ البعدي لقيم الواردات

نقصد بالتنبؤ البعدي لقيم الواردات التنبؤ للقيم بعد حدوث الظاهرة في الواقع. نقوم اولا بتقدير دالة الواردات خلال الفترة 1990-2008 ثم بعد ذلك نقوم بتنبؤ لقيم الواردات خلال الفترة 2008-1010 و نقارنها بالقيم المشاهدة

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

أفرز البحث مجموعة من النتائج البحثية والتوصيات والأفاق كالأتي:

النتائج البحثية

من خلال توصيفنا للقطاع الزراعي الجزائري بكل مكوناته للفترة 1990-2012 عبر فصول البحث، ومن قراءتنا المتأنية لمختلف البيانات الإحصائية المتعددة المصادر، وباستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية للتحليل والاستنباط، تجمعت لدينا أهم النتائج يمكن صياغتها ضمن عنوانين أساسيين هما نتائج البحث النظري ونتائج البحث التطبيقي وهي كالآتي:

- تحدد أسعار السلع الزراعية بواسطة مزيج ما يسمى العنصرين الأساسيين في الأسواق هما الطلب و العرض، و الهزات الخارجية المنشأ المتصلة بعوامل مثل الطقس و هناك العديد من الأسباب الأخرى منها أسعار الصرف والمضاربة في أسعار السلع الزراعية.

- تصاعد ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية في عام 2006 بحيث تحول إلى طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وأفضى إلى احتياجات عنيفة بل و أدى إلى تزايد المخاوف بشان الأمن الدولي.

- ارتفاع أسعار الأغذية معناه ارتفاع فواتير الواردات الغذائية كما انه يساهم في معدل التضخم العام في معظم البلدان، بما في ذلك البلدان المتقدمة. و تمثل التغيرات في أسعار الأغذية عنصرا مهما من عناصر معدل التضخم العام.

- القطاع الزراعي الجزائري يملك إمكانيات طبيعية و بشرية و مالية هامة، تمكنه من انتاج مختلف المحاصيل الزراعية و في مواسم مختلفة، هذه الأخيرة بدورها تساهم في تقليص التبعية الغذائية

- سياسة دعم القطاع الفلاحي عن طريق الصناديق المختلفة يمكن القول أن هذه السياسة كانت فاشلة. وفي هذا الصدد يرى السيد السعيد بركات وزير الفلاحة بأن الدولة كانت تمنح أموالا طائلة تقدر بملايير الدنانير لفلاحين مزيفين ولمدة 10 سنوات كاملة دون أن تستفيد منها شيئا. وذكر على سبيل المثال أن إنتاج الحبوب منذ 1990 والدولة تخصص لها قبل كل حملة حرث والبذر أكثر من 3,8 مليار دج كدعم مسبق وبعد حملة الحصاد لاشيء يقدمه هؤلاء الفلاحين المزيفين، ورفض الوزير مبرر الجفاف والكوارث الطبيعية لأنها ليست مقتصرة على الجزائر لوحدها. كما أنها لا يمكن أن تكون أبدية وكشف أن نفس الأشخاص لمدة 10 سنوات يتقدمون إلى الوزارة في شهر سبتمبر لاستلام المبالغ المقدرة بالملايير من الدينارات، وشهر ديسمبر يرجعون للحصول على التعويضات بحكم أنهم ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية

- ضعف مساهمة القطاع الزارعي في تشكيل الناتج الوطني حيث قدر متوسط مساهمة القطاع ب6% ، و هذا الانخفاض كان من جهة نتيجة لانخفاض متوسط إنتاجية الهكتار التي بلغت 8.47 قنطار/ الهكتار، و من جهة ثانية إلى ضعف الإنتاج في صورته المادية نتيجة لسوء المواسم الزراعية حيث أن الزراعة الجزائرية خاضعة إلى عوامل مناخية شديدة التقلب.

- بالرغم من حجم المبالغ المصروفة في هذا الإطار إلا أن القطاع الزراعي ما يزال يحتاج إلى المزيد من الدعم لجعله قادرا على الإنتاج أكثر، إلا أنه لا نستطيع أن ننفي أن الدعم الفلاحي كان لو تأثير على العديد من الشعب الزراعية، التي لاحظنا أن متوسط إنتاجها قد ارتفع في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة.

- الدعم الفلاحي المقدم لمنتوج القمح و في إطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية إلى نهاية 2010 تم تقديم مبلغ بلغ % 63 من إجمالي المبلغ المخصص، و بلغ الدعم المقدم في إطار الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي % 48 من المبلغ المخصص، تدل هذه النسب على ضعف تقديم و صرف المخصصات، لذلك لاحظنا أن متوسط منتوج القمح في العشرية الأخيرة لم يختلف بمعنوية عن متوسطه في العشرية السابقة، لذا دل على أن الدعم الفلاحي المقدم في إطار شعبة القمح لم يساهم بشكل كبير في الرفع من حجم الإنتاج.

- شهد القطاع الفلاحي خلال الثلاثين سنة الأخيرة عدة برامج وإصلاحات وقوانين تميزت بالتذبذب والتناقض في بعض المحطات، مما ينبأ بعدم وضح الرؤية لدى المسؤول الجزائري في تسيير هذا القطاع الحساس وافتقاده لإستراتيجية بعيدة المدى تخرج القطاع من أزمته على جميع المستويات.

- التأثير الكلي لنتائج السياسة المتبعة لدعم الحليب يدل على وجود حافز إيجابي لهذه السياسة.

- الجزائر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الحليب ويجب التوسع في إنتاجه.

- بالنسبة للجانب القياسي و عند اختيارنا للنموذج و تقدير دالة الواردات الزراعية الجزائرية حيث تبين ان الواردات الزراعية مفسرة بواسطة الكثافة السكانية و مؤشر أسعار الواردات فقط

التوصيات

- تشجيع و تدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات إستراتيجية.

-توفَيرالتمويل الضروري وفق ميكانيزمات شفافة و سريعة و سهلة.

- حل إشكالية الملكية العقارية في القطاع الفلاحي، حتى يتم خلق الاطمئنان و الاستقرار النفسي لدى الفلاحين

- وضع سياسة دعم موجهة للإرشاد الفلاحي و تطويره بمنطق الاحتياجات و الواقع العلمي، و ليس في إطار نظري بيروقراطي.

- إنشاء نظام فعال يعمل على المراقبة و المتابعة المستمرة و التقييم لمختلف مراحل العملية التدعيمية.

- ضرورة القيام بالدراسات الاقتصادية و تطبيقها الفعلي على القطاع الفلاحي، أي الارتقاء بالقطاع الفلاحي من الطابع التقليدي إلى قطاع اقتصادي يسام حقيقة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

2009) الصادق عوض بشير،" تحديات الأمن الغذائي العربي"، الدار العربية للعلوم، لبنان، 1

) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار عومة 21996

1987 مصر، المصرية، الجامعات دار الزراعية، المشكلة علي، بديع) أحمد3

) يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 41999

) كامل يكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 51989

) مولود حشمان،نماذج تقنيات التنبؤ القصير المدى،ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر 2002

الكويت، فيفري 1998) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي،6

الإسكندرية، للنشر، الجديدة الجامعية الدار ،"الاقتصادية والتنمية الغذائي الأمن السريتي، محمد) 7 2000

) منذر خدام، الامن الغذائي السوري، مطابع الهيئة العامة السورية، 82010

1998) صبحي القاسم، الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله، عمان - الأردن، 9

) عبد الرحمن يسرى احمد، دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 10 2001،

) عبد القادر رزيق المخادمي، الازمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة،112009

) عبد الوهاب مطر الداهري مبادئ و اسس الاقتصاد الزراعي،دار النشر العاني بغداد،121996

) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1991

) رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 132000

) خالد محمود عكاشة تحليل البيانات الاحصائية الجزئ السادس الطبعة الاولى فلسطين سنة 142002

الجزائر،1999 الجامعية، المطبوعات ديوان الاقتصادي، القياس لنظرية مدخل تومي،) صالح15

المجلات و الدوريات العلمية

) عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مركز 1
1998دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،

) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، روما، 22010

) ادارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة 3
جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة،

) فوزي حليم رزق، النمط الغذائي المصري ومقارنته بالنمط الصحي والعالمي، مجلة مصر 4
المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 419، أفريد 1990

العلوم كلية مجلة الجزائري، للاقتصاد قياسي نموذج بناء محاولة شقيقب، وعيسى تومي) صالح5
الجزائر جامعة التسيير، وعلوم الاقتصادية

) المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 62005

18، 2007 رقم عمل ورقة سورية، في الغذائي الأمن أوضاع الزغبي،) سميرة7

) تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية،ورقة عمل، جامعة الدول العربية، الدورة 83، 8
2009

) المرأة الريفية و دورها في التوعية المائية،المنتدى العربي بالمملكة الاردنية 92008

) الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعة الغذائية بين الواقع و المأمول، 10 الملتقى الدولي الرابع

الإنسانية، العلوم مجلة الجزائرية، الزراعية السياسة في الدولة دعم وفعالية حدود زبيري،) رابح11 2003 ديسمبر الخامس، العدد بسكرة، .جامعة

للعام 2007 مجلة الادارة العراق في محصول الارز لنظام السياسة تحليل مصفوفة عناصر) تقدير12 و الاقتصاد العدد73 سنة 2008

العراق لعام 2005 ، المجلة من الشمالية المنطقة في القمح لمحصول السياسة تحليل) مصفوفة13 العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك العدد 5 سنة 2011

تحليل مصفوفة باستخدام (PAM)سورية في البندورة لمحصول الزراعية السياسات) تقييم14 السياسات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية العدد2 سنة 2006

) صالح التومي، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية مجلة الباحث، العدد الرابع،152006

رسائل أطروحات

) عبد الحميد حسانين، آثار تطبيق أحكام الإنفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن 1 الغذائي العربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007

) حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2 2007

2008) فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 3

) عز الدين بن تركي، تطور المسالة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، 4 اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007

) زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 5 2009

) محمد رجراج، أطروحة دكتوراه الدولة، آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية، 6
ص 170، سنة 1999

) عمر شعبان: السياسة السعرية وآثارها على تطوير الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي للمنتجات 7
الفلاحية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1996

) رابح زبيري. الاصلاحات في القطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره. رسالة دكتوراه في 8
اللعوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1996

) عبد القادر الفاضل، القطاع الزراعي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،92007

) عيسى بن ناصر طوش، مشكلة الغذاء في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 102005

) خليصة مالكي، تقييم الفرص المتاحة لاستغلال المزايا الموجودة في الفلاحة، مذكرة ماجستير، 11
جامعة سطيف، 2006

) بن حبيب طه' اثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر، ، مذكرة ماجستير 2012، 12
جامعة الجزائر

الجزائري، جامعة الفلاحي الناتج المحلي قيمة على المؤثرة العوامل لأهم قياسي اقتصادي) تحليل13
اطروحة دكتوراه 2014 بسكرة

التقارير الحكومية و الهيئات الدولية

) عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية 1
المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، سبتمبر 2002

تقرير الدورة 66 للجنة مشكلات السلع، روما 23-24 ابريل 2007 FAO)2

تقرير حول حالة أسواق السلع الغذائية،FAO2009) 3

) صندوق النقد الدولي، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق42000

) تصريح وزير الفلاحة، بركات، وزارة الفلاحة: مخطط التنمية الفلاحية ص 58 و 59، سنة 52000

) وزارة الفلاحة، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جويلية 62004

) الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، برنامج التجديد الفلاحي،72006

) وزارة الفلاحة، برنامج التنمية الريفية،82002

) وزارة الفلاحة، تقرير حول وضعية القطاع الفلاحي ،92007

10) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004

11-2006-2005) المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسنوات 2007

12) جامعة الدول العربية، النقد صندوق العربي الاقتصادي التقرير العربي، العدد30 سنة الموحد، 2010

قوانين و مناشير

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان عام 1410

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25 بتاريخ 3 / 5 / 1995

المراجع باللغة الفرنسية

1- BOUZID Amel, L'évolution du commerce extérieur des produits agricoles. Essai de construction d'un modèle d'estimation et de prévision, 2005, mémoire magister, (INA) Alger

2- Arif Salah, Industrie agroalimentaire et dépendance envers les approvisionnements extérieurs, OPU.

3- Rehabe MED, Modèles linéaire statistiques, OPU,1995.

4- OCDE (2011), évaluation des réformes des politiques agricoles de l'Union européenne, Éditions OCDE.

5- MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole en 2006,2006

6- MADR, rapport général des résultats définitifs, 2003

7- FAO, Evaluation des impacts de politiques de développement agricole et rural sur la pauvrété et la sécurité alimentaire, Novembre 2007.

8- FAO, Analyse socioéconomique quantitative des impacts des politiques, Novembre 2009.

9- Houssem Eddine CHEBBI, Un essai de modélisation de la réponse agricole aux investissements et aux crédits en Tunisie, Novembre 2005, université de Sfax, Tunisie.

10- Statistiques des approvisionnement du secteur agricole 1994

11- Bouzid Amel, L'évolution du commerce extérieur des produits agricoles. (INA),Alger 2007

12- Time series analysis using

13- Jack Johnston John Dinardo, méthode économétriques, économisa, paris, 1993

14- Regis Bourbonnais et M.Terraza«analyse des série temporelle en économie»,ed puf,Paris1998

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1

182

أشكال الملكية الزراعية في الجزائر

	عدد المستثمرات الفلاحية	النسبة	المساحة بالهكتار	النسبة
ملك فردية موثق	120 087	12,33%	1 090 192	12,89%
ملك فردية غير موثق	258 331	26,53%	847 872	10,02%
ملك جماعي موثق	143 900	14,78%	1 294 676	15,31%
ملك جماعي غير موثقة	261 005	26,80%	2 624 472	31,03%
ملكية خاصة تابعة للدولة	181 194	18,61%	2 541 876	30,05%
ملكية عامة	5 428	0,56%	24 323	0,29%
وقف خاص	2 211	0,23%	24 056	0,28%
وقف عام	605	0,06%	4 821	0,06%
غير مصرح بها	1 103	0,11%	6 392	0,08%
	973 864		8 458 680	

السنوات	سعر إنتاج القمح الصلب	سعر إنتاج القمح اللين
1982	160.00	150.00
1983	160.00	150.00
1984	160.00	150.00
1985	200.00	190.00
1986	220.00	210.00
1987	270.00	220.00
1988	270.00	220.00
1989	320.00	250.00
1990	500.00	330.00
1991	540.00	410.00

الملحق رقم 2

تطور إنتاج الحبوب في الجزائر

1992	1025.00	910.00
1993	1025.00	910.00
1994	1025.00	910.00
1995	1900.00	1700.00
1996	1900.00	1700,00
1997	1900.00	1700,00
1998	1900.00	1700,00
1999	1900.00	1700,00
2000	1900.00	1700,00

	السعر د.ج / لتر
1970 - 1969	0,62
1971 - 1970	0,62
1972 - 1971	0,75
1973 - 1972	0,75
1974 - 1973	0,75
1975 - 1974	1.30
1976 - 1975	1.50
1977 - 1976	1.50
1978 - 1977	1.50
1979 - 1978	1.50
1980 - 1979	1.50
1981 - 1980	1.50
1982 - 1981	1,75
1983 - 1982	1,75
1984 - 1983	2.00

الملحق رقم 3

تطور سعر لتر الحليب

3,00	1985 - 1984
3,00	1986 - 1985
3,70	1987 - 1986
4,00	1988 - 1987
4,00	1990 - 1989
10,00	1991 - 1990
12,00	1992 - 1991
18,00	1993 - 1992
18,00	1994 - 1993
20,00	1995 - 1994
20,00	1996 - 1995
20,00	1997 - 1996
20,00	1998 - 1997
20,00	1999 - 1998
20,00	2000 - 1999
25	2001 - 2000

الملحق رقم 5

تطور انتاج الحبوب

	1996	1997	1998	1999	2000
القمح الصف	20325	4554	15000	9000	4863
القمح اللين	9480	2060	7800	5700	2740
المعير	18002	1908	7000	5100	1632
الخرطال	1171	168	450	400	81
المحموع	48.998	8.690	30.250	20.200	9.316

	2005/2006	2006/2007	2007/2008
القمح الصلب	17728	15290	8138
القمح اللين	9151	7900	2972
الشعير	12359	11867	3959
الخرطال	890	922	267
المجموع	40128	35979	15336

الملحق رقم 5

إنتاج البقوليات

	/2001	/2002	2002/2003	/2004
المساحة المزروعة	59470	62160	68010	72063
كمية الإنتاج	384360	435340	577480	580000

إنتاج البطاطا

	/2001	/2002	/2003	/2004
المساحة المزروعة	65790	72560	88660	93144
كمية الإنتاج	9672320	13334650	18799180	18962700

حجم اليد العاملة

البيان /	2005	2006	2007	2008
حجم اليد العاملة	132428	160963	222012	224406

	2006	2007	2008
المساحة	283 84	353 99	363 55
كمية الإنتاج	3995 41	5524 28	6068 13
المردودية	14 09	15 60	16 69

وزارة الفلاحة - تقرير حول قطاع الفلاحة 2006 ص 23 -26

الملحق رقم 6

جدول رقم (3-3): الفروع المستفيدة من دعم FNRDA إلى غاية سنة 2005. الوحدة: مليون دج

السنوات / الشعب	2001		2002		2003		2004		2005	
الحبوب	8797	%37,20	7353	%25,49	13164	%34,62	9437	%30,66	6088	%25
البقول	17	%0,07	4	0,01	15	%0,03	64	%0,2	84	%0.3
الأعلاف	237	%0,11	60	%0,20	175	%0,46	140	%0,45	197	%0.72
البطاطا	18	%0,07	19	%0,06	25	%0,06	33	%0,1	294	%1
المزروعات المحمية	493	%2,08	347	%1,20	123	%0,32	53	%0,17	-	-
زراعة الزيتون	0	-	1563	%5,41	1761	%4,63	2145	%6,97	132	%0.48
الحمضيات	254	%1,07	466	%1,61	324	%0,85	251	%0,81	128	%0.47
الكروم	1000	%4,22	1204	%44,17	980	%2,57	730	%2,37	940	%3.48
زراعة الفاكهة	3361	%14,21	3314	%11,48	3119	%8,20	2691	%8,51	758	%2.8
زراعة النخيل	1785	%7,54	1621	%5,61	1396	%3,67	1056	%3,43	2187	%8.1
الري	5603	%23,96	9180	%31,82	15253	%40,11	13011	%42,28	12219	%45.25
الحليب	624	%2,63	743	%2,57	877	%2,30	3	%0,009	151	%0.55
التثمين	120	%0,50	2460	%8,52	418	%1,09	1192	%3,87	790	%2.9
الطاقة	95	%0,40	81	%0,28	-	-	1	%3,24	157	%0.58
المشاتل	208	%0,87	42	%1,45	1	%0,002	0	-	1972	%7.3
تربية النحل	951	%4,02	366	%1,49	385	%1	38	%0,001	672	%2.48
تربية الدواجن	83	0,35%	21	0,07%	4	0,01%	0	-	222	0.8%
المجموع	23646	100%	28844	100%	38020	100%	30845	100%	26998	100%

المصدر: تقرير حول وضعية القطاع الفلاحي 2006 MADR

ملحق رقم 8

obs	IMP	KA	PAG	SUB	IPIMP	SAU	PG
1990	2140	11783	5.29	0	98	7635	26240
1991	1938	12107	8.29	0	96	7806	26894
1992	2092	12614	8.32	0	108	8094	27535
1993	2177	12772	6.5	0	92	8064	28158
1994	2816	12493	5.39	0	103	8006	28753
1995	2753	12515	7.27	0	113	8029	29315
1996	2601	12508	10.22	0	137	8040	29845
1997	2544	12614	5.8	0	102	8159	30345
1998	2533	12874	8.29	0	102	8174	30820
1999	2307	12978	7.9	0	69	8192	31276
2000	2415	12998	6.46	1	71	8192	31719
2001	2395	13059	8.34	1	76	8163	32150
2002	2740	13201	8.22	1	70	8206	32573
2003	2678	13284	11.84	1	83	8244	33003

2004	3597	13518	12.62	1	105	8296	33461
2005	3587	13696	12.65	1	93	8363	33961
2006	3800	13936	13.15	1	103	8378	34507
2007	4954	14081	11.54	1	135	8390	35097
2008	7313	14101	10.61	1	183	8424	35725
2009	5863	14200	16.27	1	145	8435	36383
2010	6058	14270	19.5	1	141	8437	37063

Sub: الدعم الموجه للقطاع الزراعي متغير نوعي (0لا يوجد دعم—1 يوجد دعم)

pag: الناتج الزراعي بالمليار دينار

Ipimp: مؤشر الواردات الكلية

Sau: المساحة الصالحة للزراعة بالمليون هكتار

KA: رأس المال الزراعي[105] بالمليار دولار أمريكي بأسعار 2005

PG: عدد السكان الكلي (ألف نسمة)

[105] **فيما عدا المياه والأرض والعمل التي سبق شرحها، فإن هناك عوامل أخرى لابد من توفرها لنجاح العملية الزراعية وهي العوامل الاقتصادية التي تعتبر بمثابة مدخلات تشمل المكننة الزراعية، الأسمدة والمبيدات والتي في مجموعها تكون جزء من الرأس المال الزراعي و يقدر البعض الأرض و المنشات الثابتة و ما فيها من تحسينات رأسمالية من رأس المال الزراعي و تعتبر تكاليف ثابتة**

الملحق9

اختبار ديكي – فولار للسلسلة LPAG نموذج (5)

Null Hypothesis: LPAG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.313500	0.0926
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPAG)
Method: Least Squares
Date: 10/24/15 Time: 16:05
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPAG(-1)	-0.842703	0.254324	-3.313500	0.0041
C	1.487868	0.451456	3.295709	0.0043
@TREND(1990)	0.039130	0.013758	2.844227	0.0112

R-squared	0.395661	Mean dependent var	0.065230
Adjusted R-squared	0.324562	S.D. dependent var	0.266898
S.E. of regression	0.219350	Akaike info criterion	-0.058813
Sum squared resid	0.817947	Schwarz criterion	0.090547
Log likelihood	3.588131	Hannan-Quinn criter.	-0.029657
F-statistic	5.564947	Durbin-Watson stat	1.640334
Prob(F-statistic)	0.013832		

الملحق10

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLPAG نموذج (5)

Null Hypothesis: D(DLPAG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.981818	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLPAG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/24/15 Time: 16:08
Sample (adjusted): 1994 2010
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLPAG(-1))	-2.323633	0.388449	-5.981818	0.0000
D(DLPAG(-1),2)	0.510845	0.226084	2.259534	0.0417
C	-0.043690	0.217426	-0.200943	0.8439
@TREND(1990)	0.006092	0.016789	0.362878	0.7225

R-squared	0.843413	Mean dependent var	0.000238
Adjusted R-squared	0.807277	S.D. dependent var	0.761944
S.E. of regression	0.334495	Akaike info criterion	0.849933
Sum squared resid	1.454528	Schwarz criterion	1.045984
Log likelihood	-3.224434	Hannan-Quinn criter.	0.869421
F-statistic	23.34031	Durbin-Watson stat	2.351180
Prob(F-statistic)	0.000016		

الملحق 11

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLPAG نموذج (4)

Null Hypothesis: D(DLPAG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.199071	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLPAG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/24/15 Time: 16:09
Sample (adjusted): 1994 2010
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLPAG(-1))	-2.300481	0.371101	-6.199071	0.0000
D(DLPAG(-1),2)	0.499607	0.216897	2.303432	0.0371
C	0.029473	0.078824	0.373904	0.7141

R-squared	0.841827	Mean dependent var	0.000238
Adjusted R-squared	0.819231	S.D. dependent var	0.761944
S.E. of regression	0.323956	Akaike info criterion	0.742365
Sum squared resid	1.469261	Schwarz criterion	0.889402
Log likelihood	-3.310100	Hannan-Quinn criter.	0.756981
F-statistic	37.25530	Durbin-Watson stat	2.354319
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق 12

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLPAG نموذج (6)

Null Hypothesis: D(DLPAG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.391923	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLPAG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/24/15 Time: 16:10
Sample (adjusted): 1994 2010
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLPAG(-1))	-2.302728	0.360256	-6.391923	0.0000
D(DLPAG(-1),2)	0.503962	0.210282	2.396600	0.0300

R-squared	0.840247	Mean dependent var	0.000238
Adjusted R-squared	0.829597	S.D. dependent var	0.761944
S.E. of regression	0.314530	Akaike info criterion	0.634654
Sum squared resid	1.483933	Schwarz criterion	0.732679
Log likelihood	-3.394560	Hannan-Quinn criter.	0.644398
Durbin-Watson stat	2.336107		

الملحق 13

اختبار ديكي – فولار للسلسلة LKA نموذج (5)

Null Hypothesis: LKA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.580890	0.2912
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LKA)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LKA(-1)	-0.472072	0.182910	-2.580890	0.0194
C	4.444503	1.717016	2.588504	0.0191
@TREND(1990)	0.003683	0.001614	2.281883	0.0357

R-squared	0.299869	Mean dependent var	0.009575
Adjusted R-squared	0.217501	S.D. dependent var	0.012406
S.E. of regression	0.010974	Akaike info criterion	-6.049095
Sum squared resid	0.002047	Schwarz criterion	-5.899736
Log likelihood	63.49095	Hannan-Quinn criter.	-6.019939
F-statistic	3.640587	Durbin-Watson stat	1.166061
Prob(F-statistic)	0.048309		

الملحق 14

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLKA نموذج (5)

Null Hypothesis: D(DLKA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.030442	0.0342
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLKA,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 18:36
Sample (adjusted): 1997 2010
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLKA(-1))	-3.097020	0.768407	-4.030442	0.0050
D(DLKA(-1),2)	1.456785	0.548776	2.654609	0.0327
D(DLKA(-2),2)	0.950516	0.361316	2.630709	0.0339
D(DLKA(-3),2)	0.637962	0.236495	2.697577	0.0307
D(DLKA(-4),2)	0.254096	0.160804	1.580161	0.1581
C	0.006199	0.007740	0.800882	0.4495
@TREND(1990)	-0.000420	0.000537	-0.782308	0.4597

الملحق 15

اختبار فولار ديكي – للسلسلة DLKA نموذج (4)

Null Hypothesis: D(DLKA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.053338	0.0092
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLKA,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 18:39
Sample (adjusted): 1997 2010
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLKA(-1))	-2.982742	0.735873	-4.053338	0.0037
D(DLKA(-1),2)	1.380488	0.526781	2.620609	0.0306
D(DLKA(-2),2)	0.969302	0.351666	2.756318	0.0248
D(DLKA(-3),2)	0.676467	0.225637	2.998035	0.0171
D(DLKA(-4),2)	0.267849	0.155916	1.717905	0.1241
C	0.000304	0.001725	0.176190	0.8645

الملحق 16

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLKA نموذج (6)

Null Hypothesis: D(DLKA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.289845	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLKA,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 18:41
Sample (adjusted): 1997 2010
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLKA(-1))	-2.972272	0.692862	-4.289845	0.0020
D(DLKA(-1),2)	1.372861	0.495934	2.768234	0.0218
D(DLKA(-2),2)	0.968627	0.332176	2.916001	0.0171
D(DLKA(-3),2)	0.677972	0.212992	3.183087	0.0111
D(DLKA(-4),2)	0.268342	0.147260	1.822232	0.1017

الملحق 17

اختبار ديكي – فولار للسلسلة LIMP نموذج (5)

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.723918	0.7023
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMP)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 18:58
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP(-1)	-0.291346	0.169002	-1.723918	0.1029
C	2.170097	1.262081	1.719459	0.1037
@TREND(1990)	0.019973	0.010201	1.957889	0.0669

R-squared	0.184843	Mean dependent var	0.052029
Adjusted R-squared	0.088943	S.D. dependent var	0.149637
S.E. of regression	0.142827	Akaike info criterion	-0.916879
Sum squared resid	0.346794	Schwarz criterion	-0.767519
Log likelihood	12.16879	Hannan-Quinn criter.	-0.887722
F-statistic	1.927445	Durbin-Watson stat	1.972765
Prob(F-statistic)	0.176015		

الملحق 18

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLIMP نموذج (5)

Null Hypothesis: D(DLIMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.349216	0.0031
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/25/15 Time: 09:47
Sample (adjusted): 1995 2010
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLIMP(-1))	-4.060629	0.759107	-5.349216	0.0002
D(DLIMP(-1),2)	2.072059	0.616069	3.363356	0.0063
D(DLIMP(-2),2)	0.860494	0.310014	2.775663	0.0180
C	-0.081812	0.118383	-0.691081	0.5038
@TREND(1990)	0.007596	0.009105	0.834280	0.4219

الملحق 19

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLIMP نموذج (4)

Null Hypothesis: D(DLIMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.357945	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 19:10
Sample (adjusted): 1995 2010
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLIMP(-1))	-3.932918	0.734035	-5.357945	0.0002
D(DLIMP(-1),2)	1.948349	0.590335	3.300412	0.0063
D(DLIMP(-2),2)	0.811149	0.300440	2.699869	0.0193
C	0.010627	0.041154	0.258217	0.8006

R-squared	0.883310	Mean dependent var	0.002261
Adjusted R-squared	0.854137	S.D. dependent var	0.415648
S.E. of regression	0.158744	Akaike info criterion	-0.630728
Sum squared resid	0.302397	Schwarz criterion	-0.437581
Log likelihood	9.045822	Hannan-Quinn criter.	-0.620837
F-statistic	30.27884	Durbin-Watson stat	1.651160
Prob(F-statistic)	0.000007		

الملحق 20

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLIMP نموذج (6)

Null Hypothesis: D(DLIMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.647793	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 19:12
Sample (adjusted): 1995 2010
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLIMP(-1))	-3.889911	0.688749	-5.647793	0.0001
D(DLIMP(-1),2)	1.909696	0.550161	3.471159	0.0041
D(DLIMP(-2),2)	0.792589	0.281049	2.820113	0.0145

R-squared	0.882662	Mean dependent var	0.002261
Adjusted R-squared	0.864610	S.D. dependent var	0.415648
S.E. of regression	0.152940	Akaike info criterion	-0.750187
Sum squared resid	0.304077	Schwarz criterion	-0.605326
Log likelihood	9.001494	Hannan-Quinn criter.	-0.742769
Durbin-Watson stat	1.656414		

الملحق 21

اختبار ديكي – فولار للسلسلة LPG نموذج (5)

Null Hypothesis: LPG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.012773	0.1571
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPG)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 20:04
Sample (adjusted): 1994 2010
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPG(-1)	-0.036903	0.012249	-3.012773	0.0118
D(LPG(-1))	2.128101	0.199263	10.67987	0.0000
D(LPG(-2))	-1.909737	0.361926	-5.276598	0.0003
D(LPG(-3))	0.744556	0.206990	3.597068	0.0042
C	0.375595	0.124583	3.014831	0.0118
@TREND(1990)	0.000647	0.000209	3.098794	0.0101

الملحق 22

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLPG نموذج (5)

Null Hypothesis: DDDLPG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.822447	0.9390
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDDLPG)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 20:11
Sample (adjusted): 1996 2010
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDLPG(-1)	-0.167268	0.203378	-0.822447	0.4300
D(DDDLPG(-1))	0.627758	0.228122	2.751851	0.0204
D(DDDLPG(-2))	-0.417463	0.285961	-1.459860	0.1750
C	0.000153	0.000121	1.257408	0.2372
@TREND(1990)	-1.11E-05	9.09E-06	-1.224238	0.2489

الملحق 23

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLPG نموذج (4)

Null Hypothesis: D(DDDLPG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.582620	0.0201
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDDLPG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 20:13
Sample (adjusted): 1996 2010
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DDDLPG(-1))	-0.783042	0.218567	-3.582620	0.0038
D(DDDLPG(-1),2)	0.524927	0.202184	2.596281	0.0234
C	-1.51E-05	3.27E-05	-0.459904	0.6538

الملحق 24

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLPG نموذج (6)

Null Hypothesis: D(DDDLPG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.688314	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDDLPG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 20:14
Sample (adjusted): 1996 2010
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DDDLPG(-1))	-0.781179	0.211798	-3.688314	0.0027
D(DDDLPG(-1),2)	0.520639	0.195748	2.659737	0.0196

R-squared	0.522950	Mean dependent var	-1.17E-05
Adjusted R-squared	0.486253	S.D. dependent var	0.000171
S.E. of regression	0.000123	Akaike info criterion	-15.04969
Sum squared resid	1.96E-07	Schwarz criterion	-14.95528
Log likelihood	114.8726	Hannan-Quinn criter.	-15.05069
Durbin-Watson stat	1.747562		

الملحق 25

اختبار ديكي – فولار للسلسلة LSAU **نموذج (5)**

Null Hypothesis: LSAU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.949170	0.1717
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSAU)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 20:24
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSAU(-1)	-0.969586	0.328766	-2.949170	0.0113
D(LSAU(-1))	0.264670	0.138773	1.907219	0.0788
D(LSAU(-2))	0.056955	0.136761	0.416455	0.6839
C	8.702545	2.949713	2.950302	0.0113
@TREND(1990)	0.003271	0.001112	2.940308	0.0115

الملحق 26

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLSAU نموذج (5)

Null Hypothesis: D(DLSAU) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.814863	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLSAU,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1996 2010
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLSAU(-1))	-2.473925	0.363019	-6.814863	0.0001
D(DLSAU(-1),2)	0.898079	0.251271	3.574141	0.0060
D(DLSAU(-2),2)	0.644553	0.137085	4.701844	0.0011
D(DLSAU(-3),2)	0.394348	0.076782	5.135969	0.0006
C	-0.001114	0.003021	-0.368701	0.7209
@TREND(1990)	2.16E-05	0.000214	0.100814	0.9219

الملحق 27

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLSAU نموذج (4)

Null Hypothesis: D(DLSAU) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.189385	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLSAU,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 20:33
Sample (adjusted): 1996 2010
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLSAU(-1))	-2.475384	0.344311	-7.189385	0.0000
D(DLSAU(-1),2)	0.895931	0.237652	3.769924	0.0037
D(DLSAU(-2),2)	0.640547	0.124535	5.143503	0.0004
D(DLSAU(-3),2)	0.392759	0.071330	5.506233	0.0003
C	-0.000822	0.000824	-0.997507	0.3420

الملحق 28

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLSAU نموذج (6)

Null Hypothesis: D(DLSAU) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.167271	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLSAU,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/15 Time: 20:35
Sample (adjusted): 1996 2010
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLSAU(-1))	-2.466359	0.344114	-7.167271	0.0000
D(DLSAU(-1),2)	0.876622	0.236809	3.701810	0.0035
D(DLSAU(-2),2)	0.614620	0.121765	5.047591	0.0004
D(DLSAU(-3),2)	0.381813	0.070465	5.418492	0.0002

الملحق 29

اختبار ديكي – فولار للسلسلة LIPIMP نموذج (5)

Null Hypothesis: LIPIMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.623385	0.7465
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIPIMP)
Method: Least Squares
Date: 10/25/15 Time: 10:09
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIPIMP(-1)	-0.279585	0.172224	-1.623385	0.1229
C	1.229635	0.778770	1.578945	0.1328
@TREND(1990)	0.007499	0.007386	1.015385	0.3242

R-squared	0.150043	Mean dependent var	0.018190
Adjusted R-squared	0.050048	S.D. dependent var	0.188344
S.E. of regression	0.183570	Akaike info criterion	-0.414959
Sum squared resid	0.572866	Schwarz criterion	-0.265599
Log likelihood	7.149585	Hannan-Quinn criter.	-0.385802
F-statistic	1.500510	Durbin-Watson stat	1.933212
Prob(F-statistic)	0.251115		

الملحق 30

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLIPIMP نموذج (5)

Null Hypothesis: D(DIPIMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.186243	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIPIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/25/15 Time: 10:12
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIPIMP(-1))	-1.563891	0.217623	-7.186243	0.0000
C	0.011590	0.148244	0.078184	0.9387
@TREND(1990)	-0.002290	0.011780	-0.194390	0.8485

R-squared	0.776031	Mean dependent var	0.003688
Adjusted R-squared	0.746169	S.D. dependent var	0.511710
S.E. of regression	0.257808	Akaike info criterion	0.277809
Sum squared resid	0.996975	Schwarz criterion	0.426205
Log likelihood	0.499715	Hannan-Quinn criter.	0.298271
F-statistic	25.98682	Durbin-Watson stat	2.172036
Prob(F-statistic)	0.000013		

الملحق 31

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLIPIMP نموذج (4)

Null Hypothesis: D(DLIPIMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.433642	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLIPIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/25/15 Time: 10:14
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLIPIMP(-1))	-1.559376	0.209773	-7.433642	0.0000
C	-0.014690	0.058962	-0.249141	0.8064

R-squared	0.775467	Mean dependent var	0.003688
Adjusted R-squared	0.761434	S.D. dependent var	0.511710
S.E. of regression	0.249936	Akaike info criterion	0.169214
Sum squared resid	0.999487	Schwarz criterion	0.268145
Log likelihood	0.477071	Hannan-Quinn criter.	0.182855
F-statistic	55.25904	Durbin-Watson stat	2.173091
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق 32

اختبار ديكي – فولار للسلسلة DLIPIMP نموذج (6)

Null Hypothesis: D(DLIPIMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.643578	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLIPIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/25/15 Time: 10:16
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLIPIMP(-1))	-1.557185	0.203725	-7.643578	0.0000

R-squared	0.774596	Mean dependent var	0.003688
Adjusted R-squared	0.774596	S.D. dependent var	0.511710
S.E. of regression	0.242943	Akaike info criterion	0.061975
Sum squared resid	1.003364	Schwarz criterion	0.111440
Log likelihood	0.442223	Hannan-Quinn criter.	0.068796
Durbin-Watson stat	2.168169		

الملحق 33

اختبار قرانجر للسببية بين الناتج الزراعي و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/21/15 Time: 21:58
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPA does not Granger Cause DLIMP	18	5.47192	0.0189
DLIMP does not Granger Cause DLPA		0.33544	0.7210

الملحق34

اختبار قرانجر للسببية بين رأس المال الزراعي و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/21/15 Time: 21:49
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLKA does not Granger Cause DLIMP	18	1.57337	0.2444
DLIMP does not Granger Cause DLKA		0.15449	0.8584

الملحق35

اختبار قرانجر للسببية بين مؤشر أسعار الواردات و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/25/15 Time: 10:30
Sample: 1990 2010
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLIMP does not Granger Cause DLIPIMP	16	1.06375	0.4408
DLIPIMP does not Granger Cause DLIMP		0.71453	0.6078

الملحق36

اختبار قرانجر للسببية بين عدد السكان الكلي و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/21/15 Time: 21:59
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPG does not Granger Cause DLIMP	18	2.57011	0.1147
DLIMP does not Granger Cause DLPG		0.04088	0.9601

الملحق37

برنامج اختبار قرانجر للسببية بين المساحة الصالحة للزراعة و واردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/21/15 Time: 22:00
Sample: 1990 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLSAU does not Granger Cause DLIMP	18	0.97584	0.4029
DLIMP does not Granger Cause DLSAU		0.24456	0.7866

الملحق38

تقدير النموذج الاول

Dependent Variable: LIMP
Method: Least Squares
Date: 10/23/15 Time: 15:15
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
LIMP=C(1)+C(2)*LPAG+C(3)*LKA+C(5)*LPG+C(6)*LSAU+C(7)*SUB+C(8)
*LIPIMP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	2.916519	11.43620	0.255025	0.8024
C(2)	-0.273964	0.078077	-3.508906	0.0035
C(3)	6.128637	1.578834	3.881750	0.0017
C(5)	2.557032	0.641282	3.987377	0.0013
C(6)	-9.105952	2.473991	-3.680673	0.0025
C(7)	-0.038787	0.070471	-0.550398	0.5907
C(8)	0.686402	0.080337	8.543996	0.0000

R-squared	0.979048	Mean dependent var	8.024038
Adjusted R-squared	0.970068	S.D. dependent var	0.381829
S.E. of regression	0.066059	Akaike info criterion	-2.335328
Sum squared resid	0.061094	Schwarz criterion	-1.987154
Log likelihood	31.52095	Hannan-Quinn criter.	-2.259766
F-statistic	109.0316	Durbin-Watson stat	2.283129
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق39

علاج مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

Dependent Variable: LIMP(-1)
Method: Least Squares
Date: 10/23/15 Time: 20:16
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments
LIMP(-1)=C(1)+C(2)*LPAG(-1)+C(3)*LKA(-1)+C(5)*LPG(-1)+C(6)*LSAU(-1)
+C(7)*SUB(-1)+C(8)*LIPIMP(-1)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.555981	11.95540	0.046505	0.9636
C(2)	-0.293520	0.082787	-3.545498	0.0036
C(3)	5.969132	1.611867	3.703240	0.0027
C(5)	2.422040	0.671212	3.608455	0.0032
C(6)	-8.520952	2.610777	-3.263761	0.0062
C(7)	-0.021310	0.074658	-0.285442	0.7798
C(8)	0.693265	0.081839	8.471045	0.0000

R-squared	0.975970	Mean dependent var	7.989783
Adjusted R-squared	0.964880	S.D. dependent var	0.357111
S.E. of regression	0.066924	Akaike info criterion	-2.301304
Sum squared resid	0.058225	Schwarz criterion	-1.952798
Log likelihood	30.01304	Hannan-Quinn criter.	-2.233272
F-statistic	87.99999	Durbin-Watson stat	2.255082
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق40

النموذج تقدير الثاني

Dependent Variable: LIMP(-1)
Method: Least Squares
Date: 10/23/15 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments
LIMP(-1)=C(3)*LKA(-1)+C(5)*LPG(-1)+C(8)*LIPIMP(-1)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(3)	-4.509597	0.769595	-5.859698	0.0000
C(5)	4.537856	0.705684	6.430434	0.0000
C(8)	0.814661	0.127460	6.391484	0.0000

R-squared	0.868606	Mean dependent var	7.989783
Adjusted R-squared	0.853148	S.D. dependent var	0.357111
S.E. of regression	0.136849	Akaike info criterion	-1.002393
Sum squared resid	0.318371	Schwarz criterion	-0.853033
Log likelihood	13.02393	Hannan-Quinn criter.	-0.973236
Durbin-Watson stat	1.054898		

الملحق41

النموذج تقدير الثالث

Dependent Variable: LIMP(-1)
Method: Least Squares
Date: 10/23/15 Time: 21:21
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments
LIMP(-1)=C(5)*LPG(-1)+C(8)*LIPIMP(-1)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(5)	0.416222	0.096085	4.331798	0.0004
C(8)	0.798276	0.215202	3.709433	0.0016

R-squared	0.603222	Mean dependent var	7.989783
Adjusted R-squared	0.581179	S.D. dependent var	0.357111
S.E. of regression	0.231109	Akaike info criterion	0.002787
Sum squared resid	0.961407	Schwarz criterion	0.102361
Log likelihood	1.972126	Hannan-Quinn criter.	0.022225
Durbin-Watson stat	0.330605		

ملخص

إن موضوع الأمن الغذائي ليعتبر مسألة في غاية الأهمية حيث باتت تؤرق كثيرا من مسؤولي الدول والحكومات والمنظمات والجزائر واحدة من بين هاته الدول التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار مما يجعلها تسعى دائما إلى تلبية كل حاجيات مواطنيها من الغذاء.

إن حتمية الرهان على قطاع الفلاحة لإيجاد بديل لمداخيل البترول و بناء اقتصاد متنوع، هذا التحدي يمكن للجزائر أن ترفعه، لأنها تتمتع بإمكانيات طبيعية و بشرية و مالية هامة تمكنها من تقليص الفاتورة الغذائية. غير انه و من خلال نتائج البحث المتوصل إليها، أن سياسات الإصلاحات الفلاحية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 1990-2012 لم تعطي النتائج المرجوة و لم تقلص من فاتورة استيراد المواد الغذائية الاستهلاكية و بصفة خاصة الزراعية منها و هذا ما أكدته الدراسة التطبيقية التي أثبتت أن واردات المواد الاستهلاكية الزراعية تتأثر بمتغيرين هما عدد السكان و مؤشر أسعار الواردات (فئة السلع الاستهلاكية الزراعية) الذي يحدد في الأسواق الدولية بعيدا عن حجم الدعم و الإنتاج الزراعي المحلي. كما بينت الدراسة أن السياسة المتبعة في إنتاج الحليب تقود إلى أن الجزائر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه المادة و يجب التوسع في إنتاجها.

في الأخير إن النهوض بقطاع الزراعة و الفلاحة عامة يستدعي إحداث طفرة أو دفعة قوية في السياسات المنتهجة في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: الزراعة، الفلاحة، السياسة الفلاحية، الواردات،اقتصاد قياسي، نموذج قياسي.

Résumé

La question de la sécurité alimentaire est un sujet très important, Il est devenu la principale préoccupation de tous les pays, gouvernements et organisations, et l'Algérie est parmi ces pays où la demande intérieure pour les aliments ne cesse d'augmenter, Ce qui en fait cherche toujours à répondre aux besoins de ses citoyens.

L'inéluctabilité de pari sur le secteur de l'agriculture Pour contourner les revenus pétroliers et de construire une économie diversifiée, Ce défi Algérie peut accepter Parce qu'il a du potentiel, naturel, humain et financier public pour leur permettre de réduire la facture alimentaire. Mais grâce à des résultats de recherche atteint , les politiques de réforme de l'agriculture poursuivis par l'Algérie au cours de la période 1990-2012 ne donnent pas les résultats souhaités, Et elle n'a pas réduit la facture des importations alimentaires des consommateurs Et ceux notamment agricoles, Cela a été confirmé par l'étude appliquée ce qui prouve que les importations de produits agricoles et de consommateurs sont affectés par deux variables, sont la population et l'indice de prix à l'importation (Biens de consommation agricole) qui est déterminé sur les marchés internationaux en dehors de la production et la subvention agricoles, l'étude a également montré que la politique suivie dans la production de lait conduit à que l'Algérie dispose d'un avantage comparatif dans la production de cet article et doit accroître sa production

Enfin, la promotion du secteur de l'agriculture et de l'agriculture générale appelle à la création d'une mutation ou d'une forte poussée en fait connu dans ce domaine des politiques

Mots clés : Agriculture, Importations, econométrie ,Modélisation econométrique

Abstract

The issue of Food Security is a very important topic, He has become the main concern of all countries, governments and organizations, And Algeria is among those countries where domestic demand for food is increasing and Making it always seeks to meet the needs of its citizens,

The betting on the inevitability agriculture To work around oil revenues and build a diversified economy, This challenge Algeria can submit it, Because it has potential, natural, human and financial public to enable them to reduce the food bill,

However, Through the search results, the agricultural reform policies pursued by Algeria during the period 1990-2012, Did not give the desired results, and it did not reduce the food import bill of consumer and particularly agricultural ones, this was confirmed by the applied study showing that imports of agricultural goods and consumers are affected by two variables, are the population and the index of import prices (Agricultural consumer goods), which is determined in international markets outside the agricultural production and subsidy, the study also showed that the policy in milk production led to that Algeria has a comparative advantage in the production of this article and must increase production

Finally, the promotion of agriculture and general agriculture calls for the creation of a mutation or a strong push made known in this area of policy.

Key words: Agriculture, importations, econometric, model econometric